

جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

**الإستراتيجية الصينية في إفريقيا بعد الحرب
الباردة، تعاون أم تحالف.**

مذكرة معدة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.

تخصص: دراسات إقليمية.

إشراف الأستاذة
تبيانى وهيبة

إعداد الطالبة
بلعيدان دهيبة

لجنة المناقشة:

رئيسة	بارد رتبية	الأستاذة:
مناقشا	زاوي رابح	الأستاذ:
مشرفة	تبيانى وهيبة	الأستاذة:

السنة الجامعية 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء:

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله
اهدي هذا العمل المتواضع إلى أُمي الحبيبة وأبي الغالي حفظهما الله لي

اللذان سهرنا وتعبا على تعليمي لإتمام هذا العمل وإلى أفراد أسرتي سندي
في الدنيا

إلى كميلية وكهينة وصبيحة وياسمين كل الأصدقاء والأحباب من دون
استثناء إلى أساتذتي الكرام

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعاً يستفيد منه
جميع الطلبة المقبلين على التخرج

شكرا و عرفانا

اشكر الله رب العالمين الذي خلق وهدى وسدد الخطى فخرج هذا العمل

بعونه وتوفيقه نحمده حمدا كثيرا في المبتدى والمنتهى

ومن قول الرسول صلى الله عليه السلام

"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

أتقدم بالشكر و العرفان الجميل لكل من مد يد العون والمساعدة لنا وفي مقدمتهم الزميل رحاب محمد والأستاذة الفاضلة تيباني وهيبة الذي تشرف على هذا البحث وكانت لملاحظاتها القيمة وتوجيهاتها السديدة ومعاملتها الكريمة الأثر الكبير في وصول البحث إلى هذه الصورة فله جزيل الشكر والتقدير وجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأعضاء في اللجنة المناقشة و نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم وساعد على إنجاح وإتمام هذه الدراسة

تلخيص:

يعالج هذا الموضوع أهمية القارة الإفريقية والمكانة التي تحتلها في الإستراتيجية التوسعية الصينية في المنطقة ، وقد حققت هذه الاستراتيجيات نموًا بارزًا في مختلف الجوانب خاصة الاقتصادي منها، حاولنا في البداية التركيز على المسار التاريخي الصيني في إفريقيا من نهاية الحرب الباردة إلى 2018 و مختلف الأحداث التي عرفت، ثم تطرقنا إلى المقاربات النظرية المفسرة لإستراتيجية الصين بحيث توصلنا إلى أن مقارنة القوة الناعمة و الاعتماد المتبادل هما الإطاران الأنسب لتفسير هذه السياسة.

سعت بعدها الدراسة لإبراز دوافع الصينية حيث ركزنا على البعد الاقتصادي من منظور القوة الناعمة باعتباره عامل مهم في فهم هذه الإستراتيجية، ، وتطرقنا إلى مختلف سياسات التعاون و التحالف الهادفة لتعزيز إستراتيجيتها اتجاه إفريقيا باستخدام عدة وسائل مختلفة لتحقيق المصالح المشتركة.

abstract

This subject deals with the importance of the African continent and its superior economical position of these strategies have realized an great growth especially, in economy, we have tried in the beginning. to focus on the Chinese history in Africa, from the end of the different events that occurred .as we will discuss the theoretical approaches that explain the Chinese strategy in which we reached the conclusion that soft power and interdependence.

Furthermore , this study sheds light on the Chinese motives ,which concentrates on the economic dimension from the soft power's perspective .as being an important criterion in understanding this strategy ,as we also focused on the different policies of cooperation and alliance that aim at empowering its strategy towards Africa ,using many ways to achieve their common interested .

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: أيطار مفاهيمي - نظري.

المبحث الأول: مسار تاريخي للعلاقات الصينية -لأفريقية.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الصينية -لأفريقية في الستينات إلي التسعينات (بعد الحرب الباردة).

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الصينية -لأفريقية بعد الحرب الباردة.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لتفسير العلاقات الصينية في إفريقيا.

المطلب الأول: مقارنة القوة الناعمة.

المطلب الثاني : مقارنة الاعتماد المتبادل.

الفصل الثاني: الإستراتيجية الصينية في إفريقيا.

المبحث الأول: دوافع التوجه الصيني إلي إفريقيا.

أولاً: الدوافع السياسية و الأمنية.

ثانياً: الدوافع السياسية.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الصينية في إفريقيا تعاون أم تحالف.

المطلب الأول: إستراتيجية التوسع الصيني في إفريقيا في أيطار التعاون.

أولاً: التبادل التجاري و الاستثمارات والمساعدات المالية.

ثانياً: منتدى التعاون الصيني - الإفريقي "فوكاكا".

ثالثاً: التعاون العسكري و الأمني (جيبوتي،السودان).

المطلب الثاني: إستراتيجية التوسع الصيني في إفريقيا في أطار التحالف.

أولاً: قضية تايوان.

ثانياً: كسب التأييد الدبلوماسي لهيئة الأمم المتحدة.

ثالثاً: خلق نظام دولي متعدد الأقطاب.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الصينية في إفريقيا تقييم و استشراف.

المطلب الأول: المكاسب و المخاطر المترتبة عن الإستراتيجية الصينية في إفريقيا.

المطلب الثالث: مستقبل الإستراتيجية الصينية في إفريقيا بعد الحرب الباردة

الخاتمة.

مقدمة

شاهدت التحولات في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة العديد من التحولات السياسية و الاقتصادية وشهدت بروز العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية بظهور قوى اقتصادية كبرى منها الصين التي اتجهت الي إفريقيا لتحقيق طموحاتها.

شهدت إفريقيا في العقد الأخير دخول الصين كفاعل بمنطق جديد، تقوم على وتفعيل الأدوات الاقتصادية، التكنولوجيا والدبلوماسية... الخ، تختلف عن نمط العلاقات التي كانت قائمة بين الطرفين، والتي عرفت تطورات كبيرة، عمت المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، فحجم هذه العلاقات وطبيعتها ومجالاتها قد تغيرت إلى حد كبير منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، ولعل الشاهد الأساسي على ذلك يتمثل بسن السلطات الصينية مع منتصف العقد الماضي «سياسة أفريقية جديدة»، لم يكن الغرض منها فقط الاستجابة لحاجاتها الاقتصادية المباشرة والمتزايدة، بل لمواكبة الصعود الصيني المتسارع على الساحة الدولية أيضاً.

و مع بروز إفريقيا على الساحة العالمية، كحلبة تنافس بين عدة فواعل بمنطق استباقي، حتم على الصين تبني استراتيجيات جديدة تجاه القارة لتنفيذ و تحقيق طموحاتها وذلك بالتزامن مع صعودها كقوة عالمية وسعيها لأن تكون قطبا فاعلا في النظام الدولي، مدفوعة بإمكانياتها وقدراتها الإستراتيجية كبيرة، لا سيما الاقتصادية منها.

وقد طورت الصين من أساليب تواجدها بإفريقيا إن لم نقل تغلغلها وكانت لها إستراتيجيتها في القارة، حملت هذه الإستراتيجية صبغة الاقتصاد بقوة وطبعتها بعلاقات دبلوماسية متطورة ، و تخللنها اهتمامات بالجانب الثقافي والاجتماعي بمعنى انها. إستراتيجية شاملة ومتميزة، دفعت بالأكاديميين ومراكز الأبحاث عبر العالم لطرحها بجدية للنقاش ومحاولة الاستيعاب والفهم، كما لقيت اهتماما خاصا من الأكاديميين والباحثين ووسائل الإعلام الغربية بشكل خاص، وطرحت بشكل جدي لكون الوتيرة المتسارعة التي تعاملت بها الصين مع إفريقيا والنتائج المحققة على أرض الواقع . وغيرها من الأساليب كانت دافعا للقلق بسبب هذا الموضوع .

وعليه ان الدراسة تتناول معرفة طبيعة إستراتيجية التوسع الصيني تجاه إفريقيا في فترة الحرب الباردة من خلال دراسة دوافعها و أهدافها و أهم المتغيرات المؤثرة فيها و انعكاس هذه الإستراتيجية على إفريقيا.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في العناصر التالية:

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه يسلط الضوء على الإستراتيجية الصينية في إفريقيا، باعتباره من الدول ذات الثقل والتي ينظر إليها المحللون كقوة متميزة في المستقبل وذلك تجاه قارة إفريقيا هذه القارة التي لها أهميتها هي الأخرى ومميزاتها في الماضي والحاضر ، وقد لقيت بعد الحرب الباردة اهتماما كبيرا من القوى الكبرى المتنافسة في العالم حول مكاسب في القارة ، وقد طورت الصين استراتيجياتها وآليات عملها في القارة حد التفوق الذي لفت الانتباه إليها بالرغم من المنافسة التي تواجهها في القارة.

- تسعى الدراسة إلى تأسيس وعي أكاديمي و تساهم في فهم و تحليل متغيرات النظام الدولي و تنبؤ بمستقبل الواقع الدولي القادم.

-وما يعنى بمنطقة أفريقيا، و التي تنتمي لها الجزائر، جغرافيا و حضاريا، فهي جزء منها و تدخل ضمن أجندة الصين في القارة، خاصة أن الجزائر احد الدول المحورية في أفريقيا، التي يمكن أن تلعب دور كبيرا، من منطق تعظيم فرصها و تقليص تهديداتها.

- انه موضوع جديد، لذا فان دراسته يمكن أن تتيح لنا إمكانية استشراف تطورات العلاقات الصينية-الأفريقية بعد الحرب الباردة.

أسباب اختيار الموضوع:

ا-الأسباب العلمية :

تعود الأسباب العلمية لاختيار الموضوع إلى كون الإستراتيجية الصينية في إفريقيا شغلت العديد من الباحثين والأكاديميين عبر العالم بحثا عن أهدافها ودوافعها الحقيقية وبالتالي فقد دفعت الطالب بدوره إلى البحث عن الحقيقة في هذا الموضوع كونه يتعلق بالقارة الإفريقية.

ب - الأسباب العملية :

تتعلق بأهمية الموضوع في حد ذاته من حيث تناوله من حيث دراسة الإستراتيجية المختلفة للصين في إفريقيا ا لصين هاته الدولة التي تتنامى بقوة كبيرة وتثير نقاشا واسعا إمكانية تبوئها لمكانة مرموقة بين الدول العظمى.

أدبيات الدراسة:

يعتبر موضوع إستراتيجية التوسع الصيني في إفريقيا تعاون أم تحالف في فترة ما بعد الحرب الباردة الي 2018 احد أهم موضوعات حديثة الدراسة واحتواءها على مراجع متنوعة ومختلفة ، وقد تطلب هذا العمل الاستناد إلى بعض الدراسات المتعلقة بمجال البحث .

-مذكرة لنيل شهادة الماجستير لسمير قط تحت عنوان الإستراتيجية الصينية الاقتصادية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة -قطاع النفط نموذج-¹ حيث اعتمد علي الدور الذي تلعبه الصين في إفريقيا وكيفية صعود القطب الصيني و الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة واخذ بقطاع النفط كنموذج ،

¹ سمير قط، الإستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة -قطاع النفط نموذجا-مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، 2007-2008.

-مذكرة لزرقه جهيدة " محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ما بين فترة 2000-2017 حيث ركز عن دوافع لجوء الصين إلى إفريقيا ومختلف أبعاد السياسة الخارجية المتبعة من طرف الصين لكسب الدول الإفريقية .²

-كتاب لي علي حسين بكير "، التنافس الجيو - استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد، الانعكاسات"2010 والذي يتحدث الإستراتيجية الاقتصادية الصينية خاصتا مواد الطبيعية و الطاقوية .³

ولكن لم يعتمدوا في هذه الأدبيات إلى طبيعة الإستراتيجية الصينية في إفريقيا هل هي علاقة تعاون أم تحالف ' وهذا ما سنتناوله في هذه الدراسة.

إشكالية الدراسة:

ان إشكالية الدراسة تتمثل في مختلف الاستراتيجيات المستخدمة من طرف الصين لتوسع و تتقدم في القارة الإفريقية و التي أثرت فيها عدة عوامل وشملت دوافع وإبعاد مختلفة في إطار التعاون بين الدولتين او التحالف معها. من هذا الإطار سنطرح الإشكالية التالية
هل الإستراتيجية الصينية في إفريقيا تقوم على التحالف او التعاون؟

الأسئلة الفرعية:

ينبثق عن التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية هي:

-ما هي المقاربات و النظريات المفسرة للعلاقات الصينية الإفريقية؟

-ماهي استراتيجيات التعاون و التحالف الصيني في إفريقيا؟

-في ما تتمثل دوافع التوجه الصيني لإفريقيا؟

² زرقه جهيدة، زروابلية خيرة كريمة ، محددات السياسة الخارجية اتجاه إفريقيا ،مذكرة ماستر،جامعة زيان عاشور،الجلفة،كلية العلوم السياسية،2017-2018

³-علي حسين باكير، التنافس الجيو - استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد، الانعكاسات (بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2010).

للإجابة على هذه التساؤلات تستدعي وضع جملة من الفرضيات والتي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها في معالجة هذه الإشكالية و هي كالتالي:

- مساندة الصين للدول الإفريقية في حركات التحرر أدى إلى تكوين علاقات تعاونية بين الطرفين.

-كلما كان هنالك تعاون بين الصين و إفريقيا يؤدي إلي تحالف بين الطرفين.

الحدود الزمنية للدراسة:

إن الحدود الدراسة تتمثل في تناول الإستراتيجية الصينية و التغيرات التي طرأت عليها تجاه إفريقيا من بعد الحرب الباردة .

الحدود المكانية للدراسة:

تتناول هذه الدراسة كحيز مكاني القارة الإفريقية بصفة عامة. منطقة شرق افريقيا بصفة خاصة جيبوتي و السودان.

الإطار النظري للدراسة :

اعتمدت الدراسة علي النظريات التالية :

النظرية الواقعية :

إحدى النظريات السياسية التي تعني بتحليل السياسات الدولية او السياسات الخارجية للدول و الحال في دراستي بتحليل السياسات و الاستراتيجيات تجاه الدول الإفريقية .

النظرية الليبرالية:

إحدى النظريات الاقتصادية و التي تعتمد ها العلاقات الصينية الإفريقية تركز علي الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى في العلاقات الدولية.

الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية

المنهج الوصفي:

يهدف هذا المنهج إلي وصف و جمع الحقائق المعلومات و الملاحظات عنها ووصف الظروف الخاصة بها و تقرير حالتها كما هو الحال لدراستي بوصف التوجهات الإستراتيجية الصينية تجاه الدول الإفريقية مع تحليل الظروف الخاصة بها مع تحليل الملاحظات الخاصة بتلك المنطقة.

المنهج التاريخي:

الذي يمكننا من الاستعانة ببعض الوقائع التاريخية التي تساعد في توضيح الأشياء واستخراج بعض العلاقات الموجودة بين مواقف في الماضي وأخرى في الحاضر حتى نتمكن من تفسيرها.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

وقبل ان نسترسل في تقصي معالم الإستراتيجية الصينية. يجدر بنا التطرق الى بعض المفاهيم المتداولة في هذا الميدان التخصصي التي قد تثير بعض اللبس في فهمها بصورة متفق عليها لدى الجميع و من ابرز المفاهيم هي

الإستراتيجية : تعني أصول القيادة الذي لا اعوجاج فيه .فهي تخطيط عال المستوى فمن ذلك الإستراتيجية العسكرية او السياسية التي تضمن للإنسان تحقيق الأهداف من خلال استخدامه وسائل معينة تعني الطريق .فالإستراتيجية "هي مجموعة افكارو المبادئ التي تتناول ميدانا من ميادين النشاط الإنساني بصفة شاملة متكاملة .وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد أحداث تغييرات فيه وصولا الي أهداف محددة .كما انها افعال او مجموعة من الأفعال التي تهدف الي تحقيق الأهداف المرسومة .وحيث ان الإستراتيجية معينة بالمستقبل فإنها تأخذ بعين الاعتبار احتمالات متعددة لاحداثه وتكون قابلة للتعديل وفقا للمستجدات .كما تتمتع الإستراتيجية موقعا وسطا بين السياسة و الخطة وتستخدم الإستراتيجية في الدراسات المعينة بأساليب التخطيط و التدبير و التنظيم.

القوة الناعمة:

اول من استعملها هو جوزاف ناي و تعني القدرة على الحصول على ما نريد من خلال الجذب بدلا من القسر او الدفع اي باستعمال الإغراء و هي تجعل من الآخر يريد ما نريد من دون إرغام وهي تنشئ من جاذبية بلد ما ومثله السياسية.

الإستراتيجية الصينية :

هي التخطيطات الاقتصادية و السياسية و الثقافية و العسكرية .المحلية و الاقليمية و العالمية للصين للتعامل مع الصراع على المصالح الإستراتيجية مع القوى الكبرى الاخرى .و القوى المهيمنة .وكسب ثقة الدول الصغرى .بطرق سلمية وتستهدف هذه الإستراتيجية تقديم صورة ايجابية عن الصين في العالم.

إفريقيا:

هي ثاني أكبر قارة في العالم وثاني أكثر القارات اكتظاظاً بالسكان. تبلغ مساحتها 30.2 مليون كم² بما في ذلك الجزر المجاورة، وتغطي ستة بالمائة من إجمالي مساحة سطح الأرض و20.4 بمائة من إجمالي مساحة أراضيها. في تعداد 2013 كان عدد سكانها 1.1 بلوين نسمة، أي ما يمثل 15% تقريباً

من سكان العالم. يحدها البحر المتوسط من الشمال، قناة السويس والبحر الأحمر على امتداد شبه جزيرة سيناء من الشمال الشرقي، المحيط الهندي من الجنوب الشرقي، والمحيط الأطلسي من الغرب. تضم القارة مدغشقر وعدد من الأرخبيلات. ويوجد بها 54 دولة سيادية ذات اعتراف كامل (بلدان)، عشرة أراضي ودولتين مستقلتين بحكم الأمر الواقع ذات اعتراف محدود أو لم يعتبر فيها. سكان أفريقيا هم الأصغر سناً بين جميع القارات؛ 50% من الأفارقة في سن 19 أو أصغر. تضم القارة عدد متنوع من العرقيات، الثقافات واللغات. في أواخر القرن التاسع عشر استعمرت البلدان الأوروبية معظم أفريقيا. ونشأت معظم الدول الحديثة في أفريقيا من خلال عملية إنهاء الاستعمار في القرن العشرين.

التعاون:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتعاون، لكنها تختلف باختلاف توجهات الباحثين ومواقعهم، إذ قد يعني التعاون الارتباط و التنسيق في الميادين الاقتصادية، وقد يشمل مفهوماً أوسع كأن يتضمن التعاون في مجالات متعددة كالإقتصاد و السياسة والأمن، وعموماً يمكن القول أن المختصين التعاون على أنه تلك الروابط بين دولتين أو أكثر وفق شرائط معينة لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة والمؤكد أن التعاون لا يؤدي حتماً إلى بناء نوع من الوحدة المؤسسية ومن هنا فهو يختلف عن باقي المفاهيم الأخرى كالشراكة و التكامل.

تفصيل الموضوع:

تنقسم خطة هذه الدراسة الى فصلين .حيث يتناول **الفصل الأول** إطار مفاهيمي -نظري .ويندرج تحته المبحث الأول إلى "المسار التاريخي للعلاقات الصينية الإفريقية " اما المبحث الثاني فيدرس "الأهمية الجيوبوليتيكية و الجيو اقتصادية لإفريقيا " في حين يرصد المبحث الثالث " المقاربات النظرية لتفسير العلاقات الصينية الإفريقية".

ويعالج **الفصل الثاني** الإستراتيجية الصينية الإفريقية . ويتناول المبحث الأول " دوافع التوجه الصيني الإفريقي ".في حين يدرس المبحث الثاني " إستراتيجية التوسع الصيني في إفريقيا تحالف ام تعاون ".و أخيرا المبحث الثالث و الأخير تناولنا " النظرة مستقبلية للعلاقات الصينية الإفريقية".

الفصل الأول:

إطار مفاهيمي-نظري

تعود العلاقات الصينية الإفريقية فترات زمنية بعيدة في بادئ الأمر كانت ذات طابع إيديولوجي و نظرا للأهمية التي تحظى بها القارة الإفريقية تحولت ألي طابع اقتصادي تعاوني و قد تعددت وجهات نظر الباحثين و المفكرين حول ماهية العلاقات و إعطاء فهم واضح لطبيعتها وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل حيث قسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول سنتناول نظرة تاريخية للعلاقات الصينية الإفريقية في المطلب الأول نذكر العلاقات في الستينات وصولا إلي التسعينات أما المطلب الثاني العلاقات الصينية بعد الحرب الباردة أما المبحث الثاني ، الأهمية الجيوسياسية و الجيواقتصادية و فقد قسمناه إلى مطلبين المطلب الأول سنتطرق الأهمية الجيوسياسية لإفريقيا والمطلب الثاني الأهمية الجيواقتصادية. المبحث الثالث المقارب النظرية لتفسير العلاقات الصينية الإفريقية في مطلبي الأول مقارب القوة الناعمة و الثانية مقاربة الاعتماد المتبادل.

المبحث الأول: مسار تاريخي للعلاقات الصينية- الإفريقية.

العلاقات بين الصين والقارة الإفريقية ليست جديدة، أو وليدة إفرازات الحرب الباردة وبعدها فقط، فهناك دلائل عديدة أنه منذ مئات السنين، قامت علاقات تجارية بين الطرفين، خاصة مع مناطق شرق إفريقيا، حيث كانت السفن الصينية تحمل الأقمشة والبضائع والأواني بشكل خاص، وتعود محملة ببعض المنتجات الزراعية الإفريقية وفي المبحث سنتطرق إلى العلاقات الصينية الإفريقية من الستينات إلى التسعينات (نهاية الحرب الباردة ومن ثم من التسعينات إلى 2018).

المطلب الأول : طبيعة العلاقات الصينية- الإفريقية في الستينات إلى التسعينات (الي مابعد الحرب الباردة)

عرفت العلاقات الصينية الإفريقية بحقب تاريخية مختلفة شملت المجال السياسي و الاقتصادي و العسكري. بحيث كانت العلاقات التعاملية بين الطرفين في عهد سلالة مينغ و يقول المؤرخون أن الصين كانت ضخمة و قوية حيث تفوقت علي أوروبا . كانت ترسل بعثات بحرية من مئات القوارب آلاف التجار و صناعة الأقمشة بصفة خاصة و المنتجات الزراعية. بحيث بلغت البحر الأحمر و الزنجبار و رغم ذلك لم تتوغل الصين إلى إفريقيا¹.

الحضور الصيني في إفريقيا ليس جديداً، كما أن إفريقيا ليست جديدة الحضور في الصين. فهناك تاريخ طويل من التواصل بين الصين وإفريقيا يعود إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، كما كانت هناك علاقات حكومية بين الصين وإفريقيا بعد فترة الحرب العالمية الثانية.

إن العلاقات الحقيقية، بدأت إبان الحرب الباردة، وتحديدًا سنة 1949. أي بتولي "ماو تسي تونغ" زمام السلطة في الصين، وقيام الجمهورية بهذه الأخيرة، فقد عملت الصين على تقديم نفسها كواحدة من دول العالم النامي، خاصة أنه لم يكن لها ماض أو خبرة استعمارية واعتمدت بكين على الخطاب الأيديولوجي

1 نانلة ترفاس، البعد الاقتصادي السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، 2016-2017، ص 53

والأدوات الرمزية في علاقاتها مع إفريقيا (وعموما فإن الخطاب الأيديولوجي هو الذي كان سائدا في السياسة الدولية، طيلة الحرب الباردة)، فمنذ قيام الصين، لعبت الأيديولوجيا دورا مهما وحاسما في تحديد أدوار وتوجهات سياستها الخارجية، بدءا بالأيديولوجيا الكونفوشيوسية أخلاقيا وفلسفيا، مروراً بالأيديولوجيا الاشتراكية، وانتهاء بالأيديولوجيا البراغمية .

1850_ 1950 توغل الإنسان الصيني في القارة بصفة عاملا متخصصا في تهيئة المناجم و العمل فيها مد سكة الحديد. أي أن الصين طيلة قرن كانت تتعرف علي القارة.¹

في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، كانت السمة الأساسية لدبلوماسية الصين في أفريقيا تقوم على خدمة الأيديولوجيا، فالصين كانت تسعى في تلك الفترة إلى كسر العزلة الدولية في مواجهة عدوين، الأول استعماري غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني يتمثل بالاتحاد السوفييتي "السابق" الذي كان قد دخل في نزاع مع الصين في الستينات من ذلك القرن. وعليه فقد كانت الصين تسعى قدر المستطاع إلى الحصول على الدعم الدولي والاعتراف، ولا شك أن أفريقيا والدول الأفريقية المستقلة آنذاك شكّلت هدفا مناسباً لتحقيق المسعى الصيني، ولذلك فقد طغى البعد الأيديولوجي على السياسة الخارجية للصين في تلك المرحلة، وخاضت بكين في تلك الفترة معركتها في أفريقيا وفق معايير وأدوات أيديولوجية.

في ستينيات القرن الماضي كانت الصين تتطلع الي إفريقيا كأساس لنشر الشيوعي في مؤتمر باندونغ الذي جمع دول إفريقيا و آسيا و أكد المؤتمر "تشجيع المنفعة المتبادلة . و جعلها مركزا لنضال الثوري العالمي بتصوير كفاح إفريقيا ضد الاستعمار او في وقت لاحق ضد الأنظمة الحاكمة كما حاولت إظهار فكر "ماوسيتونغ" بأنه فكر عالمي.

و إنشاء الحرب الباردة فقد بدأت بكين تولي اهتماما سياسيا بالدرجة الأولى بالقارة الإفريقية تساند الخطاب الذي ميز العالم الثالث (جنوب _جنوب) المؤسس على الماضي من خلال المناداة بالكفاح المشترك ضد كل الامبرياليات إذ تقوم الدبلوماسية الصينية في احد إبعادها الثابتة ، منذ الثورة الشيوعية، إلى اعتبار أن

¹ -زرقعة جهيدة، زروابلية خيرة كريمة ،محددات السياسة الخارجية اتجاه افريقيا ،مذكرة ماستر،جامعة زيان عاشور،الجلفة،كلية العلوم السياسية،2017-2018ص15

الصين واحدة من دول العالم الثالث . وسعت بكين لتجسيد ذلك من خلال علاقتها مع هذه الدول بصفة جماعية (حركة عدم الانحياز) أو من خلال علاقات ثنائية¹

ووفقا لحق الشعوب في تقرير المصير عرفت الصين بمسانداتها لحركات التحرر للدول الإفريقية و في مؤتمر باندونغ لدول حركة "عدم الانحياز" أكدت الصين علي موقفها المساند و فيها بدأت الصين تأييدها لشعوب القارة الإفريقية من اجل الاستقلال الوطني و حمايته

زاد من قوة العلاقات الصينية الإفريقية ما تقدمت به الصين من دعم لحركات تقويض الاستعمار والاستقلال السياسي في الدول النامية، بما فيها إفريقيا أضف إلى ذلك الأهداف المشتركة التي جمعت الصين مع العديد من الدول الإفريقية تحت مظلة "حركة عدم الانحياز" أثناء الحرب الباردة.

فقد تواصلت الصين في دعم الدول الإفريقية بعد الاستقلال ففي منتصف السبعينات قدمت مشاريع معونة في إفريقيا أكثر مما لدى الولايات المتحدة بالرغم من تضائل الاهتمام الصيني بالقارة في أواخر السبعينات . أو بالأحرى توجه الاهتمام الصيني نحو إبعاد أخرى جديدة غير البعد الايديولوجي لان علاقات الصين مع دول المنطقة كانت مؤسسة علي المصالح السياسية. لان الصين في الواقع تريد الموازنة بين القوتين السوفيتية و الأمريكية و تحقيق أهدافها الإيديولوجية أي تشكيل ما يسمى الطريق أو المسار الثالث.

فبالنسبة للعلاقات الجزائرية الصينية عندها ميزة خصوصية فالصين تعتبر اول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958 ما عزز التعاون بين البلدين قبل الاستقلال لتزداد بعد الاستقلال العلاقات الثنائية في مختلف الميادين الاقتصادية السياسية و الدبلوماسية.

أما العلاقات الصينية التونسية فقد ترسخت تلك العلاقات بعد عدم اعتراف تونس بانفصال تايوان عن الصين . و تأييدها لانضمامها لمنظمة التجارة العالمية . فقد وقعت تونس مع الصين لأول مرة تعامل تجاري معها عام 1958 فهي أول دولة عربية التي قامت بعلاقات تجارية و بالإضافة إلي تأسيس اللجنة المشتركة الصينية -التونسية للتعاون الاقتصادي التجاري والتكنولوجي عام 1989 .

2وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، 1978-2010، مراز الإمارات للدراسات و البحوث ابو ظبي، 2000 ص 171

أما في مصر فهي من أوائل الدول العربية التي لها تمثيل دبلوماسي مع الصين عام 1928 ومن جهة كانت مصر من أوائل الدول التي بادرت بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية عام 1956. كما كان للصين الشعبية موقف تجاه العدوان الثلاثي على مصر . الي جانب تأييد الصين للقضايا العربية وأيضا يربط البلدين علاقات تعاونية تجارية و ثقافية إضافة لزيارات بعض المسؤولين في البلدين للوصول إلى إقامة علاقات بشكل رسمي بينهما.

ففي الستينات إلي السبعينات كانت العلاقات الصينية الأفريقية في تلك الفترة، في مرحلة استقلال معظم الدول الأفريقية، وكانت الصين كموقف تضامني مع هذه البلدان الأفريقية والصين لم تكن اللاعب الرئيسي في هذه الفترة، وعلى الرغم من أقامت العديد من المشروعات الكبيرة ومنها على سيل المثال، مشروع خط سكة حديد يربط بين زامبيا وتنزانيا .

فبكين ومنذ العام 1971 وحتى ما قبل ذلك كانت تصر على مبدأ "اعتراف الآخرين بصين واحدة" وهو ما حصلت عليه في أفريقيا أيضا. ومنذ تلك الفترة، عملت بكين على إعطاء العلاقات الثنائية الصينية- الأفريقية بعدا خاصا، كما قامت بتطوير علاقات ثنائية قوية مع بعض الدول الأفريقية ولاسيما أنغولا التي تعتبر مزودا رئيسيا لمصادر الطاقة، إضافة إلى مصر الدولة الأفريقية الأولى التي أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين في العام 1956، وزامبيا الدولة التي تتمتع باحتياطيات كبيرة من المواد الأولية في القارة الأولية.

إن محاولة الصين أن تصبح قوة اقتصادية كبيرة على الساحة الدولية تعود الى عام 1978 ، بعد أن تم التخلي عن ايدولوجية الثورة الثقافية التي أعلنها الزعيم الصيني ماو ، وتبني سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح التي طرحها الزعيم أوبنغ هيساو دونغ ، الذي أعطى الأولوية للنمو الاقتصادي وعده متقدما على الاعتبارات الأيدولوجية ، حيث كان يرى من الضروري الانفتاح على أسواق العالم وتطوراته وأساليبه التقنية بهدف تحديث الاقتصاد والصناعات الصينية والارتقاء به إلى مكانة متقدمة .¹ إضافة الى ذلك قدرة الاقتصاد الصيني على استيعاب حجم التمويل الضخم الذي مصدره المؤسسات الدولية وفي مقدمتها (صندوق النقد والبنك الدولي) .

¹ -دكتور حميد الجميلي ، الصين والعهد الاقتصادي الجديد ، مجلة شؤون دولية ، العدد 4 للعام 1995 ، ص 134

وفي نفس السنة 1978م حدث على انطواء صيني لمراجعة الحسابات ومن الآن نلاحظ تحولا في السياسة الخارجية بعدم التركيز على الإيديولوجيات¹،

لكن ومع تطبيق سياسة "الإصلاح والانفتاح" بداية الثمانينات بدأت دبلوماسية الصين الاقتصادية تأخذ بُعدا آخر، وبعد أن كانت سياسة المساعدات الاقتصادية المقدّمة لأفريقيا تحرم البلاد من أية منافع اقتصادية، أصبحت منذ تلك الفترة تحقق المنافع المتبادلة للطرفين، وفتحت هذه المساعدات آفاقا اقتصادية جديدة في أفريقيا، من الوصول إلى أسواق جديدة للبضائع والسلع الصينية، إلى إيجاد بيئة استثمارية مهمة، إلى تأمين مصادر الطاقة والسلع الأساسية.

وبعد التنافس الذي شهدته الصين والاتحاد السوفيتي، سنوات السبعينات والثمانينات انتقلت بعض أوجه هذا الصراع إلى إفريقيا، من خلال دعم الاتحاد السوفيتي، لحركات تحرير معينة، ودعم الصين لحركات تحرير أخرى.

لكن ومع بداية الثمانينات، توقفت بكين عن العمل على هذا المستوى (دعم حركات التحرير) ، من خلال إعلانها الالتزام بمبدأ "التعايش السلمي" على أنه هو أساس السياسة الخارجية الصينية وقد انعكس هذا التحول، على علاقاتها بالدول النامية.و أيضا من مما عزز علاقة الصين بإفريقيا ودفعها لعدم التوضحية بهذه العلاقة بسبب النقد الغربي هو أحداث تيان آن مين 1989 ،وهذا ما دفع تصاعد هذه العلاقات.²

¹ -زرقعة جهيدة،محددات السياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا، نفس المرجع ،ص 16

² -زرقعة جهيدة ،نفس المرجع، ص 17

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الصينية- الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة .

تعتبر الصين نفسها إحدى دول العالم الثالث ، وعلاقتها بإفريقيا قديمة ضاربة جذورها في التاريخ ، تطورت عبر مرور الزمن وصولاً إلى الشكل الحالي الذي توجد عليه الآن وقد زادت أهمية إفريقيا في التصور الاستراتيجي للصين بعد الحرب الباردة .

في الجانب الاقتصادي و التجاري خاصتنا .نشطت العلاقات الصينية الإفريقية في فترة التسعينيات وذلك لتطور المشروع الاقتصادي الصيني والذي وفر احتياطات مالية ضخمة ساعدها على توسيع استثماراتها الخارجية (هون كونغ وتايوان) من جهة و من جهة أخرى ترك الدول الغربية اهتمامها و دعمها التنموي الذي كانت الدول الإفريقية تستفيد منه. من أجل دمج دول شرق أوروبا واستيعابها في النظام الغربي بتوجهاته الرأسمالية الليبرالية¹. و بالتالي لم تعد الدول الإفريقية قادرة على منافسة دول أوروبا الشرقية هذا ما أدى بإفريقيا الي العزلة الاقتصادية و التهميش السياسي و الفجوة التكنولوجية و تدهور شروط التبادل التجاري و علاقات أفريقيا الدولية في أعقاب أزمة الديون.

مع الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الصين، و النمو الهائل الذي عرفته بعد اعتمادها على اقتصاد أكثر تحرراً، خاضع لمنطق السوق، انعكس هذا التوجه الجديد على علاقات الصين مع الدول النامية بشكل عام و مع أفريقيا بشكل خاص. فقد اضطرت بكين إلى الدخول في منافسة مع دول نامية أخرى من أجل الحصول على الاستثمارات الأجنبية، مزعزة بذلك الثقة في التزاماتها السابقة نحو العالم الثالث.

وخلال خمسة أعوام ، وبداية من 1997 ، زار الصين حوالي 40 رئيس دولة أفريقية² من غير المشاركات الجماعية في المؤتمرات التي تنظم في الصين - ،

¹عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، إفريقيا وتحديات الألفية الثالثة، مصحف إفريقيا، الخرطوم، 2004، ص45

²Dr. David Hoile, The Darfur Crisis and Sino – African Relations, (Beijing, CASS, 2006), P1.

هذا يعكس الأسلوب الحضري و التوجه البرغماتي للصينيين و الأسلوب رفيع المستوى الوصول إلى أي بلد لديها معها علاقات دبلوماسية في القارة الإفريقية كما تستعمل الصين آليات للتعاون في مختلف القضايا الدولية و الإقليمية كآليات التشاور السياسي و الحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى.

وبحلول 2006، اتجهت الصين لتنفيذ عدد من الخطوات التي من شأنها دعم القارة الإفريقية اقتصادياً، كان أبرزها إنشاء صندوق بقيمة 5 مليار دولار كقروض ميسرة وتجارية، كما تعهدت بمضاعفة وتدريب 15 ألف إفريقي في مجالات مختلفة. وتقديم العديد من المنح المساعدات وبناء 30 مستشفى الدراسية للطلبة الأفارقة للدراسة والتدريب في المعاهد الصينية؛ حيث إنه في أقل من 15 عاماً، تزايد عدد الطلاب الأفارقة إلى 26 ضعفاً، فوصل من 2000 طالب عام 2003م إلى ما يقرب من 50 ألف طالب لعام 2015م، بينما تستضيف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة نحو 40 ألف طالب إفريقي سنوياً، وذلك وفقاً لمعهد اليونسكو للإحصاء؛ لذا تعتبر الصين ثاني أكبر وجهة شعبية للطلاب الأفارقة الذين يدرسون في الخارج بعد فرنسا، التي تستضيف ما يزيد قليلاً على 95,000 طالب.

ومع بداية عام 2000 عززت الصين قدراتها كلاعب رئيسي في المساعدات المقدمة لإفريقيا، عبر إنشاء منتدى التعاون بين الصين وإفريقيا (فوكاك)، الذي ضم 44 دولة إفريقية، والذي تعهدت بكين من خلاله بتقديم تمويل لتخفيف عبء الديون، وبرامج التدريب والاستثمارات، إضافة إلى تأسيس مجلس الأعمال بين الصين وإفريقيا، والذي تفاوض على إلغاء 1.2 مليار دولار من الديون

وفي ديسمبر 2003 انعقد المؤتمر الوزاري الثاني في أديس أبابا ، حضره رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيباو إضافة الى زعماء ومسؤولين من 44 دولة افريقية وممثلين لبعض المنظمات الدولية والاقليمية . اهتم المنتدى في هذه الدورة بقضايا التنمية البشرية ورفع القدرات .

وخلال الفترة 2004 – 2005 استضافت بكين 15 رئيس دولة أفريقية و3 بدرجة نائب رئيس و6 رؤساء وزراء . وخلال عام 2013 زار أفريقيا 1895000 صيني مقابل 553000 أفريقي زار الصين . وفي 2007 زار الرئيس الصيني هو جينتاو عدد من الدول الإفريقية لمدة 12 يوم ، وقدم خلالها قروض بمئات الملايين من الدولارات وتم فيها إلغاء ديون الكاميرون وليبيريا والسودان وزامبيا وموزمبيق . و وعد بمنح وقروض ميسرة للكاميرون بلغت جملتها 100 مليون دولار ، وللسودان بلغت جملتها 117 مليون

دولار ، وناميبيا 139 مليون دولار ، وجزر سيشل 35 مليون دولار . كما قام أثناء زيارته بتدشين شراكة تعدين ضخمة في مجال النحاس بزامبيا ، كما تعهد بصياغة أسس جديدة لشراكة إستراتيجية مع جنوب أفريقيا . الزيارة عكست أسلوب الصين في استخدام الاتصال الشخصي رفيع المستوى في الوصول الى أي بلد لديها معها علاقات دبلوماسية في القارة الأفريقية . أيضا يحافظ الحزب الشيوعي الصيني على التواصل مع معظم الأحزاب الأفريقية الحاكمة بغض النظر عن توجهاتها الإيديولوجية .

و شهدت العلاقات الصينية-الأفريقية، عددا من المحطات الهامة ، أبرزها وثيقة تأسيس المنتدى في عام 2000، والوثيقة التي أصدرتها الحكومة الصينية في يناير 2006، والتي حددت فيها مبادئ وأهداف ومعاليم سياستها تجاه أفريقيا، ثم قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني- الأفريقي عام 2006 التي أعلنت خلالها الصين عن حزمة من الإجراءات لتعزيز التعاون مع إفريقيا منها :

1.-زيادة المعونات المقدمة للدول الأفريقية

2.- إقامة صندوق لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في أفريقيا

3.- إلغاء الديون عن بعض الدول الأفريقية

4.- إقامة منطقة تعاون اقتصادي وتجاري

5- تعزيز التعاون في مجالات تدريب الموارد البشرية والزراعة والصحة والتعليم...

وجاءت قمة "جوهانسبورج" في ديسمبر 2015 لتعطي أكبر حزمة دعم مالي للدول الإفريقية و أعلن عنها الرئيس الصيني "شى جين بينج".

ثم تأتي قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني - الإفريقي و انطلاق مبادرة "الحزام و الطريق" التي تتبناها الصين وشاركت فيها دول أفريقية عديدة . ستسعى من خلالها الصين لدعم التواصل التجاري بينها وبين دول القارة السمراء .

إن القيادات الأفريقية تصوب اهتماماتها نحو الصين بدلا عن دول أوروبا والغرب عموما وهي بذلك تؤكد على ضرورة تعاون الجنوب_جنوب عكس الدول الغربية فهي تعتبر أي جهود الاستثمار في إفريقيا هي مضيعة للجهد و المال في تعتبر معظم الدول الإفريقية فاشلة لانعدام الأمن و الاستقرار و فشل التنمية¹.

المبحث الثاني : الأهمية الجيوبولتيكية والجيواقتصادية لإفريقيا.

بدأت القارة السمراء تأخذ بُعدًا استراتيجيًا بالغ الأهمية على المستوى الدولي مؤخرًا بعدما عانت من التهميش لفترة زمنية طويلة؛ وذلك لمعاناتها من الحقبة الاستعمارية، ويرجع هذا الاهتمام الخارجي لما تحتويه القارة السمراء من كنوز في باطنها وفوق أراضيها؛ حيث إن معظم الموارد الطبيعية داخل هذه القارة لم تُستخدم بُعد، ولذلك تُوصف هذه القارة بالقارة البكر، وكذلك تعتبر القارة الإفريقية ثاني أكبر قارات العالم مساحة بعد قارة آسيا.

المطلب الأول : الأهمية الجيوبولتيكية .

تعد القارة الإفريقية من أهم القارات في العالم وذلك لامتلاكها مقومات تميزها عن غيرها ويمكن إبراز هذه الأهمية والمقومات في :

أ- جغرافيا:

من الشمال، قناة السويس والبحر الأحمر على امتداد شبه جزيرة يحدها القارة الإفريقية البحر المتوسط، سيناء من الشمال الشرقي، المحيط الهندي من الجنوب الشرقي، والمحيط الأطلسي من الغرب. تضم القارة مدغشقر وعدد من الأرخبيلات.

تقع القارة الإفريقية بين دائرتي عرض 34.5° شمالا خط الاستواء عند 37.5° جنوب خط الاستواء وبين خطي طول 17° غربا و 51° شرق¹ إذ تبلغ مساحتها حوالي 30.5 مليون كلم وهي ثاني قارة في العالم من حيث المساحة تليها آسيا

¹ عادل حسن أحمد محمد، تحديات الأمن القومي السوداني بعد نهاية الباردة، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2013، ص 78

يقدر عدد سكان لعام 2000م بحوالي 783.5 مليون نسمة من السكان وقد قدر عدد سكان إفريقيا خلال سنة 2013م بـ 111.1 مليون نسمة وتعتبر نيجيريا أكثر اتساعا من حيث السكان في القارة.²

ب- السكان:

و في وقت مبكر انتشر السكان في القسم الشمالي من القارة الإفريقية. كما تعد مناطقها المدارية من المؤثرات التي أثرت في حيات شعوبها إذ ظهر تكيفهم مع الحالة المناخية علي طبيعة حياتهم فيتميز اغلب سكان قارة إفريقيا مثل الشعوب الأصلية ببشرتهم داكنة اللون .

ولكن لأتعد هذه الميزة موحدة بين كافة الناس إذ يتميز أهل كنفقه البحر المتوسط بتغير واضح في اللون البشرة الفاتحة علي سكان القسم الشمالي من القارة بعكس سكان القسمين الشرقي و الغربي فيتميزون ببشرة سوداء اللون³.

و قد قدر عدد السكان بحوالي 811.605 مليون نسمة سنة 2001م أما في سنة 2014 قدر ب 334.934 مليون نسمة وأكثر الدول كثافة من نفس السنة دولة "نيجيريا" قدر عدد سكانها بـ 986.457. 177 مليون نسمة⁴. ينقسم سكان القارة الي أربعة مجموعات أساسية العناصر القديمة بين البوتستمن والهننتوت والأقزام، والزنج والخلص والحاميون، والشعوب الزنجية ثم العناصر السامية العربية بالإضافة إلى أقليات بيضاء كما هو الحال في جنوب إفريقيا وروديسيا،

إن نسبة النمو الديمغرافي المسجلة على مدار 30 لسنة الماضية ترجع إلى الزيادة في المواليد المرتفعة وتراجع نسبة الوفيات، وتؤكد وثيقة النيباد أن هناك 340 مليون أو نصف سكان إفريقيا يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم، وتؤكد وثيقة النيباد أن هناك 340 مليون أو نصف سكان إفريقيا يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم.

¹ أسماء حني، مبادرة النيباد وأثارها على القارة الإفريقية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قطب شتمة، تخصص تاريخ معاصر، 2016-2017، ص 12

² أنور عبد الغني العقاد، الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، ط 2 دار المريخ، الرياض، 1983، ص 7

³ Audrey smdley.davidson nicol.rebert gardiner and others(21-9-2015)"Africa people*Britannica retrived 26-2-2017 edited

⁴ أنور عبد الغني العقاد، المرجع السابق، ص 62

وأن معدل الوفيات لدى الأطفال دون الخامسة من السن هو 14 % وتتوفر لدى 58 % من السكان طرق الحصول على المياه النقية¹

وينحدر سكان القارة من أجناس عرقية مختلفة يشكل الزنوج غالبيتهم (70%) والجنس المغولي المتمركز في مجموعة الجزر بجنوب شرق القارة، والجنس القوقازي المتمركز في شمال أفريقيا بين العرب والأمازيغ وفي القرن الأفريقي، والأقزام السكان الأصليون في الجنوب الأفريقي تذهب بعض الإحصائيات إلى أن سكان أفريقيا يتحدثون أكثر من ألفي لغة أصلية أو محلية تتدرج جميعها ضمن ست عائلات لغوية أساسية، منها اللغات الأفرو آسيوية (الحامية السامية) المنتشرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقرن الأفريقي، و أجزاء منطقة الساحل.

وتنتشر اللغة الزنجية في غرب وجنوب ووسط القارة، واللغة السودانية التي يتحدث بها الزنوج في ، ولغة الملايو بولونيوز التي يتحدث بها المغول، ولغة الطوي سان التي يتحدث بها الأقزام، النيل أعالي بالإضافة إلى إلى لغات تطورت عبر التعامل التجاري كاللغة السواحلية في شرق القارة ولغة الهوسا في لغة رسميا في أكثر من 12 دولة أفريقية اللغة العربية غربها. يدين سكان أفريقيا بشكل أساسي بالديانة المسيحية (45%) ثم الإسلام (40%) وبعشرات الأديان الوثنية والمحلية القبلية.

ج -المناخ :

تقع القارة الإفريقية ضمن الأقاليم المناخية والمدارية والمعتدلة والدافئة نظرا لشكل القارة اتساعه في الشمال و ضيقته في الجنوب فان القسم الشمالي يعرف جفافا و تطرفا علي عكس الجنوب الذي يعرف اعتدالا² يتنوع المناخ في أفريقيا ما بين المناخ الاستوائي ومناخ المناطق شبه القطبية على أعلى قمم الجبال. ويتسم الجزء الشمالي من القارة بأنه يتكون بشكل أساسي من صحراء ومناطق القاحلة، في حين أن المناطق

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا 2002، ص 6
² عبد القادر مصطفى المحشي، وعبد العباس الفضيح الغريزي وآخرون، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، ط 1، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، 2000م ص 14

الوسطى والجنوبية على حد سواء، تغطيها سهول السافانا والأحراش الكثيفة (غزيرة الأمطار). وبين هذا وذاك، هناك مناطق متوسطة، حيث تنمو أنماط الحياة النباتية، مثل منطقة الساحل، والمناطق التي تسيطر عليها السهول. تعد القارة الإفريقية هي الأكثر ارتفاعاً لدرجات الحرارة في الأرض .

و تشكل أراضيها الصحراوية الجافة ما يعادل 60 بمائة من مساحتها و يوجد فيها الصحراء الكبرى التي تعتبر اكبر صحراء مرتفعة الحرارة في العالم و تهطل عليها القليل من الأمطار خلال السنة وتشهد هبوباً للعواصف الترابية . اما مناطق الغابات المطيرة تكون ذات رطوبة مرتفعة مع التساقط كثيف للأمطارو يكون فصل الصيف هي الجهة الجنوبية لإفريقيا حارة جدا و تحديد في المناطق الساحلية ولكن تكون درجات الحرارة معتدلة في المناطق المرتفعة .أما فصل الشتاء فهو معتدل بشكل عام ويرافقه تساقط للثلوج علي المناطق الجبلية و اغلب التلال.¹

د-التضاريس:

إن القارة الإفريقية لها ملامح عامة لشخصيتها و بنيتها و تركيبها الجيولوجي. إفريقيا هي أكثر القارات تحديداً، على عكس أوروبا مثلاً التي يُختلف في تحديدها؛ هل تنتهي عند الأورال أو قبل ذلك، أو بعده؟ أو الأمريكتين؛ أين تنتهي كل منهما؟ أما إفريقيا فهي القارة المتكاملة المتماسكة، شبه جزيرة ضخمة، تتصل بجارتها آسيا بمسافة لا يزيد طولها على 240 كم ما بين العقبة والبحر المتوسط، ومن السهل تحديدها عن القارات الأخرى لتمامسها وقلة تعاريجها وجزرها.

- وإفريقيا شخصيتها المتميزة الواضحة، وخصوصاً في ظروفها الطبيعية، فالقارة قاومت في معظمها الغمر البحري ملايين السنين، ومن ثم كانت صخورها الغالبة هي الصخور الصلبة والبنية القديمة، وتقريباً من هذا كانت الانكسارات والأخاديد تحفر وجه القارة، وإن تنوعت نشأتها، وتباينت أسبابها، على حين اصطفت الالتواءات على أطرافها في المغرب وجنوب إفريقيا، وبعيداً عن القلب، فقلبها جامد.

- تتميز القارة الإفريقية بأن معظمها يتكون من كتلة أو درع صلب قديم، يمتد من جنوب سلاسل الأطلس إلى سلاسل الكاب جنوباً، ويمكن أن يُقارن من حيث التركيب والنشأة بغيره من الكتل القديمة، والواقع أنه لا يمكن فهم بنية إفريقية إلا على ضوء أنها جزء من القارة (جندوانا) القديمة.

¹ Africa weather « world atlas.retrived " 26-2-2.07. edited 1.

- تتألف الكتلة الإفريقية من هضبة واسعة (جندوانيا)، تمتد من ساحل غانا في الغرب إلى الصومال في الشرق، ومن الأطراف الجنوبية لإقليم أطلس إلى الأطراف الشمالية لسلاسل الكاب في الجنوب.

- المرتفعات في إفريقيا: لا تُعد جبال أطلس جزءاً من الهضبة الإفريقية؛ لأنها جبال التوائية تكونت حديثاً عند الأطراف الشمالية للكتلة الإفريقية، وتشبهها في ذلك سلاسل الكاب ؛ لأنها هي الأخرى جبال التوائية تكونت عند الأطراف الجنوبية للكتلة الإفريقية، وإن كانت تختلف عن جبال أطلس في أنها أقدم منها في التكوين.

ع _ الاقتصاد:

تملك القارة الأفريقية نصيباً معتبراً من الإنتاج العالمي لبعض المواد الخام المعدنية والزراعية، ويقوم اقتصادها على الزراعة والتجارة والصناعة، والسياحة وموارد بشرية هائلة، لكنه يتسم بالضعف في أكثر من الفقر الغالب لعدم قدرته على استغلال موارده بشكل جيد، ومعاناة جزء كبير من سكانها من سكان أي قارة أخرى، واضطرت الكثير من بلدانها لتصدير مواد خام أو سلع أولية للحصول على النقد الأجنبي.

وتصدر أفريقيا الكاكاو والقرنفل ونواة النخيل، وفول الفانيلا، والكاسافا وفول الباذر، بالإضافة إلى الموز والبن والفول السوداني والقطن، والمطاط والسكر والشاي، وكذلك الماشية، فضلاً عن الثروة السمكية بأنواع عديدة.

وتشكل نيجيريا -أكبر بلد أفريقي من حيث عدد السكان وأول منتج أفريقي للنفط- أكبر قوة اقتصادية في القارة بناتج محلي بلغ 510 مليارات دولار عام 2013. غير أن ذلك لم ينعكس على مستوى معيشة غالبية الشعب النيجيري، ولا على البنية التحتية للبلاد.

ص _ السياحة :

ورغم مشاكل القارة إلا أنها تبقى واحدة من الوجهات السياحية المهمة في العالم لتوفرها على موارد طبيعية جذابة وممتعة من حدائق وغابات وجبال وشلالات، ومن بين أشهر المواقع السياحية في القارة ،

وتحتوي دول قارة افريقيا علي مجموعة من المعالم السياحية المشهورة من اهمها¹

-الأهرامات الفرعونية هي من اشهر المعالم السياحية في افريقيا وتقع في مصر وكانت هذه الازهرامات عبارة عن قبور للفراعنة وتم اكتشاف ما يعادل 138هرما يعود تأسيسها الي كل من العصور القديمة و الوسطى .

-شلالات فيكتوريا هي من المعالم السياحية و الطبيعية المشهورة في العالم .و تقع في زيمبابوي و تعد من اكب الستائر المائية العالمية اذ يعد ارتفاعها ضعف الارتفاع الخاص في شلالات نياجرا.

إن الموقع الجغرافي الذي تتمتع بها القارة الإفريقية ذو أهمية قصوى الذي يلعب دورا و يؤثر جيوسياسيا علي السياسة الدولية و الإقليمية في القديم من خلال الحركة الاستعمارية من خلال محاولات السيطرة السياسية والاقتصادية عليها في فترة ما بعد الاستقلال.

تكمن أهمية القارة سياسيا في أنها:

هذا الموقع أهلها لأن تكون همزة الوصل بين قارات العالم، خصوصا في جزئها الشمالي والشمالي الشرقي، التي تسيطر على حركة المواصلات العالمية، بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، لذلك فإن إفريقيا دورا محوريا في الأمن الإقليمي وفي الحراك السياسي والاقتصادي والثقافي للدول المحورية في هذه القارات، ونظرا لسيطرة الدول الإفريقية على الممرات الملاحية، التي تربط قارات العالم، كان لها أهمية بالغة في تأمين صادرات دول الخليج، التي تعتمد بنسبة 90 % على عائدات النفط إلى العالم، وكذا الواردات من السلع، إلى جانب أهمية الأسواق في مواجهة أي تحرك عسكري في المنطقة²

تتوسط الممرات الملاحية بين القارات الخمس وتطل على: مضيق جبل طارق، قناة السويس، مضيق باب المندب، رأس الرجاء الصالح، ويحيط بها جزر تطل على المحيطين الأطلسي والهندي.

¹ John nash « famous africa landmaks ».usa today.retrived 26-2-2017.edited

² محمد الصادق الأمين، إفريقيا والأمن الاستراتيجي الخليجي من الإهمال إلى عاصفة الحزم، 2015/11/9م.
http://www.alkhaleejonline.com..

المطلب الثاني: الأهمية الجيو اقتصادية.

تتمتع القارة بثروات طبيعية وموارد ضخمة لم تُستثمر بشكل مثالي في الأعم الأغلب، ولم يُبَدِّ الإفريقيون - حتى وقت قريب - اهتماماً كبيراً بما تحويه بلادهم من ثروة معدنية.

وتكتسب القارة الإفريقية أهميتها من كونها تشكّل خزان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأولية والأحجار النفيسة التي يشتد الطلب عليها؛ في ظل التنافس الشديد بين كبرى الدول المستهلكة لهذه الموارد؛ إثر ازدياد الطلب العالمي وتقلص نسبة الاحتياطيات العالمية ومعدلات الإنتاج في أماكن ومناطق أخرى من العالم. ومن الموارد التي تتمتع بها:

_ الحديد:

تمتلك أفريقيا أكبر احتياطي للحديد في العالم بنسبة 39% من إجمالي احتياطي العالم تليها أمريكا الجنوبية و يتركز معظمه في شمال افريقيا.

الذهب:

تنتج أفريقيا 72.5% من إجمالي الذهب العالمي وخاصة من جنوب أفريقيا.

النحاس:

تمتلك أفريقيا ثالث دولة ورابع دولة على مستوى العالم في إنتاج النحاس وهم على الترتيب الكونغو والجزائر.

اليورانيوم:

تتميز القارة السمراء باحتوائها على كميات كبيرة من عنصر اليورانيوم؛ حيث تحتوي على 18 بالمائة الإنتاج العالمي لليورانيوم، ويُعدُّ هذا العنصر من أهم العناصر لإنتاج الطاقة النووية ومن أبرز الدول

الإفريقية إنتاجاً لليورانيوم هي: النيجر، نامبيا، جنوب إفريقيا، وتحتوي القارة السمراء على ثلث إنتاج العالم من هذا العنصر.

معادن أخرى:

أفريقيا من قارات العالم الغنية بالقصدير، بجانب اعتبارها كمنتج رئيسي للماس والبلاتين ومن أهم الدول إنتاجاً لهم بتسوانا، جنوب أفريقيا وأنجولا. كما تنتج أيضاً أفريقيا اليورانيوم عن طريق الجزائر و موريطانيا.

تمتلك القارة الأفريقية ثروات معدنية مهمة؛ فهي حسب المعهد الجيولوجي الأمريكي تعتبر ثاني مصدر لاحتياطيات البوكسيت، والكوبالت، والألماس، والمنغنيز، والفوسفات، والبلاتينوم، والصودا وبصفة عامة، فهي تحوز 30 بالمائة وبذلك بلغت نسبة أفريقيا 6,5 بالمائة من مجموع صادرات المعادن وتفيد التوقعات أن هذه النسب والمعدلات مرشحة للارتفاع، وذلك بالنظر إلى أن أجزاء كبيرة من القارة لم تشملها المسوحات الجيولوجية.

من هنا يمكن القول إن القارة الأفريقية ستكون المورد الأساسي للصناعة في العالم مستقبلاً، إضافة إلى أن أراضيها الشاسعة الصالحة للزراعة تشكل قرابة 35 بالمائة من إجمالي مساحة القارة التي تبلغ 33 مليون كلم²، يستغل منها 7 بالمائة في الزراعة بشتى أنواعها. ورغم ذلك فالقارة الأفريقية تسهم بنحو 60 بالمائة من إجمالي إنتاج العالم من الكاكاو، وتنتج كذلك ما يعادل 22 بالمائة من الإنتاج العالمي من البن. و 12 بالمائة من الشاي، و 40 بالمائة من زيت النخيل، زيادة على إنتاجها المهم من بعض المواد الأخرى كالذرة، والأرز، والقمح، والألياف النباتية، وقصب السكر، والفول السوداني.¹

- النفط والغاز:

وتضمّ القارة حوالي 10% من احتياطي النفط العالمي المثبت، ويتركز معظمه (بنسبة 60%) في ثلاث دول رئيسة منتجة؛ هي نيجيريا والجزائر وليبيا، في حين تبلغ احتياطيات الغاز المثبتة في القارة حوالي 8% من نسبة الاحتياطيات العالمية. ويتوزع أكثر من 75% من هذه النسبة في ثلاث دول أيضاً؛ هي نيجيريا والجزائر ومصر.

¹محمد الصادق الامين، نفس المرجع السابق .

ومن مميزات النفط والغاز الإفريقي سهولة استخراجة نسبياً، وسهولة تسويقه أيضاً بسبب موقع القارة الاستراتيجية بين قارات العالم من جهة، وبسبب تركّز كميات كبيرة من النفط على السواحل أو في المياه الإقليمية لدولها.

وعلى الرغم من أنّ نسبة الاحتياطيات المثبتة في القارة متواضعة نسبياً مقارنة بنظيرتها في الشرق الأوسط؛ فإنّ عدداً من الجهات الدولية تشير إلى أنّ هناك العديد من المناطق غير المكتشفة إلى الآن، والتي يمكن أن تحوي كميات كبيرة من النفط والغاز بشكل يجعل من القارة الملجأ الأخير غير المستنفد بعد نفطياً، خاصّة أن قدرات الإنتاج في العديد من دول القارة لم تصل إلى طاقتها القصوى. ويتميز النفط الإفريقي بالعديد من المميزات، منها أنه من أجود أنواع النفط على مستوى العالم، بالإضافة إلى قرب النفط الإفريقي من أسواق التجارة العالمية، بالإضافة إلى أن الدول الإفريقية المنتجة للبترول باستثناء ليبيا والجزائر ونيجيريا ليست أعضاء في منظمة الأوبك العالمية لإنتاج البترول؛ مما يتيح لها القدرة على الإنتاج بحريّة للأسواق العالمية، بالإضافة إلى قلة استهلاك الدول الإفريقية للنفط، مما يؤدي إلى وجود فائض لديها للتصدير، وكذلك وجود النفط الخاص بها بمنأى عن الصراعات السياسية.

- الموارد الطبيعية والأولية:

تعتبر إفريقيا في هذا السياق «منجماً ضخماً»، ينتج قرابة 80% من بلاتين العالم، وأكثر من 40% من ألماس العالم، و 20% من ذهبها، وكذلك الأمر من الكوبالت.

- المياه:

تشير التقديرات إلى أنّ القارة تمتلك حوالي 4 آلاف كم3 من مصادر المياه العذبة المتجددة في السنة، أي ما يوازي حوالي 10% من مصادر المياه العذبة المتجددة في العالم، وهي نسبة معتبرة قياساً بالمعاناة التي تعيشها الدول الأخرى في كثير من مناطق العالم.¹

¹ علي حسن باكير، التنافس الدولي على قارة إفريقيا، الجزيرة نت، 1430/8/10 هـ - الموافق 2009/8/2..

الزراعة:

تُعتبر الزراعة من أهم مصادر الدخل في القارة السمراء؛ وذلك لأن حوالي 70% من السكان يعتمدون بشكل أساسي على الزراعة سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، وتقدر نسبة الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 35% من مساحة القارة، ويستغل منها حوالي 7% فقط، وتتميز القارة السمراء باتساع الرقعة الجغرافية الخاصة بها، بالإضافة إلى تنوع الأقاليم المناخية، وارتفاع معدلات سقوط الأمطار، وكثرة الأنهار، ولذلك تلائم القارة السمراء لزراعة كافة المحاصيل، وبذلك تساهم بحوالي من من إجمالي الدخل القومي لكل دولة من دولها، وتُعتبر القارة الإفريقية أكبر مُصدّر للبن والقطن والكافو، كما تتميز بوجود الكثير من الغابات التي ينتج من خلالها كمية كبيرة من الأخشاب.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية لتفسير العلاقات الصينية في إفريقيا

في هذا المبحث، سنتطرق بشكل استعراضي و ليس حصري لأهم المقاربات النظرية، التي رأينا أنها قادرة على استيعاب و تفسير العلاقات الصينية الإفريقية و قد اعتمدنا على مقارنة القوة الناعمة لجوزيف ناي، لتفسير السياسة الخارجية الصينية. و على مقارنة الاعتماد المتبادل، لنفس الكاتب و التي سنستعين بها في تفسير جهر العلاقات الصينية-الإفريقية.

المطلب الأول: مقارنة القوة الناعمة

ظهر مفهوم القوة الناعمة، في أواخر الثمانينات، من قبل جوزيف ناي، ومن ضمن أدواتها: الثقافة، القيم السياسية، والسياسة الخارجية، ويتسأل العديد من الباحثين حول لماذا الصين واحدة من الدول التي تقدم أكبر عدد من المنح الدراسية للأفارقة، وتنتشر الثقافة الصينية وتعليم الماندرين من خلال الفروع العديدة لمعهد كونفوشيوس في أفريقيا من الكيب إلى القاهرة

تركز هذه الدراسة على مفهوم القوة الناعمة كأهم إستراتيجية تعتمد عليها الصين في سياستها الخارجية مع الدول الأخرى، ويمكن تعريف مفهوم القوة الناعمة كالآتي: هي القدرة على تحقيق ما تصبو إليه الدولة من هدف معين عن طريق جعل الهدف جذابا بالنسبة للإطراف الأخرى بشكل أكبر من ممارسة العنف ضدهم أو إكراههم بشكل قسري على القيام بفعل يقود إلى تحقيق هذا الهدف¹

تبحث الدول الأفريقية عن شريك يساعدها في بناء اقتصادها، وتجد ذلك في الصين التي تتمتع بالقوة الاقتصادية الضخمة، ونلاحظ استفادة كلا الطرفين، فتحصل الصين على الموارد الطبيعية الضخمة وهي مصدر قوة للصين الناعمة في القارة المتمثلة في اقتصادها وتوسيع التجارة والاستثمارات في القارة، وهذا من قبيل التفاؤل بشأن مستقبل الدول الأفريقية ونرى ذلك في التوسع في مشروعات البنية التحتية في العديد من دول القارة الأفريقية.²

ويرى العديد من الأفارقة أن الصين لها تأثير سياسي واجتماعي إيجابي والطريقة التي تنتهجها في التعامل أفضل بكثير من الطريقة الأمريكية والدول الغربية بشكل عام وتتمثل أدوات القوة الناعمة الصينية في أفريقيا كالتالي:

ا_معهد كونفوشيوس :

يعتبر معهد كونفوشيوس بمثابة العامل الرئيسي في تعزيز اللغة والثقافة الصينية، وواجه معهد كونفوشيوس العديد من الانتقادات، وكان المبرر في ذلك أن المعهد ليس إلا طريقة لتنفيذ أجندة الحكومة الصينية، وانحرف عن هدفه الأساسي، الذي يتمحور في فلسفة الكونفوشيوسية، لكن على النقيض من ذلك، يرى البعض الآخر، أن معهد كونفوشيوس يقدم فرص وتحديات وهو قائم على مشروع دبلوماسي، ويعتبر بعض المحللين أن فعالية وأداء معهد كونفوشيوس في أفريقيا أكثر من أي مكان آخر، وتعمل الصين على تعزيز ثقافتها ولغتها لزيادة قوتها الناعمة في العالم³

¹ زرقة جهيدة. زوليله خيرة كريمة. المرجع نفسه ص 28 _

² Ousmane Sall , "Chinese Soft Power In Africa: Case Of Senegal " , Open Journal Of Social Sciences (China : School Of Journalism, Information and Communication, Huazhong University Of Science And Technology, 2016) P 134- 138

³ R.S. Zaharna , Jennifer Hubbert , And Falk Hartig , "Confucius Institutes And The Globalization Of China's Soft Power " , Center On Public Diplomacy At Annenberg School (Los Angeles : Figueroa Press, 2014) P.10- 12.

ب- صندوق التنمية الصيني الأفريقي ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي

أنشأ صندوق التنمية الصيني الأفريقي، كجزء من القياسات الثمانية التي أعلن عنها الرئيس الصيني (هو جين تاو)، في منتدى 2006، منتدى التعاون الصيني الأفريقي، وأيضاً جزء من خطط الصين وأهدافها تجاه القارة الأفريقية.

ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي أنشأ عام 2000، ويضم 50 دولة أفريقية بهدف التنسيق والتعاون المشترك بين الدول الأفريقية والصين، ووفقاً لتوصيات قمة جوهانسبرج في جنوب أفريقيا لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي.

وهذا المنتدى بمثابة الشراكة بين الصين وأفريقيا في القرن الحادي والعشرين، وتتضمن هذه الشراكة التعاون في جميع المجالات، الذي يجعل الصين في حاجة إلى الدول الأفريقية هو النمو الصناعي السريع والحاجة إلى الموارد الجديدة للطاقة، وهذا يعيد الاهتمام بالقارة الأفريقية، وتتمثل الشراكة في تقديم المزيد من المساعدات، والتنازلات، وتخفيف عبء الديون، والمنح الدراسية، ومشاريع الاستثمار في البنية التحتية، وهذه الشراكة الجدية مع القارة الأفريقية تعتبر خروجاً عن مبادئ ماوتسى تونج، فكانت العلاقة مع الدول الأفريقية تحت قيادة ماوتسى تونج، ترتبط بالصراع الأيديولوجي بعد الحرب الباردة، ومحاولات بكين إزاحة نفوذ موسكو في العالم الثالث.

ج- الدبلوماسية الصحية:

والدبلوماسية الصحية ليست بمفهوم جديد ولكن تطور عبر مراحل التاريخ المختلفة، وهي تعني حماية المصالح البشرية التجارية ومنع انتشار الأمراض المعدية، مثل الإيدز، الملاريا، والسل، وضمن حصول الفقراء في البلدان النامية على الأدوية، وعززت الصين الدبلوماسية الصحية مع الشركاء الأفارقة من خلال توطيد العلاقة بين الأطباء الصينيين وبين العديد من الأفارقة العاديين، وهذا يعتبر إسهام هام في صحة القارة وبنيتها التحتية للرعاية الصحية، وذلك بمثابة خطوة تمهيدية لوصول الصين إلى الموارد الخام

والأسواق في القارة الأفريقية، فضلا عن التمهيد لشركات البترول الصينية للحصول على حقوقها في التعدين للمواد الخام والنفط وغيرها¹

والمساعدات والاستثمارات الحالية للصين في أفريقيا، قائمة على وثيقة عام 2006 بعنوان سياسة الصين الأفريقية، التي تتضمن إرسال الصين المساعدات الطبية والأدوية للبلدان الأفريقية والمساعدة في تحسين جودة البنية التحتية وتدريب العاملين في المجال الطبي، والتعاون للوقاية والعلاج من الأمراض المعدية مثل نقص المناعة والإيدز، الملاريا، وغيرها من الأمراض، وتوفير الصين لمواد الرعاية الصحية في أفريقيا يساعدها على الحصول على الشروط المواتية للموارد.

فبعد أن كان الأمن، من منظور المقاربة التقليدية أو الواقعية لقد كان مفهوم و مضمون الأمن اثر في التحولات القوة العالمية و يرتبط بالدولة بالخصوص بالتالي أي تهديد عسكري من دولة أخرى فان الرد سيكون بطبيعة الحال ردا عسكريا من هذا المنطق كانت القوة العسكرية هي المحدد الأساسي لقوة الدولة

و لكن تغير الوضع في عصر العولمة عرف تعمق من خلال مستوى التحليل مفهوم الأمن و مضمونه و توسع إلي قطاعات أخرى غير القطاع العسكري و هو القطاع سياسية -اقتصادية-مجتمعية-بيئية .

وأيضا تعمقت تحولات القوة العالمية بفعل تشابك العلاقات الدولية، بالتالي لم تعد القوة مرتبطة ساسا بالقوة العسكرية. و ببرز العولمة و ما أنتج عنها تعداداتها لتشمل النمو الاقتصادي_التطور التكنولوجي _

لتحكم في الاعتماد المتبادل و المعلومات _ الاتصالات² حيث اسماه جوزاف ناي القوة الناعمة

فالقوة الناعمة أي اللينة تشمل التحكم في المؤسسات الجذب الثقافي و الأيديولوجي يرى جوزيف ناي أن عناصر القوة الناعمة المتعددة لا بد وأن تكون جزءا من أي سياسة خارجية فعالة، وأكثر من كونها القدرة على التأثير والإقناع، فان القوة الناعمة هي القدرة على الاجتذاب الذي يقود إلى الإقناع والتقليد، وتيسير الجهود من أجل الوصول إلى القيادة الدولية

¹ Jeremy Youde , " China's Health Diplomacy In Africa", International Journal (Department of International Relations , Australian National University , 2010) P. 10

² عبد النور، بن عنتر(حسين، بوقاره و آخرون)، "الإستراتيجية الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر " في الانعكاسات الدولية و الإقليمية لأحداث 11 سبتمبر 2001. شرأة باتنيت، باتنة، 2002. ص 91

و يعتبر جوزيف ناي من بين من أصل نظريا لتحول مضمون القوة من خلال بنائه الفكري المتمثل في مقارنة "القوة الناعمة" فهو يعتبر أن القوة العسكرية و الاقتصادية كلاهما "قوة صلبة"، لم تعد كافية للهيمنة أو السيطرة. فمقاربة ناي اقل اقتصادية مقارنة "بجيلين". فهي تستلهم منطقاتها من أفكار مارشال سينجر، و الذي منذ 1972 اعتبر أن "القوة تقوم على قدرة الجذب أكثر منها على قدرة علي الإرغام".¹

و يرى ناي أن هناك ظاهرتين ساهمتا بشكل كبير في تغير مفهوم القوة:

الأول: تعقد و تشابك التبادلات الدولية، و التي نجدها في أعماله السابقة رفقة روبرت كيوهان في سنوات السبعينيات و المتمثلة في "الاعتماد المتبادل المركب".

أما الظاهرة الثانية: تتمثل في تحولات القوة و التي ترجع بدورها إلى أعمال ناي في كتابه، "القوة و الاعتماد المتبادل" فهذه القوة أصبحت اقل ملموسية و اقل لتحولية أي بمعنى (ما يمكن تحقيقه من مكاسب في مجال ما يكون تحقيقه فبمجالات أخرى أمرا صعبا).²

و يقول ناي إن ممارسة القوة الناعمة اقل تكلفة من ممارسة القوة الصلبة و أيضا أن القوة الناعمة تتمتع بالقدرة علي الإقناع و الجذب الثقافي و المؤسسي و بمعنى آخر فإذا استطعت أن أجعلك تفعل ما أريد أنا فعندها لن يكون عليا أن أجبرك على أن تقوم بما لا تريد أن تقوم به.³

وقد لعبت الصين على كل جوانب هذه القوة الناعمة في تقديم نفسها كنموذج اقتصادي محبوب يقترب من النمط الإفريقي، حيث تشغيل العمالة البشرية بصورة أكبر من الآلة، والاستناد إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية⁴، وتشجيع شركائها التجاريين الإفريقيين لتطوير اقتصادهم من خلال التجارة والاستثمار في البناء التحتي والمؤسسات الاجتماعية؛ دون فرض شروط سياسية أو إصلاحات اقتصادية.

وهو أكثر الخطط الناعمة و الناجحة في الفكر الإسلامي بحيث يمكن القول المسلمون استخدم هذا الفكر في الدعوة باستخدام أساليب الإقناع و القدوة الحسنة و عما الخير و مساعدة الآخرين وعدم فرض

¹ J z, roche. théories des relations internationales. Montchrestien, pari, 2004.p 70.

² Jz, roche. Op.cit. p 71.

³ قط سميّر ، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا _مذكرة شهادة ماجستير_ جامعة محمد خيضر -بسنكرة كلية الحقوق و العلوم السياسية تخصص علاقات دولية و إستراتيجية

ص 21

⁴ جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تر: محمد توفيق البحيري، السعودية: العبيكان للنشر، 2017ص11

التغيير بالقوة .فأنموذج الإسلامي لهذه القوة الناعمة يقوم على إيجاد نموذج أخلاقي صادق منفتح عقلائي وعاطفي يغريهم بالانخراط في الإسلام .

و قد سعت بعض الدراسات إلى وضع الشروط التي من شأنها إنجاح القوة الناعمة في السياسة الخارجية, وهي كالتالي:

1_ ضرورة وجود نوع من الاتصال بالمستهدفين و التأكيد على أهمية تسويق الأفكار الثقافية و السياسية للدولة, و يمثل سوق الأفكار سوقاً تنافسياً بين الدول لنشر نموذج كل دولة.

2_ إقناع الآخرين بتغيير اتجاهاتهم و تفصيلاتهم السياسية, وذلك عبر عملية اتصاليه تحمل من المرسل إلى المستقبل قيم و اتجاهات معينة و يجب أن يتمتع المرسل بالمصداقية التي تمكنه من ألقده على ممارسه التأثير, و تتأثر عملية تغيير الاتجاهات بثلاثة عوامل و هي: مصدر الرسالة, ومحتواها, ومستقبلها, و تؤثر عملية تغيير اتجاهات الأفراد على سلوكهم السياسي مما يشكل النواتج الأساسية.

3- أن تكون الاتجاهات التي تم تغييرها تصب في مصلحه الدولة المرسل مع عدم تعارضها مع المصالح القومية للدولة المستقبل, و هناك إمكانية ألا تتدخل الدولة مباشرة, فقد يتم التدخل عبر وسيط أكثر ثقة من قبل شعوب الدول الأخرى و يتمتع بمصداقية و تأثير لدى السكان المستهدفين تتعدد مصادر القوة الناعمة للفاعل الدولي, و لدعم القوة الناعمة لدولة ما يمكن التركيز على بعض التحركات مثل برامج التبادل الطلابي, و دعم الصورة الإيجابية للدولة لدى الشعوب, و المساعدات الاقتصادية بشروط غير تدخلية, و المساعدات الإنسانية, و كذلك المساهمة في برامج التنمية العالمية للدول الفقيرة, و ألمساعدته في برامج حفظ السلام الدولية و إرسال القوات خارج حدود الدول في برامج جماعية قانونية لحفظ السلام العالمي.

حسب المفكر " جوزيف أس. نيه" في كتابه " صعود القوة الناعمة للصين " إن النجاح بالقوة الناعمة لا يعتمد على من سيفوز جيشه، وإنما أيضا من ستفوز قصته " و أن الصين حريصة على دعم الجهود التي تقودها إفريقيا لتطویر حكومة سليمة، وتنمية مستدامة في شتى أنحاء القارة".¹

¹ جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، المرجع السابق، ص39

و حسب الدكتور موسي كافانجا المدير التنفيذي لمعهد شرق إفريقيا للدراسات السياسية يؤكد أن "الصين التي نجحت في استخدام القوة الناعمة لصالحها؛ من غير الممكن معرفة المدى الذي يمكن أن تصل إليها".¹

و نظراً لبعض الانتقادات التي تعرض لها مفهوم القوة الناعمة لكونه مفهوم شديد العمومية، بالإضافة لأنه من الصعب تحديد الآثار المترتبة على القوة الناعمة للدولة لأنها يكون تأثيرها غير مباشر، قام جوزيف ناي بتطوير مفهوم آخر للقوة هو "القوة الذكية"، وهي عبارة عن مزيج من القوة الصلبة والقوة الناعمة.

تُعرف القوة الذكية على أنها القوة التي تجمع ما بين القوتين: الناعمة والخشنة أي الربط بين التسامح والشدّة؛ بالقوة الناعمة يمكن تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق الترغيب والجذب والقدرة على الاستقطاب والإقناع، ومن خلال الجاذبية الثقافية أو السياسية أو الإعلامية... إلخ، للدولة لإقامة علاقات مع الحلفاء، وتقديم المساعدات الاقتصادية، والتبادل الثقافي مع الدول الأخرى، وخلق رأي عام موافق. في حين أن القوة الخشنة، تجد ترجمتها العسكرية في العموم بالحرب المباشرة، وترجمتها السياسية بالمضايقة عبر الهيئات الدولية والإقليمية، وترجمتها الاقتصادية بسبب الضغط والمقاطعة والحصار، التي غالباً ما تمارسها هذه الدولة على تلك، أو تدفع الآخرين لممارستها عليها. مع التلويح الدائم بإمكانية استخدام القوة.²

المطلب الثاني: مقارنة الاعتماد المتبادل.

يشكل الاقتصاد احد أهم احد المواضيع التي تثير جدلاً واسعاً في نظريات العلاقات الدولية قديماً و حديثاً . وقد ظهرت عدة مناظير لتفسير دور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية. لكننا سنتبنى مقارنة الاعتماد المتبادل.

إن العلاقات الصينية الإفريقية تركز على الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى في العلاقات الدولية لذلك اعتمدنا على مقارنة الاعتماد المتبادل فالصين تعتمد إلى حد كبير على الشركات الخاصة، و المتعددة الجنسيات التي تستثمر بكثافة في أفريقيا إلى جانب الحضور الدولتي (الحكومي).

¹ زرقة جهيدة . زوابليه خيرة كريمة ، المرجع السابق، ص31

² Joseph S. Ney, " Soft power, Hard power and leadership, Harvard, U.S, oct2006

فعتبر مقارنة الاعتماد المتبادل من ضمن المدرسة الليبرالية. فالتيار الليبرالي المؤسساتي الذي يحاول الإجابة عن سؤال: كيف يمكن ترقية التعاون الدولي من خلال إيجاد مؤسسات دولية تتناط بها وظائف تعجز الدول منفردة القيام بها، والتغلب على المشكلات التي تعرقل العمل الجماعي، إذن أن نمو الاعتماد المتبادل الذي ركز عليه كل من "كيوهن" و"ناي" ساهم في ظهور تحديات مشتركة للإنسانية في مجالات الأمن كمنع انتشار الأسلحة النووية، كذلك في ميدان البيئة كمكافحة التلوث ومعالجة ظاهرة الاحتباس الحراري، والصحة كمحاصرة الأوبئة العابرة للحدود، أن مثل هذه التحديات والمشكلات وغيرها يستحيل على الدول منفردة معالجتها، فلا بد من إيجاد إطار لتنسيق الجهود بغية اتخاذ خطوات ملائمة، وفي هذا الصدد تعتبر المنظمات الدولية قناة تساهم في تذليل العقبات أمام العمل الجماعي، فضلا عن ذلك فهي تقلص من مستويات اللايقين أي التخفيف من حدة الشكوك المتبادلة¹.

تتتمي نظرية الاعتماد المتبادل، إلى التحليل العبر وطني الذي يعرف بأنه "نظام تفاعل في مجالات خاصة بين فواعل مجتمعية، تشترك في نظم وضعية مختلفة". فهذا التيار يعتمد على تعددية الفواعل في تفسير التفاعلات العالمية، عكس المقاربات التي تعتبر الدولة فاعل مركزي ووحدي في العلاقات الدولية. فالعبر وطنية، تقدم رؤية أقل راديكالية من العولمة فهي تسجل استقلالية المجتمع المدني عن الدولة. لكنها لا تلغي نهائيا دور الدولة.

في سنة 1977 صدر كتاب للمنظر "روبرت كيوهن" ما يسمى "نظرية الاعتماد المتبادل المركب" حسب تعبيره تفاعل عدة عوامل أصبحت تميز الحياة الدولية منذ منتصف الألفية الثانية خاصة من زاوية التحول الاقتصادي، تطور عالم الشبكات، الاستقلالية المتزايدة للفاعلين غير الدوليين، تنامي الاهتمام باليكنولوجيا وتوسيع من حيث الأهمية، فالتعددية تركز على القنوات المتعددة التي تربط المجتمعات بما فيها العلاقات

¹ عادل زقاغ، المنظمات الدولية والإقليمية ومنظورات العلاقات الدولية، محاضرات مقياس المنظمات الدولية والإقليمية، السنة الثالثة، علاقات دولية، جامعة باتنة، 2008.

بين-الدولية" و " عبر_ الحكومية "و"عبر-الوطنية" لإقامة شبكة علاقات تعاونية بإمكانها أن تكون قاعدة لضمان السلم الدولي على أساس الديمقراطية الليبرالية وفي إطار متعدد الأطراف¹.

وعليه فإن الاعتماد المتبادل كمضمون مفهومي، يهدف إلى تحليل نتائج الاعتماد المتبادل كظاهرة في السياسة العالمية، و التي تتميز عموماً بعدم الوصول إلى اقتسام مساو و عادل للفوائد بين مختلف الفاعلين، و لهذا الغرض طور كل من روبرت كيوهان و جوزيف ناي، وسيلتين تحليليتين هما الحساسية و الانجراحية.

أما الانجراحية فتتعلق بالإمكانات الممنوحة للفاعل/الدولة (ب) لمقاومة التأثير الذي تمارسه الدولة (ا) إما الحساسية هي قدرة تأثير و تغيير دولة ما علي دولة أخرى أي فقد تكون بعض الأطراف غير لدولانية تخضع بشكل أو آخر لنفوذ دولة معينة تستعمل الدولة بالتالي هذه الأطراف لممارسة تأثيرها على دول أخرى²

¹ توفيق حكيمي، الحوار النيوواقعي النيولبرالي مضامين الصعود الصيني – دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي- مذكرة ماجستير، جامعة بائنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، و إستراتيجية، 2007-2008، ص34

² ناصيف يوسف، حتي. النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د، ت، ن). ص 97-98

استنتاجات الفصل:

-إن العلاقات التاريخية الصينية في إفريقيا زادت متانة في ظل الحرب الباردة ،من علاقات التزام "إيديولوجي"، في إطار دعم الصين لحركات التحرير الإفريقية، ضد الامبريالية، إلى علاقات اقتصادية "براغماتية" قائمة على المصلحة و الاعتماد المتبادل بين الطرفين.

-إن القارة الإفريقية لها موقع يلعب دور و فائدة كبير يجعلها محطة الأنظار والصراع بين الدول وذلك راجع للأهمية الجيوسياسية التي تمتاز بها القارة، المتمثلة في أنها تتوسط الممرات الملاحية بين القارات الخمس، كما أن لها أهمية جيواقتصادية وذلك لامتلاكها العديد من الثروات .

- تعتبر المقاربة القوة الناعمة و الاعتماد المتبادل هما الأنسب في تحليل و تفسير السياسة المتبعة من طرف الصين تجاه القارة الإفريقية ما يجعلها تلعب دورا بارزا في الساحة العالمية.

الفصل الثاني:

الإستراتيجية الصينية في إفريقيا

لقد أثارت سرعة وتيرة التغيير في العلاقات الصينية _ الإفريقية جدلا كبيرا في دوائر صنع القرار و بين صفوف الاكاديميين في إفريقيا و أوروبا و الولايات المتحدة مؤخرا .و تستند الكثير من التحليلات المتوفرة لدور بكين الجديد في القارة إلي رأيين في كون الصين متعاون و شريك في التنمية أم حليف اقتصادي هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل الثاني فيه ثلاث مباحث بحيث سنتطرق في المبحث الأول إلي دوافع التوجه الصيني بإفريقيا وما يمثله من دافع سياسي اقتصادي وامني اما المبحث الثاني يشمل إستراتيجية التوسع الصيني في أيطار التعاون او التحالف و في الأخير المبحث الثالث نظرة الإستراتيجية الصينية في إفريقيا تقييم و استشراف .

المبحث الأول: دوافع التوجه الصيني إلى إفريقيا.

فإن الصين وجدت في القارة الإفريقية ما يعزز مصالحها فلم تتردد للحظة في إقامة علاقات مع هذه الدول سواء من حيث تقديم المساعدات الاقتصادية أو الاستثمارات و نظرا لاختلاف إبعادها و التي تتمثل:

المطلب الأول: الدوافع السياسي.

تتميز العلاقات الصينية – الأفريقية السياسية بالقدم؛ ف دعم الصين لحركات التحرر الأفريقية التي بدأت في خمسينيات القرن العشرين¹ وكانت الصين خلال هذه المرحلة تركز على الماضي تعتبر الركيزة الأساسية التي انطلقت منها هذه العلاقات الأيديولوجيات الاشتراكية في علاقاتها مع الدول الأفريقية² بحلول عام 1971 أثبتت العلاقات الصينية – الأفريقية نجاحاً كبيراً، عندما حققت انتصارها التاريخي في منظمة الأمم المتحدة على الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان؛ عقب التصويت لمصلحة انضمام الصين الشعبية إلى هذه المنظمة، بما فيها مجلس الأمن، بدلاً من تايوان، وذلك بعد محاولات صينية استمرت منذ عام 1949. ولقد كان لأفريقيا دور رئيسي في هذا الحدث التاريخي؛ وهو ما اعترف به ماو تسي تونغ بقوله «لقد استعدنا دورنا في الأمم المتحدة بفضل مساندة الدول³ حيث صوتت 26 دولة أفريقية إلى جانب الصين الشعبية، أي ما يقرب من ثلث الدول المؤيدة الأفريقية⁴ ونتيجة للتغيرات الدولية مع بداية تسعينيات القرن الماضي، والتطور الذي عرفته الصين، تحولت علاقاتها بأفريقيا من الارتكاز على العوامل الأيديولوجية، ومساندة النظم الشيوعية إلى إقامة علاقات أكثر

¹ طارق عادل الشيخ، «الصين وأفريقيا والتطلع إلى القرن الـ 21»، السياسة الدولية، العدد 138 (تشرين الأول/أكتوبر 1999)، ص 196

² Adama Gaye, «La Chine en Afrique inquiète l'occident», New African, no. 3 (2008), pp. 8-9

³ Daniel Sabbagh, «Les Relations sino-américains depuis la fin de guerre froide», Questions Internationales, no. 6 (2004), p. 59

⁴ Daniel Sabbagh, «Les Relations sino-américains depuis la fin de guerre froide», Questions Internationales, no. 6 (2004), p. 60 .

براغماتية، تستند إلى المصالح والمنافع المتبادلة، وربما كان العنصر الأيديولوجي الوحيد الذي ظل قائماً في علاقات الصين بدول القارة، هو مبدأ «صين واحدة»¹

وقد عبرت كلمات جيانغ زيمين (/فبراير 1999) عن السياسة الصينية الجديدة في أفريقيا، عندما قال: «إننا نحبذ أن نتوصل أفريقيا إلى حلول لمشاكلها ونزاعاتها من خلال المفاوضات السلمية، إن الحكومة الصينية تدعم جهود الدول الأفريقية²، بشأن استكشاف واختيار النظام السياسي، وأسلوب التنمية الذي يتلاءم مع ظروفها الوطنية»

وحسب وسائل الإعلام الصينية، فإن تعزيز التعددية القطبية على مستوى العالم، وتزايد نمو التعاون الصيني - الأفريقي، لذلك تعتبر الصين نفسها لن يساعد على حماية حقوق ومصالح الدول النامية فحسب، بل سيشكلان نظاماً عالمياً جديداً من الدول النامية، التي تتزعم جبهة هذه الدول في المحافل الدولية، وذلك في مواجهة الدول الصناعية الكبرى وسياساتها، وبخاصة في إطار منظمة التجارة العالمية، وما يتعلق بالمفاوضات الخاصة بإزالة الدول الصناعية الغنية للقيود التجارية التي تفرضها على سلع الدول النامية.³

إضافة إلى ذلك، تعول الصين على الكتلة التصويتية لدول القارة الأفريقية للمطالبة بتعديل عدة اتفاقيات دولية، ومن أهمها اتفاقية الملكية الفكرية، التي ما زالت تعتبر أهم نقاط الخلاف في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث تتهم الأولى الثانية بسرقة البرمجيات الأمريكية للحاسوب والأقراص المدمجة. ومما زاد المسألة تأجيجاً ارتباطها بأبعاد أخرى تتمثل بكون الأمريكيين يعولون على حقوق الملكية الفكرية والتراخيص لتعويض عجزهم التجاري اتجاه الصين⁴، في الوقت الذي يرى فيه الصينيون أن الاتفاقيات الدولية لحماية الملكية الفكرية تجسد قانون الأقوى لذلك يمكن فهم اهتمامات الصين الحقيقية ودوافع نشاطها في أفريقيا من خلال المعايير الجيوسياسية والاقتصادية. فمن الناحية الجيوسياسية: تعد الدول الأفريقية ضرورية للمصالح الصينية التي تسعى إلى تطبيق سياسة «الصين الواحدة»، وذلك من

1 علي حسين باكير، التنافس الجيو - استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد، الانعكاسات (بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2010)، ص 114

2 طارق عادل الشيخ، المصدر نفسه، ص 198

4 شمامة خير الدين، العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21 (الجزائر: دار قرطبة، 2009)، ص 698

أجل عزل تايوان، وتعديل التوازن لمصلحتها في مقابل الهيمنة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال العلاقات الدولية ولا سيما في ما يخص حقوق الإنسان. على أن السياق الأوسع هو الدعوة التي تتبناها الصين برفع مستويات التعاون بين سكان الجنوب، وتشكيل مجموعة «البريكس» (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا) كمنتدى يطالب بإصلاح المؤسسات الدولية الرئيسية؛ من أجل تحقيق نظام يضم الجميع، ويحقق مزيداً من العدل والمساواة¹

تهدف الصين، في إطار تطوير علاقاتها مع دول القارة الأفريقية، إلى مواجهة محاولة انضمام اليابان والهند إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن، في ظل تزايد طرح مسألة إصلاح العديد من المؤسسات الدولية، وترحيب الولايات المتحدة بهذا الانضمام الذي تسعى من خلاله إلى منع ظهور مراكز قوى عالمية منافسة، وفي هذا الإطار عملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حث اليابان على إعادة التسلح لتوظيفها ضد الصين في شرق آسيا. ففي خطابه في طوكيو 13 آب/أغسطس سنة 2004 حث «كولن باول» وزير الخارجية الأمريكي آنذاك اليابان على التخلي عن دستورها السلمي، إذا أرادت أن تنضم إلى العضوية الدائمة لمجلس الأمن، وهو ما استجابت له اليابان مؤخراً، فالعقيدة اليابانية عرفت تغيرات جوهرية، وخصوصاً بعد وصول شينزو أبي إلى السلطة؛ فمع نهاية آذار/مارس 2016 دخلت تشريعات أمنية وعسكرية جديدة أقرها البرلمان الياباني عام 2015 حيز التنفيذ، حيث تسمح للقوات اليابانية بالدخول في صراعات مسلحة خارج حدود البلاد لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فهذه التغيرات في العقيدة الأمنية اليابانية، جاءت نتيجة (Michael Auslin) وحسب مايكل أوسلين تنامي التهديدات الإقليمية، خصوصاً من طرف كوريا الشمالية، وتزايد القدرات في ظل استمرار التنارع الإقليمي حول منطقة بحر الصين الجنوبي التي تعد شرياناً هاماً سواء العسكرية الصينية بوصفها مخزوناً اقتصادياً للطاقة²، أم مكوناً استراتيجياً، أم ممراً حيوياً لإمدادات الطاقة إلى أغلب دول الإقليم وآسيا ويمكن تفسير دعم الولايات المتحدة لهذا التوجه الياباني برغبتها في تحميل اليابان جزءاً من تكاليف والباسيفيك حروبها في بعض مناطق العالم³، والاستعداد لأي مواجهة يمكن أن تحدث مستقبلاً مع

1 الأولي إسماعيل، "العلاقات الصينية الأفريقية... شراكة أم استغلال وجهة نظر أفريقية"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، النوحة، 19 نيسان/أبريل 2014)، ص 3

2-Michael Auslin, «Japan's New Realism: Abe Gets Tough,» Foreign Affairs, vol. 95, no (March-April 2016), pp. 125-134

3 عبد الصمد سعدون عبد الله، «الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15 (صيف 2007)، ص 109

الصين، وخصوصاً مع تزايد النفوذ الصيني ببعض المناطق كأفريقيا، التي نتج منها التضيق على مصالح القوى الغربية هناك بصفة عامة تحاول الولايات المتحدة الإبقاء على الوضع في الإقليم الآسيوي تحت سيطرتها كي لا يسمح بظهور تحد كبير¹.

بل يؤكد المسؤولون الأمريكيون أن الولايات المتحدة و الهند وقعوا اتفاقية بين الرئيسان بوش وسينغ في آذار/مارس 2006² فقد أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في ستساعد الهند لتصبح قوة عالمية كبرى في القرن الحادي والعشرين³ كما أكدت إستراتيجية الأمن القومي تشرين الثاني/نوفمبر 2010 دعمه ترشيح الهند عضواً دائماً في مجلس الأمن الأمريكية الصادرة سنة 2015 على حرص الإدارة الأمريكية على الاندفاع نحو الهند، لتقوية الشراكة الاقتصادية والسياسية معها.4

المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية.

تعتبر القارة الأفريقية التي ينمو اقتصادها بمعدل 5.8 في المئة سنوياً، من البلاد التي عرفت بثروات طبيعية هائلة، إذ تملك حوالي 124 مليار برميل من احتياطي النفط، وهو ما يشكل حوالي 12 بالمئة من الاحتياطي العالمي وتتركز الثروة النفطية في دول نيجيريا والجزائر ومصر وأنجولا وليبيا والسودان وغينيا الاستوائية والكونغو والجابون وجنوب أفريقيا. كما تبلغ احتياطياتها من الغاز الطبيعي حوالي 10 في المئة من إجمالي الاحتياطي العالمي.

¹ محمد السيد سليم، «واقع ومستقبل التحالفات في آسيا»، السياسة الدولية، العدد 183 (كانون الثاني/يناير 2011)، ص 50

² فيديا نادكارني، الشركات الإستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص 269

³ محمد السيد سليم، نفس المرجع، ص 57

⁴ محمد مطاع، «إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي (2015) المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغير»، سياسات عربية، العدد 15 (تموز/يوليو 2015)، ص 13 .

أ - فتح الأسواق الأفريقية

عرفت العلاقات التجارية الصينية - الأفريقية تطوراً كبيراً، إذ تضاعفت أكثر من عشر مرات منذ بداية القرن الحادي عشر؛ فبعد أن انتزعت الصين نصف الأسواق الأفريقية منذ عام 2000، غدت الشريك التجاري الثاني للقارة سنة والعشرين¹ وقد وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين سنة 2012 إلى ما بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقبل فرنسا يقارب 198,49 مليار دولار، أي بنسبة نمو سنوية 19,3 بالمائة. شكلت الصادرات الصينية نحو أفريقيا ما قيمته 85,31 مليار دولار، أي بنسبة نمو 16,7 بالمائة. أما الواردات فقد بلغت 113,71 مليار دولار، أي بنسبة نمو 21,4 بالمائة وحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متغير، فقد ارتفعت خلال الفترة 1992 - 2011 قيمة مبادلات الصين التجارية مع منطقة جنوب الصحراء الأفريقية من مليار دولار إلى أكثر من 140 ملياراً.²

أما في سنة 2013 فأصبحت الصين تمثل الشريك التجاري الأول لأفريقيا؛ إذ تشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين وصل إلى مستوى 200 مليار دولار في سنة ولتشجيع 2013 - 2014 ليتجاوز بذلك حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والقارة الأفريقية بنحو الضعفين الصادرات الأفريقية نحو الصين، ألغت هذه الأخيرة ابتداءً من سنة 2012 الرسوم الجمركية لما يقرب من 60 بالمائة من صادرات 30 دولة أفريقية لها علاقات دبلوماسية مستقرة معها³

وللاشارة، تبقى العلاقات التجارية بين الصين وأفريقيا مركزة مع عدد قليل من الدول الأفريقية؛ فنحو 60 بالمائة من الصادرات الصينية موجهة إلى ست دول أفريقية فقط، وهي جنوب أفريقيا، ومصر، ونيجيريا،

¹ Catherine Gegout, «Le Retrait de l'Europe et la montée en puissance de la Chine en Afrique une évaluation des approches réalistes, libérales et constructivistes» en l'Union européenne et le nouvel équilibre des puissances, Politique Européenne, no. 39, (2013), pp. 44-75

³ أمير محمد عبد الحكيم ، «ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية الأفريقية؟ السياسة الدولية، (شاهد بتاريخ 13، شباط/فبراير 2015)

4 Mary-Françoise Renard, «China's and FDI in Africa,» African Development Bank Group, Working Paper, no. 126 (May 2011), pp. 15-17

والجزائر، والمغرب وبنين؛ في حين أن 70 بالمئة من الواردات الصينية تأتي من أربع دول، وهي أنغولا، وجنوب أفريقيا، والسودان، وجمهورية الكونغو¹

تتكون بنية الصادرات الصينية نحو أفريقيا من الآلات المصنعة، والبضائع، والمواد الغذائية والمواد الكيميائية، في حين يشكل النفط 70 بالمائة من الواردات الصينية من أفريقيا، يستورد أغلبه من أنغولا والسودان²

ب- البحث عن الثروات الطبيعية:

التزود بالثروات الطبيعية من أهم أهداف التوجه الصيني نحو القارة الأفريقية، وخصوصاً الطاقة منها؛ ففي سنة 2013 أصبحت الصين ثاني أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تستورد حالياً قرابة سبعة ملايين برميل نفط يومياً، وبتزايد حاجاتها للنفط بمعدل 30 بالمائة سنوياً، فإنها من المتوقع أن تفوق الولايات المتحدة في استيراد النفط خلال السنوات القادمة. وتأخذ الصين ما يقارب ثلث حاجاتها من النفط من أفريقيا، ويتوقع أن يزداد اعتمادها لذلك حلت أنغولا محل السعودية كأكبر مزود للصين بالنفط على على استيراد النفط من القارة في السنوات القادمة³

المستوى الدولي، حيث تمدها بـ 15 بالمئة من كل وارداتها النفطية. كما أن للصين أنشطة نفطية في الجزائر، وتشاد، والسودان، وغينيا الاستوائية، والكونغو، ونيجيريا. فالسودان (قبل تقسيمها) كانت تصدر نصف إنتاجها من النفط إلى الصين، ويمثل هذا 5 بالمئة من حاجات الصين الكلية. كما أن الصين عملت على شراء حصص كبيرة في منطقة دلتا النيجر، ففي أوائل عام 2007 أعلنت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية شراءها حصة نسبتها 45 بالمائة من حقل نفط وغاز نيجيريا، واشترت أيضاً ما نسبته

¹ Mary-Françoise Renard, «China's and FDI in Africa», African Development Bank Group, Working Paper, no. 126 (May 2011), pp. 15-17

² Renard., et Gegout, «Le Retrait de l'Europe et la montée en puissance de la Chine en Afrique une évaluation des approches réalistes, libérales et constructivistes» pp. 44-75

³ سعيد الهوسي، «الأبعاد الأمنية الأمريكية الجديدة بأفريقيا بعد أحداث الحادي عشر من شتنبر 2001»، (أطروحة غير منشورة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، 2015 - 2016)، ص 282

35 بالمائة من ترخيص للاستكشاف في دلتا النيجر بالإضافة إلى الاستثمارات الصينية في هذا المجال بأنغولا¹

فالنفط أصبح عنصراً استراتيجياً أساسياً متزايد الأهمية في علاقات بكين الدولية، ويعكس صعود الصين في مجال الطاقة الحجم الهائل لطلبها المتزايد على النفط، ولدبلوماسية الصين الاستراتيجية ذات النشاط المتزايد والمصممة لتزويدها بإمدادات الطاقة في المستقبل². أشارت بعض الدراسات الطاقية إلى أن الاستهلاك الصيني للنفط من المتوقع أن يرتفع في الأمد المنظور إلى الضعفين، حيث يرتفع الاستهلاك الفعلي من نحو 4.2 مليون برميل يومياً من النفط عام 1997 إلى نحو 9.5 مليون برميل يومياً في عام 2020، مقابل ظهور فجوة كبيرة في الطلب الصيني على النفط والغاز الطبيعي بسبب النقص الوارد في الاحتياطات المحلية من الطاقة، وهو ما يضطرها إلى رفع معدلات البحث والتنقيب عن مخزونات جديدة في أعماق أخرى من المياه الإقليمية لبحر الصين الجنوبي³.

ففي عام 2005 أنتجت الصين ما يقارب 3.7 مليون برميل واستهلكت 6.7 مليون برميل، أي أن العجز مقداره 3 ملايين برميل، كان يجب تعويضه بالاستيراد من الخارج، وعند نسبة 45 بالمائة من إجمالي الاستهلاك فإن مستوى تبعيتها كان أقل بشكل ملحوظ من معدل استيراد أمريكا البالغ 60 بالمائة، ولكن ناتج النفط المحلي في الصين يتوقع له أن يبقى ثابتاً خلال العقود المقبلة، في حين يُتوقع أن يزداد الطلب بنسبة 3,4 بالمائة سنوياً، مسبباً زيادة موازية في الطلب على المستوردات. وتتوقع بعض التقديرات أن يصل الاستهلاك الصافي للصين من النفط عام 2030 إلى ما يقرب من 15.7 مليون برميل من النفط يومياً، في حين سيبقى الناتج عند 4.1 ملايين برميل، مما سيؤدي إلى واردات قدرها 11.6 مليون برميل يومياً تقريباً 4 أضعاف الكمية المستوردة عام 2001، وبحلول العام 2045 سيبلغ اعتماد الصين على مصادر خارجية للطاقة 45 بالمائة من حاجاتها⁴.

1 سعد حقي توفيق، «التنافس الدولي وضمان أمن الطاقة»، مجلة العلوم السياسية (بغداد)، العدد 43 (2011)، ص 25

2 علي حسين باكير، التنافس الجيو - استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد، الانعكاسات، ص 22

عبد الصمد سعدون عبد الله الحبيب، «الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين»، ص 107

4 الهوسي، «الأبعاد الأمنية الأمريكية الجديدة بأفريقيا بعد أحداث الحادي عشر من شتبر 2001»، ص 302

تحاول الصين - شأنها في ذلك شأن القوى الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية - البحث عن دول ومناطق جديدة لتأمين حاجاتها الطاقية؛ لذلك عملت على حشد مواردها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في أفريقيا. فقد انتقلت الصادرات النفطية الأفريقية إلى الصين من 10 بالمائة سنة 2007.

نتيجة زيادة الصادرات الأنغولية والنيجيرية والجزائرية من هذه المواد إلى الصين إلى 14 بالمائة سنة 2011 بعدما كانت تعتبر من الشركاء التقليديين للولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية بصفة عامة للتزود بالموارد الطاقية. ويمكن تفسير التوجه الصيني نحو النفط الأفريقي، برغبتها في التخلص من الاعتماد على المناطق التي تتحكم الدول الغربية في مضايقتها المائية .

وعلى مدى العقد الأخير، تزايدت واردات الصين من أفريقيا من كل المواد الخام، باستثناء الحديد، بقدر أكبر من زيادة فقد سعت الصين إلى توقيع عقود احتكار استخراج واستغلال خامات: الكوبالت، وارداتها من بقية أنحاء العالم والتنتاليم¹ (التي تستخدم في عمليات تصنيع الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسوب)، والفحم، واليورانيوم، والذهب، والمنجنيز، والألماس، والزنك مع حكومات كل من: الكونغو، ونيجيريا، وزامبيا، وكينيا، والسنغال، ومصر، والجزائر، ولهذا هناك من يجادل.

وتشاد، وإثيوبيا. وقدرت قيمة هذه العقود بنحو 29 مليار دولار، بتمويل من بنك التنمية الصيني أن التدخل العسكري الفرنسي في مالي وأفريقيا الوسطى، جاء في سياق التنافس مع الصين، التي أصبحت تخترق مناطق نفوذها بهذه القارة؛ إذ إن الإطاحة بالرئيس بوزيزي، وفق برنامج «برنارد باتانا»، جاء عقاباً له على توقيع عقد مع الصين لاستغلال حقل النفط في «باراما»، وهو ما لم تستغفه فرنسا، صاحبة النفوذ على الثروات الطبيعية في البلاد الموروثة عن وهو أيضاً ما تؤكد العبارة الشهيرة التي أطلقها الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند²، في إثر تدخل الحقبة الاستعمارية القوات الفرنسية في مالي.

1 مارتين جاك، حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، ترجمة فاطمة نصر (القاهرة: سطور الجديدة، 2010)، ص 369

2 ترجمة محمد بابا ولد الشيخ "إفريقيا الوسطى في مهب العاصفة.. تجاذبات الداخل وتنافس الخارج"، برنارد باتانا، (تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 21 نيسان/أبريل 2013)، ص 5.

بصفة عامة، ارتفعت واردات الصين من مجموع الصادرات المعدنية الأفريقية من 7 بالمائة إلى 39 بالمائة ما بين 2000 و2009. في حين عرفت واردات الاتحاد الأوروبي خلال الفترة نفسها من الصادرات المعدنية الأفريقية تراجعاً كبيراً بلغ نحو النصف، إذ انخفضت من نسبة 47 بالمائة من مجموع الصادرات المعدنية الأفريقية سنة 2000 إلى 26 بالمائة سنة 2009، ونفس التوجه عرفت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المعادن الأفريقية، فقد انخفضت من 13 بالمائة من مجموع الصادرات الأفريقية سنة 2000 إلى 6 بالمائة سنة 2009، وذلك نتيجة تزايد واردات القوى الصاعدة من المعادن الأفريقية خلال العقد الأخير¹

مثلاً، في سنة 2010 أصبحت الصين من أهم الشركاء التجاريين لأفريقيا جنوب الصحراء في مجال المعادن، إذ استوردت من هذه المنطقة خلال هذه السنة أربعة أضعاف ما استورده الاتحاد الأوروبي منها في هذا المجال. فالصين باتت المستورد الخاص للعديد من المعادن الأفريقية، إذ استوردت نسباً مهمة من مجموع ما تصدر أفريقيا من المعادن التالية خلال الفترة 2001 – 2008: النيوبيديوم (95 بالمائة)، والكوبالت (80 بالمائة)، والمنغنيز (40 بالمائة)، والكروم (20 بالمائة)، والحديد (10 بالمائة).²

ج_الدوافع الأمنية والعسكرية:

ولأن التزود بالموارد الطبيعية الأفريقية، وخصوصاً الطاقة منها، باتت من مرتكزات الأمن القومي الصيني؛ فمن الطبيعي أن نشهد حماية صينية لمناطق نفوذها بهذه القارة، سواء عبر المشاركة في عمليات حفظ السلام المنتشرة ببعض الدول أو من طريق توريد السلاح فقد الأفريقية (ليبيريا، الكوت ديفوار، جنوب السودان، السودان، الكونغو الديمقراطية) استوردت أفريقيا 13 بالمائة من الصادرات

الصينية من الأسلحة التقليدية خلال الفترة 2007 – 2012.³

1 Groupe collectif, «L'Afrique et les grands émergents», p. 59

2 المصدر نفسه، ص 60

3 بول هولتوم [وآخرون] «التطورات التي شهدتها نقل الأسلحة في عام 2012»، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2013، ص 339 و346 - 347

بينما لا يبدو أن ثمة صعوداً لحروب الموارد بين القوى الغربية والصين بأفريقيا حالياً، ولا حتى في المستقبل المنظور، إلا أنه لا يبدو من الممكن إنكار نمو الأبعاد العسكرية والأمنية في العلاقات التي تجمع القارة الأفريقية بالقوى الدولية، هذا التوجه العام المتجذر في توجه القوى الغربية بدأ يتزايد في التوجهات الصينية نحو القارة الأفريقية، نتيجة عدم الاستقرار الذي أصبحت تعرفه العديد من دولها؛ فالصين لم تعد مجرد مشاهد سلبي لديناميات هذه الصراعات، ولكنها باتت شريكاً نشطاً بشكل مزيد فيها لتأثيرها في مصالحها.

لقد أضفت قرارات الأمم المتحدة شرعية على عسكرة القارة الأفريقية، وإذا كانت القوى الغربية هي المحرك لهذه القرارات على المستوى السياسي والعسكري، وهو ما يفسره البعض بكونه ضربات استباقية من هذه القوى للحفاظ على مصالحها الاقتصادية الطويلة الأمد بهذه القارة، وهو ما يؤكدته تصريح آلان جوبيه (آب/أغسطس 2011)، (27 Le Parisien) وزير خارجية فرنسا سابقاً في حوار مع صحيفة لوباريسيان أن تكلفة العمليات العسكرية بليبيا وصلت إلى مليون يورو يومياً،

غير أن ما يلفت النظر ليس فقط مدى موافقة بكين على هذه المناورات¹، ولكن تأييدها وهي تمثل «استثماراً» للمستقبل الأجندة الأمنية الغربية بأفريقيا بشكل متزايد بدلاً من معارضتها كما فعلت لعقود. فالصين من بين جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين هي أكبر مساهم في بعثات الأمم المتحدة بإرسالها ما يصل إلى 2000 عسكري بشكل جماعي إلى ليبيريا ودارفور وجنوب السودان، كما أرسلت مئات الجنود إلى مالي، وهو ما أصبح يشكل تغييراً ملحوظاً في السياسة الصينية

وهو ما تؤكدته الوساطة الصينية في جنوب السودان سنوات 2011 - 2013 التي أصبحت تمثل مقاربة تجاه أفريقيا صينية جديدة لتعاملها مع قضايا القارة، حيث تملك علاقات تجارية مهمة جداً مع شمال وجنوب السودان، الأمر الذي جعلها تعين مبعوثاً خاصاً بها للمنطقة (لوي كيجان)، وهي أدت - أي الصين - دوراً أساسياً بمجلس الأمن الدولي في حل الخلافات بين الطرفين، من أجل حماية مصالحها،

1 حسن مصدق، وثائق ويكيليكس وأسرار ربيع الثورات العربية (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012)،

وخصوصاً إذا علمنا أنها تستورد نحو 82 بالمئة من النفط المنتج في جنوب السودان، وزهاء 70 بالمئة من إنتاج شمال السودان.¹

كما نلاحظ أنه للمرة الأولى منذ القرن الخامس عشر، تنشط البحرية الصينية على الساحل الأفريقي ضمن القوات المتعددة، بموازة تأييد الصين للمواقف الدولية المتشددة لمقاومة الجنسيات التي تقوم بدوريات لمحاربة القرصنة قبالة الصومال حركة شباب الصومال المتمردة والجهاديين الأجانب، كما أعطت الصين الضوء الأخضر للتدخل الفرنسي في مالي وساحل العاج، بالرغم من كون تلك العمليات عملت على حسم وتحويل توازن السياسة الداخلية لمصلحة أحد المتحاربين خلف الحراك الشعبي في دول شمال أفريقيا وضعاً جديداً في هذه المنطقة.

وبالرغم من أنه لا يزال من المبكر تحديد تأثير هذه الأحداث في مصالح القوى الأجنبية، إلا أن ذلك لا يحول دون تبين بعض الإرهاصات الأولية إن صح التعبير، وبخاصة في ما يتعلق بسلوك القوى الكبرى كالصين. فمن أكثر الأمور الكاشفة لتحول السياسة الصينية تجاه الأحداث الأفريقية، هو موقفها من الأزمة الليبية،

فالصين لم تستخدم حق الفيتو كما توقع البعض ضد القوى الغربية التي طبقت الحظر الجوي فوق ليبيا ممهدة الطريق لإسقاط النظام الليبي، الأمر الذي كلف الصين خسائر اقتصادية كبيرة، فقد وصل حجم مبادلاتها التجارية الثنائية مع ليبيا إلى 6,6 مليار دولار سنة 2010 قبيل سقوط النظام السابق، كما وصلت قيمة الاستثمارات الصينية غير المالية في ليبيا قرابة 59 مليار دولار، أغلبها في قطاع النفط. فهذه الأخيرة تصدر للصين ما كما تم نسبته 11 بالمئة من مجمل صادراتها النفطية، وهو ما يشكل نسبة 3,1 بالمئة من واردات الصين النفطية² التخلي عن بعض الشركات والمشاريع المتفق عليها والتي تساوي مليارات من الدولارات - نحو 18,8 مليار دولار وبينما استنكر المثقفون الصينيون تصرفات القوى الغربية بليبيا بعد هذا القرار، فإن ما يمكن ملاحظته هو أن نقد بكين لتفسيرات القوى الغربية لهذا القرار،

¹Larry Hanauer and Lyle J. Morris, Chinese Engagement in Africa Drivers, Reactions, and Implications for U.S. Policy (Santa Monica, CA: RAND Corporation 2014), p. 84 (accessed at 2 May 2017)

²Mordechai Chaziza, «The Arab Spring: Implications for Chinese Policy,» Middle East Review of International Affairs, vol. 17, no. 2 (Summer 2013), p. 75, (accessed on 2 May 201 Chaziza, Ibid., p. 797

بدا وكأنه يخدم المصلحة المحلية بإرضاء الدوائر المضادة للإمبريالية في الحزب ، بالرغم من كون البعض يجادل في أن رفض الصين رفقة روسيا لقرارات مجلس الأمن ضد الشيوعي الصيني سورية جاء كرد فعل على هذه التجاوزات الغربية بليبيا، غير أن استخدام الصين حق الفيتو ضد قرار فرض العقوبات على سورية في مجلس الأمن، جاء، في نظرنا، نتيجة معطين أساسين:

الأول: التأثير بالموقف الروسي المدافع عن مصالحه الإستراتيجية هناك، أي أن الصين قررت على ما يبدو أنه من الأفضل ألا تعرض علاقاتها مع الروس للخطر وألا تخاطر بفقدان دعم موسكو، التي قد تحتاج إليها بكين في المستقبل. لقد أصبح الآن محور روسيا - الصين الذي يعرقل قرارات مجلس الأمن متغيراً حاسماً في عملية صنع القرار في مجلس الأمن، أي أن البلدين قد وصلا إلى تفاهم استراتيجي سوف يعمل على تقييد الولايات المتحدة وتحقيق التوازن معها، والتقليل من قدراتها على فرض حلولها على مشاكل الشرق الأوسط التي أصبحت ترى فيها الصين مزيداً من تأجج الأوضاع الأمنية بالمنطقة،¹ وهو ما من شأنه أن يؤثر في أمنها الطاقى برفع تكلفته المادية، في ظل الاكتشافات الطاقية الأمريكية بأراضيها التي من شأنها تعويض وارداتها النفطية من هذه المنطقة.

ثانياً: يكشف هذا الموقف الصيني أحد ردود الفعل المباشرة على الإعلان الأمريكي عن التحول في استراتيجيتها نحو منطقة المحيط الهادئ الآسيوي، وهي الاستراتيجية التي عبر عنها الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في كانون الثاني/يناير 2012 بالحديث عن «مراجعة دفاعية تقوم على تركيز القوات الأمريكية في آسيا والمحيط الهادئ». فإذا ربطنا هذه الاستراتيجية بتكرار الولايات المتحدة التعبير عن قلقها من زيادة الصين لنفقاتها العسكرية نستدل على توتر بين الطرفين في هذه المنطقة، نظراً إلى إدراك (Geopolitical) «الصين أن الولايات المتحدة تقوم بما أطلق عليه بعض الباحثين «الهندسة الجيوسياسية إلى القول إننا «نأمل (Xi Jinping) ، وهو ما دفع نائب الرئيس الصيني تشي جينبنغ (Engineering) بأن تحترم الولايات المتحدة مصالح وهواجس الصين والدول الأخرى في هذه المنطقة»؛ وهو ما يجعل الصين ترد في مناطق أخرى²، وقد شكلت الأزمة السورية فرصة لبعض هذا الرد.

² وليد عبد الحي ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات محدثات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، ، الدوحة، 3 نيسان/أبريل 2012)، ص 7.

لقد أعطت الأحداث التي عرفتها ليبيا فرصة إستراتيجية للصين لإظهار قدراتها العسكرية، فعمليات الإنقاذ التي نفذتها الصين في ليبيا توضح التحول العميق لسياستها الأمنية بالمنطقة، في حين تم نقل معظم المدنيين بالسفن التجارية أو الطائرات المستأجرة من جانب الدبلوماسيين الصينيين والشركات الصينية، إلى Jiangkai-class فرقاطة سوزهو جديدة من نوع (PLAN) كما بعثت بحرية جيش التحرير الشعبي الساحل الليبي لتنسيق عمليات الإجلاء بحراً، وهو ما يعتبر المرة الأولى التي تظهر فيها سفينة عسكرية صينية في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يبعث برسالة قوية إلى المنطقة والعالم¹

كانت لعمليات نشر القوات الجوية والبحرية لجيش التحرير الشعبي في ليبيا أهمية خاصة، من حيث إنها تمثل ليس أول العمليات الصينية في أفريقيا فقط، إلى جانب المشاركة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وفي دوريات مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال كما تم التطرق إليها سابقاً، بل كونها تمثل أيضاً أول عمل عسكري للصين في البحر المتوسط، وهو مؤشر رئيسي لتطور قدرات الجيش الصيني على التدخل السريع حتى في المناطق البعيدة. ففي عام 2012 ضخت الصين 56 مليار دولار في حاملات الطائرات والبوارج، ووسعت قدراتها الجوية، وأنظمة الصواريخ القادرة على استهداف أساطيل ناقلات الولايات المتحدة التي تقبع في غرب المحيط الهادئ، وكان هذا جزءاً من برنامج التحديث العسكري الذي سيسمح للصين بالدفاع عن مصادرها من الطاقة، وحماية الممار البحرية التي تحمل الوقود إليها.²

ومحاولة تحقيق التوازن مع قدرات الولايات المتحدة البحرية وفي خطوة جديدة تؤكد التحول الاستراتيجي في السياسة الخارجية الصينية وتزايد الأهمية الإستراتيجية لأفريقيا في هذه السياسة، أعلنت وزارة الخارجية الصينية في كانون الثاني/يناير 2016 التوصل إلى اتفاق مع جيبوتي لبناء قاعدة عسكرية كما أن هناك تقارير تتحدث عن توجه بحرية صينية هناك، ستعد أول قاعدة عسكرية تملكها الصين في الخارج صيني لبناء قواعد عسكرية في كل من السيشل وجزر موريس وهو ما يعني تصاعد الانخراط الصيني في القضايا الأمنية الأفريقية مستقبلاً³

² مصطفى شفيق علام، مركز المستقبل عسكري الشراكة: "لماذا تبني الصين قاعدة بحرية في جيبوتي؟"، (للأبحاث والدراسات المتقدمة)، 7 شباط/فبراير 2016 (شوه بتاريخ 9 شباط/فبراير 2016)

³ عادل المساوي، «أفريقيا في ظل الجيوسياسية الدولية الراهنة: قراءة في أنماط التجاذب الاستراتيجي للقوى الدولية صوب أفريقيا، مداخلة قدمت في إطار الدورة 43 لأكاديمية المملكة المغربية المنظمة حول «أفريقيا كآفق للتفكير»، خلال الفترة ما بين 8 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2015، بمقر الأكاديمية بالرباط، شوه بتاريخ 9 شباط/فبراير 2016.

المبحث الثاني: إستراتيجية التوسع الصيني في إفريقيا تحالف أم تنافس.

مرت العلاقات الصينية الإفريقية بالعديد من المراحل الهامة التي رسّخت الصين من خلالها وجودها في القارة الإفريقية عبر استخدام الدعم والمساعدات الاقتصادية و تنافس القوى الكبرى و

لقد أثارت سرعة وتيرة التغيير في العلاقات الصينية _ الإفريقية جدلا كبيرا في دوائر صنع القرار و بين صفوف الاكاديميين في إفريقيا و أوروبا و الولايات المتحدة مؤخرا.

و تستند الكثير من التحليلات المتوفرة لدور بكين الجديد في القارة إلي رأيين في كون الصين متعاون و شريك في التنمية أم محالف هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل الثاني فيه ثلاث مباحث بحيث سنتطرق في المبحث الأول الإستراتيجية التوسع الصيني في إفريقيا في إطار التعاون .

المطلب الأول : إستراتيجية التوسع في إفريقيا في إطار التعاون.

بهدف تعزيز إستراتيجيتها الأفريقية، اعتمدت السلطات الصينية على عدة وسائل أساسية فسنتطرق في الفرع الأول عن المبادلات التجارية و الاستثمارات إما الفرع الثاني منتدى التعاون الصيني الإفريقي ، في الفرع الثالث يشمل التعاون العسكري و الأمني أما الفرع الرابع تطرقنا الي المساعدات المالية.

1-التبادل التجاري و الاستثمارات.

تعتبر الصين قوة تجارية فائقة، حيث عرفت هذه الحركة التجارية منذ القديم. ففي سنة 1776 ،كتب "ادم سميث" أن الصين هي اكبر دولة غنية من كل الأقطار الأوروبية¹. لكنها عرفت انحطاطا في نهاية القرن التاسع عشر بينما عرفت في العقدين الأخيرين نموا مفرطا، في تجارتها الخارجية. فنمو صادراتها

¹الأخرس، إبراهيم. الصين الخلفية الإيديولوجية والنفعية و البرغمانية. دار الأحمدي. للنشر القاهرة، 2006، ص9 .

ارتفع، ووصلت إلى 690 مليار دولار نهاية سنة 2006. أي بزيادة 26 % مقارنة بالعام السابق أي 2005. و بشكل مواز ارتفعت وارداتها ب: 22 % أي 810 مليار دولار.1

و بعد مرور الوقت و الاستهلاك الكبير للصينيين و الكم المريع من الأشغال صنف من الدول الاستهلاكية الأولى و ذلك خاصة في مجال الطاقة، و النفط و المواد الأولية.

فبعد عدة إصلاحات اقتصادية وصلت إلي إحصاءات مذهلة . فطبقا لإحصائيات البنك الدولي، حققت الصين في ظل نظمها الاقتصادية الجديدة، معدلا عالمية قياسية. فخلال حقبة الثمانينات، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 9.7 بالمائة ومعدل نمو الإنتاج الصناعة 12.6 بالمائة

و تحول هيكل الإنتاج، فتراجعت الأهمية النسبية للزراعة، من 44 % من حجم الإنتاج سنة 1965 إلى 32 % سنة 1989 بينما تقدمت الصناعات الحديثة، فاحتلت 48 % من حجم الإنتاج و زاد نصيب الفرد من استخدام الطاقة نحو ثلاث أضعاف.

كما أنها تحقق فائضا تجاريا، وصل إلى حسب تقرير وزير التجارة الصيني، إلى مستوى قياسي عام 2006 إلى 150 مليار دولار، مقابل 8,109 مليار دولار للعام السابق أي 2005. 2

ولذلك فإن الصين تنظر إلى إفريقيا على أنها عنصر مركزي في مشروع استدامة نمو اقتصاد الصين وتطويره على المدى البعيد غير أن أهم دوافع الصين للتفاعل مع إفريقيا هو العامل الاقتصادي فإن إفريقيا مصدر مهم لتزويد الصين بحاجتها المتزايدة للمادة الخام إذ إن إفريقيا لديها واحد من أضخم احتياطات المواد الخام، كما أنها المصدر الرئيسي للموارد الطبيعية الخام للتجارة والاستثمارات الصينية.

فبقول الرئيس الصيني السابق (هوجنتاو) " أن العولمة تشكل محورا أوليا للاقتصاد الصيني، وإفريقيا بشكل خاص موضعاً مشجعاً لاستثمار الشركات الصينية" 3 و ما يعنيه ان القارة الإفريقية تعتبرها الصين أفضل وجهة لتوظيف فوائدها المالية حيث سيققق الاستثمار فيها فوائد عديدة أبرزها عولمة الشركات الصينية الكبرى التي تحظى بدعم الحكومة الصينية أي أنها لا ترفض العولمة بل تتعامل معها.

1. أبو عامر، علاء، العلاقات الدولية الظاهرة العلم دبلوماسية استراتيجية، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 88

2 أبو عامر، نفس المرجع، ص 88

وتأتي أنجولا في مقدّمة الدّول التي استفادت من التّبادل التجاري مع الصين، حيث تعتبر الشريك الإفريقي الأكبر للصين بحجم تجارة بلغ 17.66 مليارات دولار، تليها جنوب إفريقيا 16.6 مليارات، والسودان 6.39 مليارات، ومصر 5.86 مليارات، ونيجيريا 6.37 مليارات. وتستورد الصين من إفريقيا منتجات زراعية بنحو 2.33 مليارات دولار، من بينها: القطن والبرتقال من مصر، والكافو من غانا، والبن من أوغندا، والزيوتون من تونس، والسّمسم من إثيوبيا، والخمور من جنوب إفريقيا. بالإضافة إلى الفوسفات والحديد والنحاس والبترو، خاصة من أنجولا والسودان ونيجيريا، إضافة للجلود والرخام والنسيج والمعادن ومنتجات الأخشاب من بعض الدول الإفريقية الأخرى. حسبما أورده الشيخ باي الحبيب في دراسته لتأكيد مدى الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية استغل القادة الصينيون الزيارات المتكررة التي كانوا يقومون بها إلى الأراضي الإفريقية ففي حني كان العالم مشغولاً بالأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في عام 2009، كانت القيادة الصينية تؤكد أهمية القارة بالنسبة إليها من خلال زيادة المساعدات الاقتصادية.

في سياستها الإفريقية، تنتهج الصين سياسة مساعدات التنمية والاستثمارات غير المشروطة في القارة على الرغم من الانتقادات الدولية الموجهة لتلك الاستراتيجيات في المقابل، تتيح الأسواق الإفريقية فرصاً كبيرة للشركات الصينية في الوقت الذي تُساهم فيه الأنشطة الصينية في أفريقيا في إنعاش النشاط الاقتصادي في القارة،¹

إن الصين وزعت بسخاء القروض من دون فوائد أو ضمانات للدول المدينة الأكثر فقراً في إفريقيا، حيث أن هذه القروض تلتها مشاريع في البنية التحتية، الطرق، المستشفيات، المدارس، حيث أنه خلال نفس الفترة قدمت الصين أكثر من 6 مليارات دولار لنيجيريا وموزنبيق أنغولا، مقابل 2.3 مليار دولار مقدمة لكل من إفريقيا جنوب الصحراء من طرف البنك الدولي.

تمثل موارد الطاقة بؤر التركيز الأهم بالنسبة إلى تغلغل الصين في إفريقيا . و تحتل الجزء الأكبر من زخم استثماراتها و جهودها الدبلوماسية . ولكن هناك أشكالا أخرى من العلاقات التجارية مع إفريقيا تلعب دورا هاما في تشكيل علاقات التجارة و الاستثمار .

¹Michal Meidan, "La Chine à la conquête des marchés énergétiques mondiaux," Hérodote, no. 125 (2^{eme} trimestre 2007), pp. 77 – 94.

ومن بين هذه نذكر مزارع القطن و السيزال في تنزانيا . وإعادة تأهيل البنية التحتية للنقل في بوتسوانا و استثمارات جديدة في صناعة النسيج في كل من زامبيا و كينيا و تركيب نظم متطورة للاتصالات السلكية و الأسلكية في جيبوتي و ناميبيا.

كما لعبت شركات البناء الصينية دورا متزايد الأهمية في تطوير البنية التحتية في جميع ربوع إفريقيا مما مكنها في كثير من الأحيان من كسب مواطني قدم في الأسواق المحلية من خلال المناقصات المقلقة الخاصة بالمشاريع التي تتولاها الحكومة الصينية . أسست الحكومة الصينية احد عشر مركزا للنهوض بالتجارة في جميع أنحاء القارة كما شجعت الشركات الصينية علي النظر الي إفريقيا بوصفها وجهة تجارية و استثمارية، هذا و بلغ عدد الشركات الصينية العاملة في إفريقيا أكثر من 800 شركة موزعة علي تسعة و أربعين بلدا إفريقيا . و انخرط نحو 480 منها في مشروعات مشتركة مع مؤسسات افريقية.

تزايدت التجارة البينية بني أفريقيا والصين تزايداً كبيراً في الفترة الواقعة بين السنوات 2001 و 2006 ،بحيث ارتفعت الصادرات الأفريقية إلى الصين والواردات منها بمعدل يزيد على 40 % و 35 % على التوالي ، وهي نسبة تجاوزت معدل نمو التجارة العالمية بمقدار 14 بالمائة¹. ونتيجة لكل ذلك النشاط الاقتصادي نشطت التجارة بين المنطقتين نشاطا متزايدا . و بلغ إجمال حجم التجارة بين الصين و إفريقيا 10 مليارات دولار أمريكي عام 2000 ثم ارتفع الي 18 مليار دولار أمريكي عام 2003 وتجاوزت 50 مليار دولار أمريكي في عام 2006. علاوة علي ذلك فان الاستثمارات الصينية في موارد الطاقة لعبت دورا رئيسيا في دفع معدلات النمو في إفريقيا إلي ما يزيد عن 5 في المائة عام 2005 .

وفي حين ان النفط هو المادة الأكثر استيرادا من افريقيا . فان الخشب الصلب يحتل المرتبة الثانية حيث تعتبر ليبيا و غينيا الاستوائية الدول الرئيسية المصدرة لهذه المواد.

¹ حكمت عبد الرحمن، استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا ، لعدد 22 سبتمبر 2006.
<https://siyasatrarabiya.dohainstitute.documents>

و نظرا للثورة السودانية الضخمة استثمرت شركة النفط الوطنية في السودان حوالي 5مليار دولار في مجال تطوير حقول النفط ومنذ عام 1999 واستثمرت الصين ما لا يقل عن 15مليار دولار في السودان.¹

حيث تمتلك 50% من مصفاة لتكرير النفط بالقرب من الخرطوم مع الحكومة السودانية هذه الدبلوماسية الصينية المتعلقة بالنفط قادت واشنطن إلى حد اتهام بكين بالسعي إلى تأمين مصادر النفط وتعتبر السودان في مركز النزاع النفطي بين الصين والولايات المتحدة. تتوجه الصين في استثماراتها في إفريقيا إلى مناطق تفتقد الأمن مما يجعلها عرضة لكثير من المخاطر، وهذا ما تتجنبه الشركات الغربية، وما يميز المشاريع الصينية عن غيرها هو انخفاض تكلفة المشاريع كما أنها تركز على موارد الطاقة في قطاع الخدمات خاصة البناء والنقل والتصنيع في القطاعات التي تتطلب مهارة عالية وكثيفة الاستخدام لرأس المال في الدول الإفريقية الفقيرة هدفها التضامن مع الشعوب الإفريقية.

عملت الصين علي عقد اتفاقيات تهدف من خلالها إلى تشجيع الاستثمار مع أكثر من عشرين دولة أفريقية؛ فالمستثمرون الصينيون ا كانوا قد وجدوا في عام 2004 في أكثر من تسعة وأربعين بلدا أفريقي بمبلغ يقدر بـ 1.2مليار دولار، ما سمح لما يزيد على 800 شركة من أكبر الشركات الصينية بأن توجد أو أن تجد لها موطئ قدم على الاراضي الأفريقية. وتركزت مشاريع الاستثمار الصينية بصورة رئيسية في المشاريع المشتركة: كالتعدين، والنفط، والزراعة، والتصنيع، والتجارة، والاتصالات، والالكترونيات، والمنسوجات، والنقل، والبناء، والأشغال العامة. أما الدول التي ركزت فيها الصين استثماراتها، فهي جنوب أفريقيا، والجزائر، والسودان، ونيجيريا، وزامبيا، وأنغولا.²

اسهمت الاتفاقيات التجارية التي عقدها الصين مع 41 دولة افريقية عام 2005 ، وتأسيس منتدى التعاون الصيني-الإفريقي عام 2000 إلى حفز التجارة بين الطرفين التي لم تقتصر على منطقة معينة في إفريقيا دون سواها وإنما شملت كل البلدان الإفريقية، فضلا عن الخطوة الصينية بفتح أسواقها أمام الصادرات الإفريقية من اجل إصلاح الخلل في الميزان التجاري الذي كان يميل لمصلحة الصين عامي 2002/2003، وتوقيع الصين اتفاقيات خاصة بمنع الازدواج الضريبي مع 47 دولة افريقية للمدة

[1] نانالة ترفاس، البعد الاقتصادي السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، المرجع السابق، ص 128

2 Anthony Yaw Baah & Herbert Jauch, "Investissements chinois en Afrique: conditions de travail et relations professionnelles," Alternatives sud, vol. 18 (2011), pp. 63 - 84

2007/2002، وقيام البنك الصيني للتنمية بتمويل عمليات الاستيراد والمشاريع في إفريقيا، وسماح الصين في كانون الثاني/يناير 2005 لنحو 27 دولة إفريقية بإدخال صادراتها إلى السوق الصينية بلا جمارك في إطار اعتماد قائمة متبادلة من 190 سلعة لإعفاءها من الجمارك بين الطرفين.¹

وتسعى الصين إلى آفاق أوسع في الاقتصاد والنفط والسياسة، وتعزيز علاقاتها ونفوذها وزيادة تنامي مصالحها في إفريقيا، التي تعتبرها مصدراً لتغذية قاعدتها الصناعية المحلية، التي تحتاج إلى المواد الخام الإفريقية للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، حيث تستورد الحديد الخام من جنوب إفريقيا وموزمبيق، بكميات كبيرة لسد حاجتها الصناعية.²

1 بتسام محمد العامري، الدور الصيني في إفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، المرجع السابق، ص 131

2 - د. امين عبد الرزاق ادم، "الصين تكسب مصادر ولقاءات أفريقيا"، جريدة الفاينانشيال تايمز، 28 ، فبراير، 2006، ص5

السنة	حجم التبادلات التجارية
1950	0.012
1979	0.817
1980	1
1997	5.6
1999	6.4
2000	10.6
2001	10.7
2002	12.39
2003	18.4
2004	29.5
2005	39.5
2006	50
2007	55
2008	114
2009	106.8
2010	115
2011	160
2012	198.5
2013	210
2014	201.11
2015	300

مصدر: ابتسام محمد العامري، المرجع السابق، ص 132

وبحسب البيانات الرسمية، ظلت الصين أكبر شريك تجاري للقارة الأفريقية على مدار 9 سنوات متتالية، وقد تجاوز إجمالي الاستثمارات الصينية في أفريقيا 100 مليار دولار، علاوة على تحقيق اختراقات جديدة في التعاون الثنائي بين الصين وأفريقيا في قطاعات الصناعة التحويلية والمالية والسياحة والطيران .

وفي عام 2017، وصل حجم التجارة بين الصين والقارة الأفريقية إلى 170 مليار دولار، بزيادة 14.1 في المائة على أساس سنوي. وفي النصف الأول من 2018، ارتفعت التجارة الثنائية بنسبة 16 بالمائة على أساس سنوي لتصل إلى 98.8 مليار دولار أمريكي.

و في سياق ديناميكية التنمية هذه .أصبحت الصين ثالث اكبر شريك تجاري للقارة بعد الولايات المتحدة و فرنسا .كما أصبحت مستثمرا رائدا تجاوز حجم مبدلاته 15مليار دولار أمريكي في عام 2004 فقط.و في الوقت نفسه.فان عجزا تجاريا كبيرا مع الصين بات يميز جميع البلدان إلا مجموعة قليلة منها مثل انغولا و الغابون و زامبيا و التي مكنتها تجارة الموارد المتزايدة مع الصين من معادلة التدفق المضطرب لوارداتها من المنتجات الصينية المصنعة.

2-منتدى التعاون الصيني- الإفريقي "فوكاكا"

عندما تأسس منتدى التعاون الصيني- الإفريقي في عام 2000، بمبادرة من الصين، أخذت العلاقات الصينية- الإفريقية بعدا جديدا تمثل في التعاون الجماعي الإفريقي مع الصين، بعد سنوات من العلاقات الثنائية بين الصين ودول أفريقيا وتاريخ من النضال المشترك في فترة مقاومة الاستعمار والتحرر الوطني.¹

ويعتبر منتدى التعاون الصيني- الإفريقي تنويعا لدبلوماسية الصين الإقليمية علي مستوى القارة. حيث أن حضور 43 رئيس دولة إفريقية في المنتدى، وأقيم أول مؤتمر وزاري للفوكاكا في بكين عام 2000 ثم انعقد مؤتمر المتابعة في اديس بابا عام 2003

1د.طارق ليسلوي، تحليل بنية العلاقات الصينية – الإفريقية، 4 سبتمبر 2018

و يعمل منتدى التعاون الصيني - الإفريقي بمثابة منصة لعرض فوائد التعاون الإقليمي و المشاركة بين المسؤولين الصينيين و نظرائهم الأفارقة. فعلى سبيل المثال أعلنت الصين في مؤتمر القمة بأديس بابا أنها كانت بصدد إلغاء الديون غير المسددة بقيمة 1.27 مليار دولار أمريكي لواحد و ثلاثين بلدا إفريقيا مشاركا.

وكذلك آخذت تعهدات من جميع الأطراف بزيادة حجم التجارة الإجمالية الي 28 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2006 ان قرار الإعفاء من الديون القائمة كان علي قدر من الأهمية لقيمتة الرمزية فالصين كانت تستجيب لإحدى المسائل الرئيسية التي نادي بها القادة الأفارقة مثل ثابو مبيكي واولو سيغون اوباسانجو و كذلك لما له من اثر كبير علي الجداول الزمنية للدفع.

و في إطار خطوة لمتابعة العمل . خفضت الصين التعريفات الجمركية علي مئة و تسعين سلعة مصدرة من قبل ثمانية و عشرين بلدا إفريقيا من البلدان الأكثر فقرا . و مع إعلان القيادة الصينية بفخر في أول اجتماعين لمنتدى التعاون الصيني - الإفريقي ان علاقاتها مع إفريقيا كانت " خالية من الشروط السياسية بما يخدم مصالح كل من إفريقيا و الصين". وكذلك التحذير من ازدياد الهيمنة الغربية في الشؤون الدولية. و بدا أن الساحة جاهزة لتصادم المصالح بين الغرب و الصين الجديدة.

في أكتوبر 2000 تناول الاجتماع الوزاري الأول للمنتدى الإفريقي الصيني في بكين قضيتين برنامج بكين للتعاون الإفريقي الصيني في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تم تحديد أهداف التعاون في عدة مجالات تشمل التجارة، الاستثمار، الصناعة، إلغاء الديون، الزراعة، السياحة، الموارد الطبيعية، الصحة والتكنولوجيا التعليم و أيضا إعلان بكين لمنتدى التعاون الإفريقي الصيني حيث تم تحديد المبادئ والأهداف من وراء هذا المنتدى و من مرتكزات هذا الاعلام التعاون يقوم على المساواة بين الطرفين و تحقيق التنمية و السلام . و تحقيق المصلحة المتبادلة و ارتكز خصوصا و نادي الاعلام لخلق نظام جديد اقتصادي وسياسي عادل.

واللافت في هذا الإطار هو الاهتمام الصيني الكبير بتنمية الموارد البشرية الأفريقية، فلا يكاد يمر يوم إلا وتستقبل المدن الصينية وفودا أفريقية معظم أعضائها من الشباب لتدريبهم في مجالات متنوعة، وقد تجاوز إجمالي عدد الأفارقة الذين تلقوا تدريبات في الصين خمسة آلاف دارس، مقارنة مع عشرات الطلاب فقط قبل تأسيس منتدى التعاون الصيني - الإفريقي.

حددت لوثيقة التي أصدرتها الحكومة الصينية في يناير 2006 أهداف و مبادئ و معالم سياستها تجاه أفريقيا و في نوفمبر عام 2006 التي أعلنت خلالها الصين ثماني مبادرات لأفريقيا شملت زيادة المعونات المقدمة للدول الأفريقية وإقامة صندوق لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في أفريقيا وإلغاء الديون عن بعض الدول الأفريقية وإقامة منطقة تعاون اقتصادي وتجاري، وتعزيز التعاون في مجالات تدريب الموارد البشرية والزراعة والصحة والتعليم¹....

و كل هذه المساعدات و المبادرات كانت خلال الأزمة المالية التي اجتاحت العالم والصين منهم .و اكبر دليل علي ذلك قمة جوهانسبرغ لمنتدى التعاون الصيني - الأفريقي في ديسمبر 2015 شملت ستين مليار دولار أمريكي لمشروعات التنمية وهي أكبر حزمة دعم مالي لأفريقيا مقدمة من الصين حسب الرئيس شي جين بينغ الذي يقول أن بلاده وأفريقيا رفعتا العلاقات الثنائية بينهما إلى شراكة تعاون إستراتيجية شاملة. وفق خطة مدتها ثلاث سنوات و ذلك لدعم الزراعة في دول أفريقية وإلغاء بعض الديون.

و أيضا وفق في قمة جوهانسبرغ لمنتدى التعاون الصيني - الأفريقي 2015 أعلن شي أيضا عن عشر خطط كبرى لتعزيز التعاون المربح للطرفين، مؤكدا أن بلاده تسعى لإقامة علاقات مع دول أفريقيا تقوم على المساواة و في سبتمبر 2015 في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن تأسيس صندوق لدعم تعاون الجنوب - الجنوب وتوفير ملياري دولار أمريكي للمرحلة الأولى لدعم الدول النامية في تنفيذ أجندة التنمية لما بعد 2015. ومواصلة الاستثمار في الدول الأقل نموا لتبلغ قيمة استثمارات الصين اثني عشر مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030

بعد قمة جوهانسبرغ في ديسمبر 2015 وقمة بكين في أكتوبر 2006 يعقد في بكين في سبتمبر 2018 قمة منتدى التعاون الصيني - الأفريقي بحضور الرئيس شي جين بينغ وعدد كبير من الزعماء الأفارقة، لتضيف معلما آخر للعلاقات الصينية - الأفريقية.

1 د.طارق اسلوي، نفس المرجع.

بكين 4 سبتمبر 2018 (شينخوا) أعلنت الصين يوم الاثنين في قمة بكين 2018 لمنتدى التعاون الصيني - الأفريقي عن مجموعة كبيرة من الإجراءات الجديدة التي تهدف إلى النهوض بالتعاون الصيني- الأفريقي تزامناً مع حضور أكثر من 50 زعيماً أفريقياً للمنتدى.

وتتوقع شخصيات من الأوساط السياسية والاقتصادية والتجارية في الصين والدول الأفريقية، أن يشهد التعاون بين الصين والقارة الأفريقية ترقية جديدة، وأن تقدم هذه القمة قوة نمو جديدة لتحفيز تنمية القارة الأفريقية وتعزيز التعاون والتضامن بين الصين والدول النامية .

وفي السنوات الثلاث الماضية، حققت الصين وأفريقيا انجازات مثمرة في التجارة والاستثمار، ما عزز الروابط الاقتصادية والتجارية بين الجانبين وجلب فوائد حقيقية لشعوب القارة الافريقية .

يشار إلى أن الصين كانت قد أعلنت عن 10 خطط كبرى للتعاون بين الصين وإفريقيا في قمة جوهانسبرج لمنتدى التعاون الصيني- الإفريقي عام 2015، تستهدف منها الكثير التعاون الاقتصادي والتجاري.

وبحسب البيانات الرسمية، ظلت الصين أكبر شريك تجاري للقارة الأفريقية على مدار 9 سنوات متتالية، وقد تجاوز إجمالي الاستثمارات الصينية في أفريقيا 100 مليار دولار، علاوة على تحقيق اختراقات جديدة في التعاون الثنائي بين الصين وأفريقيا في قطاعات الصناعة التحويلية والمالية والسياحة والطيران .

وفي عام 2017، وصل حجم التجارة بين الصين والقارة الأفريقية إلى 170 مليار دولار، بزيادة 14.1 في المائة على أساس سنوي .

وفي النصف الأول من 2018، ارتفعت التجارة الثنائية بنسبة 16 بالمائة على أساس سنوي لتصل إلى 98.8 مليار دولار أمريكي.1

وفي السنوات الثلاث الماضية، حققت الصين وأفريقيا انجازات مثمرة في التجارة والاستثمار، ما عزز الروابط الاقتصادية والتجارية بين الجانبين وجلب فوائد حقيقية لشعوب القارة الإفريقية .

<http://www.arabe.news.cn>

1 بكين متأهبة لاستضافة منتدى التعاون الصيني - الإفريقي المقبل، 2018/09/03.

يشار إلى أن الصين كانت قد أعلنت عن 10 خطط كبرى للتعاون بين الصين وإفريقيا في قمة جوهانسبرج لمنتدى التعاون الصيني- الإفريقي عام 2015، تستهدف منها الكثير التعاون الاقتصادي والتجاري.

وبحسب البيانات الرسمية، ظلت الصين أكبر شريك تجاري للقارة الأفريقية على مدار 9 سنوات متتالية، وقد تجاوز إجمالي الاستثمارات الصينية في أفريقيا 100 مليار دولار، علاوة على تحقيق اختراقات جديدة في التعاون الثنائي بين الصين وأفريقيا في قطاعات الصناعة التحويلية والمالية والسياحة والطيران .

وفي عام 2017، وصل حجم التجارة بين الصين والقارة الأفريقية إلى 170 مليار دولار، بزيادة 14.1 في المائة على أساس سنوي .

وفي النصف الأول من 2018، ارتفعت التجارة الثنائية بنسبة 16 بالمائة على أساس سنوي لتصل إلى 98.8 مليار دولار أمريكي¹.

1-مبادرة الحزام والطريق:

وكان من بين الإجراءات الجديدة التي أعلنتها الصين يوم الاثنين في قمة بكين، استيراد منتجات أفريقية وخاصة المنتجات غير الموارد الطبيعية، وزيادة استثمار الشركات وزيادة الرحلات الجوية المباشرة وإقامة مركز للتعاون البيئي وإقامة معهد للدراسات الأفريقية إلى جانب تنفيذ برامج أمنية لمكافحة القرصنة والإرهاب وغيرها. وأشارت صحيفة (اكونوميك انفورميشن ديلي) التابعة لوكالة أنباء شينخوا إلى أن القمة ستضع خطة شاملة لحفز التعاون الفعال بين الصين وأفريقيا في السنوات الثلاث المقبلة وما بعدها. وذكر تقرير من معهد تشونغيانغ للبحوث المالية التابع لجامعة الشعب الصينية أن مبادرة الحزام والطريق قدمت فرصا نادرة للتنمية في أفريقيا.

وبحسب التقرير، قدمت الصين للقارة تكنولوجيا وتجارب وخبرات وخدمات تمويل وغيرها، لتساعد الحكومات المحلية على المشاركة في العمل عالميا أثناء عملية التصنيع، علاوة على رفع قيمة العمل المحلي بدلا من توفير موارد فقط في سلسلة التصنيع الدولية. أما مبادرة الحزام والطريق، أكد التقرير أنها

1 <http://www.ahram.org-eg/NewsQ/669041.aspx>

تتطابق بشكل عال مع خطط النمو الأفريقي في المستقبل، بوصفها نقطة هامة لاندماج الصين مع أفريقيا في تحقيق النمو المشترك.

ومنذ بداية عام 2018، تسارعت عملية التكامل الأفريقي وأعمال بناء مناطق التجارة الحرة وتدفق العمال والبضائع وغيرها في القارة، الأمر الذي يتوافق للغاية مع مضمون مبادرة الحزام والطريق. وفي الوقت الذي تعد فيه الصين أكبر دولة نامية في العالم، تحتضن القارة الأفريقية أكبر عدد من الدول النامية إن التعاون الصيني-الأفريقي نموذج لتعاون الجنوب مع الجنوب، حيث قدم التعاون الثنائي أسلوباً مناسباً للدول الأفريقية للمشاركة في العولمة وإيجاد نمط يتطابق مع وضعها الخاص .

وقال ليو قوي جين الممثل الخاص السابق للشؤون الأفريقية لدى الحكومة الصينية، أن التعاون الثنائي بين الصين وأفريقيا سابقاً كان دائماً ما يتم بين الحكومات، أما في الوقت الراهن فقد تحول إلى تعاونات بين الشركات. ولفت ليو إلى أن التعاون سابقاً كان يتركز في مجالات أعمال البضائع ومقاولات الأشغال العامة والمعونات وغيرها، لكنه تحول حالياً إلى التعاون في الطاقة الإنتاجية والاستثمار والشؤون المالية، مؤكداً أن "التعاون ينتقل نحو مستوى أعلى"¹ وفي الوقت الذي تعد فيه الصين أكبر دولة نامية في العالم، تحتضن القارة الأفريقية أكبر عدد من الدول النامية. لكنه تحول حالياً إلى التعاون في الطاقة الإنتاجية والاستثمار والشؤون المالية، مؤكداً أن "التعاون ينتقل نحو مستوى أعلى".

تأتي قمة بكين 2018 لمنتدى التعاون الصيني - الأفريقي، بعد تطورات تهيئ لتعاون أوسع بين الجانبين، وخاصة في ظل مبادرة "الحزام والطريق" التي تتبناها الصين وشاركت فيها دول أفريقية عديدة، وفي أعقاب قمة دول "بريكس" في جنوب أفريقيا التي عقدت تحت عنوان "بريكس في أفريقيا.. التعاون من أجل المشاركة في النمو الشامل وتقاسم الرخاء في الثورة الصناعية الرابعة، وفقاً لمدير عام إدارة الشؤون الأفريقية بوزارة الخارجية الصينية، داي بينغ، إن قمة بكين ستركز على خمسة أهداف .

¹ نفس المرجع السابق.

تعزيز الأساس السياسي لوحدة الصين و إفريقيا .ستعزز المتوافقات الإستراتيجية بين الجانبين من أجل الحفاظ على علاقاتهما الودية. ارتقاء بالعلاقات الودية بينها إلى مستوى أعلى. والتعاون في تنمية العلاقات الثنائية في الحقبة الجديدة،¹

وسترسم مسار تنمية العلاقات المستقبلية. و ذلك من اجل وتحقيق التعاون المتبادل النفع والتنمية المشتركة ذلك من اجل بناء مجتمع أقوى ذي مستقبل مشترك بين الصين و الدول الإفريقية. سيعمل الجانبان على التنسيق بين مبادرة "الحزام والطريق" وأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة وأجندة الاتحاد الأفريقي 2063، وإستراتيجيات التنمية الخاصة بالدول الأفريقية.

ويرمي مشروع مبادرة الحزام و الطريق الي اعادة احياء طريق الحرير التجاري القديم ،والذي كان يمد عبر اسيا و اوروبا لنقل البضائع من تلك المناطق الي الصين ويروج الرئيس الصيني شي جين بينغ للمشروع العملاق باعتباره سيسهم في تحقيق التنمية للدول المشاركة فيه بأقل ضرر على البيئة.2

و وفقا للسيد دي سيقوم بالمزيد من التدابير الهادفة والفعالة لتوسيع في قدرة الإنتاج من تجارة السلع والقيام بالمزيد من الاستثمارات بدلا من مشروعات يتم التعاقد عليها و ايضا تنظيم الموارد الطبيعية الأفريقية وحصص السكان وإمكانات السوق مع الاستثمارات والمعدات والتكنولوجيا الصينية في جعل تعاونهما موجها للسوق بدلا من أن تقوده الحكومات .

إن تزايد الوجود الاقتصادي الصيني في أفريقيا يصبح نفوذ سياسي ملموس، فالصين تتعاون مع مختلف الأنظمة السياسية والاجتماعية في القارة السمراء، وتقدم معونات غير مشروطة لكافة دول القارة، وتركز مشروعاتها في أفريقيا على البنية الأساسية مثل الطرق والسكك الحديدية ومحطات الطاقة والمياه، وغيرها من المشروعات التي يستفيد منها عامة الشعب . هذا ما أثار اهتماما دوليا خلال السنوات الماضية.

¹ نفس المرجع السابق.

² طريق الحرير الجديد، "الحزام و الطريق مشروع المارد الصيني العملاق، عربية 28 افريل 2019.

إن التعاون بين الصين وأفريقيا يستند إلى جملة حقائق، منها: الأولى، أن الصين تنتهج سياسة براغماتية ولكنها ليست نفعية، ومن ثم فإن الصين عندما تكثف تعاونها وعلاقاتها مع أفريقيا، تريد تحقيق مصالح جوهرية ومكاسب حقيقية لها

و لكن في ذات الوقت تحقيق مصالح ومكاسب للطرف الآخر بتعظيم الاستفادة من إمكانيات كل طرف. وفي الحالة الصينية- الأفريقية، تتمتع الصين بمزايا نسبية في مجال التقنيات ورأس المال والخبرات الفنية، وتتمتع أفريقيا بنفوق في الموارد الطبيعية وإمكانات التنمية والتطوير والأسواق. ثانيا، أن الصين لا تنظر إلى أفريقيا من منطلق المصلحة الاقتصادية فحسب، وإنما أيضا من منظور شامل في إطار إستراتيجي أوسع كثيرا، يشمل مجالات التعاون السياسي على الصعيد الدولي وتأمين إمدادات الطاقة ومكافحة الإرهاب والأعمال الهدامة. إن تعاضد قوة الصين يعني توسع إطارها الإستراتيجي ليشمل نطاقات أبعد من محيطها الآسيوي وتعتبر أفريقيا، لأسباب عديدة، مجالا حيويا للصين أكثر لينا وأقل مشكلات من مناطق أخرى قد تكون أقرب جغرافيا منها. ثالثا، أن تاريخ العلاقات الصينية- الأفريقية، قديما وحديثا، لم يعرف أي خلافات جوهرية وليس للصين تاريخ استعماري في أفريقيا، ومن ثم فإن علاقات الطرفين تخلو من الحساسية والمخاوف والشكوك. رابعا، أن هناك تكاملا مثاليا لاقتصادات الطرفين، حيث تتوفر تقريبا لدى كل منهما احتياجات الآخر، فالصين لديها رأس المال والتقنيات وتمر بمرحلة نمو اقتصادي في حاجة إلى موارد عديدة، وأفريقيا أرض بكر للاستثمارات ومتعطشة لتقنيات تناسب ظروفها وتحتاج إلى شريك دولي يستثمر وينمي ويطور مواردها دون أن تكون له مطامع أبعد من الاستفادة الاقتصادية المشتركة.

3-التعاون العسكري و الامني (جيبوتي -السودان).

تبنت الصين مقاربة أكثر مرونة بشأن سياستها الإفريقية . فهي لا تدعم التدخل في إفريقيا بل تقوم بالوساطة المحايدة في الصراعات الإفريقية كما فعلت في درافور في السودان و في 2007توسطت من اجل صفقة سلام بين شمال السودان وجنوبه في موضوع التنازع على مناطق حدودية غينيا في أغسطس 2012.

1-السودان:

ويعدّ السودان الذي هو جزء من دول شرق إفريقيا ثالث دولة إفريقية تنشط فيها الشركات التجارية الصينية والتبادل التجاري بينهما، بينما جيبوتي هي الأخرى سمحت للصين أن تفتح فيها أول قاعدة عسكرية صينية خارج حدود الصين، وفي إثيوبيا هناك شركات صينية تعمل في استخراج النفط من الأراضي الإثيوبية، بينما الصومال وقّعت مع شركات صينية مختلفة وبفترات متعددة عدّة اتفاقيات في مجال النفط والبنى التحتية، أما إريتريا فكانت الصين لها بمثابة الحزن الدافئ الذي أنساها ألم العزلة المفروضة عليها من قبل الدول الغربية كما يعتقد طاهر محمد على الذي نشر على موقع مركز دراسات القرن الإفريقي في 2009/8/10م، دراسة بعنوان النظام الإريتري ما بين العزلة الدولية والاحتضان الصيني. كلّ هذه مؤشرات على أن الصين تغلغت في إفريقيا وثبتت أقدامها في بعض الدول الإفريقية ونشطت بينها جميع العلاقات السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية...

يرتكز وجود شراكة إستراتيجية بين الصين والسودان، على دعائم مصلحة واقتصادية تصب لا محال في قنوات الطرف الأقوى في هذه العلاقة، على حساب الطرف الأضعف الذي لا يجد أمامه سوى طريق الإذعان والخضوع. ولقد كان لهذه العلاقة أثر كبير على المجالات المتداولة بين الطرفين خصوصاً منها المجالين الاقتصادي والإستراتيجي.

فالعلاقات الاقتصادية القائمة بين الصين والسودان ليست وليدة فترة جديدة تقدر بسنوات قليلة، وإنما ترجع إلى أكثر من عقد ونصف من الزمن، حيث تشكلت خلالها البذور الأولى للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين منذ عام 1997، حين دخلت الصين لأول مرة كشريك أساسي في مشاريع النفط السوداني، مستغلة بذلك خروج الولايات المتحدة عام 1995، لتحظى باستثمارات نفطية مهمة.

فالبحث عن موارد الطاقة، يعد من العناصر الأساسية التي لها حضور وثقل كبير على أهداف السياسة الخارجية الصينية، نظراً لأهميتها في دعم عصبها الاقتصادي، وهذا ما عكسته توقعات خبراء الطاقة في أن يصل حجم الطلب الصيني على النفط الخارجي، إلى أكثر من خمسين مليون طن من النفط، و خمسين بليون متر مكعب من الغاز بحلول عام 2012.

وربما كان من المنطقي أن تختار الصين السودان كواجهة لتحقيق هذه الإستراتيجية القريبة المدى، نظراً لكون السودان دولة نفطية واعدة بكل المعايير، وذلك من خلال استثمارات شركاتها العاملة في هذا

القطاع داخل السودان، والتي تعد أكبر أربع شركات أجنبية تعمل في قطاع النفط. وهي على التوالي: شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC)، تليها شركة توتال الفرنسية (TOTAL)، ثم شركة بتروناس الماليزية، وشركة (ONGC) الهندية، إضافة إلى بعض الشركات السودانية المحلية التي تواضع إنتاجها نتيجة المنافسة 1.

ويرى الخبراء، أن حجم احتياطات السودان النفطية يبلغ حوالي 2 مليار برميل، وهي تنتج حوالي 500 ألف برميل يومياً حسب إحصائيات 2008. ولولا انفصال الجنوب السوداني، كان احتمال أن ترتفع هذه النسبة إلى حوالي مليون برميل يومياً في المستقبل القريب، خصوصاً وأن آباراً أخرى من النفط تم اكتشافها ولم يتم استغلالها حتى الآن.

أما عن حجم الاستثمارات الصينية في السودان، فإن معظمها مخصص لصناعة البترول و ملحقاته، مثل البتروكيماويات و أنابيب نقل النفط، و قد بلغ حجم الاستثمارات في هذا المجال نحو ستة مليارات دولار وفقاً لإحصائيات عام 2007، الشيء الذي يعزز حضور الاعتماد المتبادل في العلاقات الصينية-السودانية 2.

و يرى بعض الباحثين، أن الصين قد لعبت دوراً مهماً في قضية دارفور لا يجب إنكاره، باعتبارها من صناع القرار الدولي- الخمسة المحركين للفيديو في مجلس الأمن- حيث امتنعت عن التصويت عن قرار مجلس الأمن رقم 1556، و تهديدها في أكثر من مناسبة باستخدامه لتعطيل أي قرار أممي يصدر ضد الحكومة السودانية.

إلا أن ذلك يجب ألا يحجب حقيقة أن الصين تبذل كل هذه الجهود لتحقيق مصلحتها فوق أي اعتبار آخر، خصوصاً أن كل القرارات التي وقفت فيها الصين موقف معارض، تدخل في إطار تدويل النزاع المفتعل في دارفور، والذي من شأنه إذا تحقق أن يعكر الجو على الصين في استغلالها المريح للموارد السودانية دون أي تقييد أو مزاحمة.

كما أنه لا يعقل أن تضحي الصين بعلاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة المعارضة لنظام الحكم في السودان لأجل شراكتها مع الخرطوم، مع العلم أن علاقاتها التجارية مع أمريكا تتجاوز نظيرتها السودانية بمليارات الدولارات.

1-حمدي عبد الرحمان ، " السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الإفريقي "، السياسة الدولية، العدد 147، يناير 2001، ص 113.

2-حمدي عبد الرحمان ، " السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الإفريقي "، نفس المرجع ، ص 113

أما على المستوى الإستراتيجي، فيرى البعض، أن الصين قد استغلت النزاع الدائر في دارفور كسوق مربحة، من أجل تصدير أسلحتها من خلال إغراءاتها بصفقات الأسلحة التي تحتاجها أطراف النزاع، و التي زادت من حالة عدم الاستقرار بالإقليم.

فالصين من خلال علاقتها المتبادلة مع الدول الإفريقية، كانت ولا تزال تستغل النزاعات والحروب الداخلية والبيئية، بغية إنعاش إنتاجها الحربي. وهو ما جعلها تتعرض للعديد من الانتقادات، على اعتبارها من أكثر الدول غير المسؤولة فيما يتعلق بتجاريتها في الأسلحة، وأن صادراتها المقدرة بمليار دولار سنوياً تسهم في إذكاء العنف، وانتهاكات حقوق الإنسان في كثير من بلدان العالم، كالسودان والنيبال.¹

ب- جيبوتي:

تعد جيبوتي في القرن الإفريقي، ومضيق باب المندب أحد أهم الممرات المائية في العالم، وأكثرها احتضاناً لحركة السفن، كما يعتبر حلقة الوصل الإستراتيجية بين قناة السويس ومضيق هرمز، الذي يمر من خلاله أكثر من 40% من تجارة النفط العالمية، بحسب إحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، وهو أمر يجعل جيبوتي محط أنظار القوى الدولية الكبرى، نظراً لموقعها الجيوستراتيجي الفريد.²

انشأت الصين قاعدة في جيبوتي التي تكتظ بقواعد عسكرية من قبل دول عالمية. ولعل القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي، وهي أول قاعدة لها خارج الصين، تبرز أنها لاعب دولي لا يمكن الاستهانة بشأنها .

لقد بدأ التعاون العسكري بين الصين ودولة جيبوتي مع بداية عام 2015 مع إنشاء القاعدة العسكرية في جيبوتي وذلك للاستعانة بها في إمداد القوات البحرية التي تشارك في مهام حفظ السلام والإغاثة قبالة سواحل اليمن والصومال، وتستخدم أيضاً لدعم عمليات مكافحة القرصنة والتي تقلل من مخاطر التجارة البحرية، والتي كانت تتعرض للتهديد من قِبل القراصنة الصوماليين، وتُعَدُّ هذه القاعدة العسكرية الأولى

1 Sudaneseonline.com

2 <http://www.cmes-maroc.com>

للصين خارج حدودها، وقد تم اختيار دولة جيبوتي نظرًا لموقعها الجغرافي المتميز، والتي تطل على مضيق باب المندب مدخل قناة السويس، وذلك لكي تتمكن الصين من نقل الموارد والثروات الطبيعية من إثيوبيا إلى الصين عن طريق هذه القاعدة العسكرية.

إنشاء قاعدة عسكرية صينية في جيبوتي بحجة حماية المضيق الاستراتيجي وطرق التجارة وحماية سفنها من القراصنة حسبما أشارت وكالات صينية، أمر قد سبقها كلٌّ من فرنسا والولايات المتحدة واليابان إليه، في بلد تُقدَّر مساحته بـ23.000 كيلومتر مربع فقط. وعلى الرغم من أن جيبوتي المحمية الفرنسية سابقًا تحاول اللعب على كافة الأطراف بما يخدم مصالحها، غير أنها في نفس الوقت تلعب بالنار؛ حيث إن ازدهام هذه القواعد العسكرية فيها أمر من شأنه أن يورط جيبوتي ويفتح أمامها خيارات صعبة تجبرها أن تتحاز أخيرًا إلى أصدقائها التقليديين، وتُثْمِت العلاقة الجديدة بينها وبين التتين الصيني في المهد صبية، أو تكون في خندق الصين صاحبة الاستثمارات الضخمة في المنطقة¹.

منح الاستثمار الكبير للصين في المنطقة المفتاح لدخول جيبوتي من بوابة الاقتصاد، قبل الإقدام على خطوة إنشاء القاعدة العسكرية، حيث اتفق الجانبان عام 2014 على استثمار الصين 590 مليون دولار في إنشاء ميناء في جيبوتي، إلا أنها بحسب "الوول ستريت جورنال"، كانت تعمل على ذلك منذ عام 2010، عندما أقرت عددًا من المشاريع الكبيرة، من بينها مشاريع لربط جيبوتي بإثيوبيا، التي توليها بكين اهتمامًا كبيرًا، بسكك حديدية وأنابيب ماء وغاز طبيعي².

ومن هذا المنطلق تتزايد مخاوف أميركا من أن يؤثر وجود القاعدة الصينية في جيبوتي سلبيًا على مصالحها في هذا البلد ذي المساحة الصغيرة، خصوصًا على قاعدة ليمونيه العسكرية التي تنطلق منها العمليات السرية ضد تنظيم القاعدة في الصومال واليمن، وأشار مسؤولون أميركيون إلى وجود قلق

1 كمال الدين شيخ محمد العرب ، إبعاد الاهتمام الصيني بشرق اسيا :الفرص و العقبات،مقالة مختارة ،23جانفي 2017

2كمال الدين شيخ محمد عرب،"لماذا تبني الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي؟"، 26 سبتمبر/أيلول 2016، (تاريخ الدخول: 23 من

ديسمبر/كانون الأول 2016)

أميركي من أن تفرض الحكومة الجبوتية قيودًا على وصول الجنود الأميركيين إلى القاعدة وعلى حركة الأفراد العسكريين داخلها بالإضافة إلى تقييد العمليات العسكرية التي تقوم بها القاعدة العسكرية

ومن خلال الجانب الصيني أشار تقرير أعده معهد "ستوكهولم" الدولي لأبحاث السلام أن هناك ارتفاعًا في مبيعات الأسلحة الصينية في الدول الإفريقية بنسبة 55% منذ عام 2013 وحتى عام 2018 حيث تم بيع 24 دبابة إلى تنزانيا، و 30 إلى تشاد، وسلمت مجموعة "نورت تشينا" الصناعية حوالي 100 من أنظمة الصواريخ الموجهة إلى الحكومة في جنوب السودان في يوليو 2014، وقد شاركت الصين بأكثر من 2400 جندي صيني في سبع بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة عبر القارة في مالي وجنوب السودان والصحراء الغربية والكونغو، وغيرها.

تساهم الصين في عمليات حفظ السلام في إفريقيا، بل وأقامت بعض القواعد العسكرية لها في بعض الدول الإفريقية، مثل جيبوتي التي افتتحت الصين فيها أول قاعدتها العسكرية خارج حدودها لتساهم في ذلك جهود الدول الكبرى في محاربة القرصنة البحرية، إلى جانب ذلك تساهم هذه القاعدة في توفير الخدمات العسكرية اللازمة لجيبوتي

كذلك توجد علاقات عسكرية بين الصين وليبيريا، منها تقديم المساعدات والتدريب والدعم اللوجستي، وتقنية الهندسة البشرية؛ حيث إنه صرح الكولونيل "تشانج جان" بأنه منذ ديسمبر 2003 وحتى مارس 2017 تم إرسال 10 آلاف جندي من أفراد حفظ السلام الصينيين إلى ليبيريا، كما أوضح أنه خلال الـ 13 سنة أنجز مهندسو حفظ السلام الصينيون مسح الطرق وإصلاح 7500 كيلو متر وتشييد 69 جسرًا.

وأيضًا من أوجه التعاون العسكري بين الصين والقارة السمراء مشاركة دولة الصين في عمليات حفظ السلام؛ حيث تعد من أكثر دول العالم مشاركة في عمليات حفظ السلام في إفريقيا ففي عام 2015 انتشرت قوات حفظ السلام الصينية في جنوب السودان؛ وذلك بسبب وجود استثمارات ضخمة للصين في مجال النفط في هذا البلد الإفريقي الوليد، وفي عام 2013 تم انتشار قوات حفظ السلام الصينية تحت لواء منظمة الأمم المتحدة في دولة مالي، وفي عام 2015 عقب الهجوم الإرهابي على مالي أعلن وزير خارجية الصين "وانغ يي" عن تعزيز التعاون مع القارة السمراء في مجال مكافحة التطرف والإرهاب، وأكد وزير الخارجية الصيني أن الصين ستستمر في دعم الدول الإفريقية دون وجود رغبة في أي مقابل أو شروط.

ومؤخراً في المنتدى الصيني والإفريقي الأول للدفاع والأمن، والذي شارك فيه ممثلون من الصين والدول الإفريقية والاتحاد الإفريقي أكد الوزير "ويي فنج" أن الإنجازات الناتجة عن التعاون بين الجانبين سوف تساعد في تطوير الشراكة الاستراتيجية والتعاونية الشاملة بين الصين وإفريقيا، مما يؤكد على أهمية العلاقات العسكرية بين الصين والقارة السمراء.

4- المساعدات المالية الصينية لإفريقيا.

تعتمد الصين على سياسة المساعدات والإعانات المالية في إستراتيجيتها الموجهة للقارة الإفريقية وهذه المساعدات والإعانات ليست جديدة بل تعود إلى تأسيس الصين الشعبية ، وهذا ما صرح به الوزير الأول الصيني وان جيا باو للمرة الأولى في تاريخ الصين ، عندما قال بان الصين منذ عام 1949 الى غاية 2007 أنفقت 44.4 يواي أي ما يقارب 5.6 بليون دولار أمريكي كمساعدات للدول الإفريقية.

اعتمادا على بعض الإحصائيات مثل التي قدمها بنك الصين للتصدير والاستيراد ، حيث أنه أورد ما قيمة 9 دولار تقريبا من القروض المشروطة لإفريقيا ، كما أن الكتاب السنوي الصيني للإحصاء يورد في تقريره بان الصين أنفقت ما قيمته 731.20 مليون دولار أمريكي كمساعدات صينية لإفريقيا في 2004.

فان المساعدات الصينية الخارجية لإفريقيا بالغت 1.04 مليار دولار أمريكي في 2007 وحسب الباحث كونغينغ تتميز المساعدات والإعانات المالية الصينية المقدمة للدول الإفريقية بعدة أنماط أهمها المنح و القروض التفضيلية أو كما تسمى بالقروض المشروطة فعلى سبيل المثال سنة 2005 قدمت الصين لأوغندا 3.6 دولار أمريكي في صيغة منحة من أجل بناء المقر الرئيسي لوزارة الخارجية الأوغندية كما تلقت السودان منحة من الصين بقيمة 2.5 مليون دولار أمريكي موجهة لإعادة تجديد احد المستشفيات السودانية وكان ذلك في سنة 2002 وفي جوان 2004 تلقت السودان قرضا مشروطا بقيمة 3.6 مليون دولار موجهة لبناء قاعة للمؤتمرات الدولية ولتدريب موظفين سودانيين من وزارة التعاون الدولي.

1 زرقة جهيدة ،محددات السياسة الخارجية اتجاه افريقيا، نفس المرجع ،ص42

كما قامت الصين بتقديم سنة 2004 ، 02 مليار دولار كقرض مشروط لأنغولا التي تعتبر أهم شريك للصين ، وذلك من أجل استخدامها في تطوير البنية التحتية على أن تهتم الشركات الصينية بانجاز ما نسبته 70 بالمئة من مشاريع البنية التحتية كما استقادت دول لموزنبيق من قرض مشروط بقيمة 2.3 مليار دولار من طرف البنك الصيني التصدير و الاستيراد سنة 2006 و القرض موجه لإقامة محطة للطاقة الهيدروكهربية كما أن وخلال الزيارة التي قام بها وان جيا باو الى إفريقيا سنة 2006 صرح بأن الصين أمضت اتفاقا من أجل تمويل مشروع سكة حديدية تمتد من منطقة باكو في أوغندا إلي غاية منطقة جوبا عاصمة جنوب السودان.

و قد تم انجاز اكثر من 500 مشروع من البنية التحتية في اطار المساعدات الاقتصادية الصينية لدول إفريقيا. وهناك مشروعات كبيرة ما زالت على قيد البناء في مقدمتها مركز المؤتمرات الإفريقي في أديس أبابا. إلى جانب المساعدات الاقتصادية التقليدية و تحرص الحكومة الصينية تقديم القروض التفضيلية بهدف توفير الدعم المالي للمشروعات العملاقة في إطار الجهود الصينية لمساعدة الدول الإفريقية علي تحسين البنية التحتية.

بحسب الورقة البيضاء لسنة 2010 فان القروض التي قدمتها الصين لافريقيا تنقسم الي قروض تفضيلية بقيمة 3مليار دولار 2مليار دولار امريكي كقروض من فئة شراء الصادرات 5مليار دولار كقروض موجهة لتأسيس صندوق التنمية الصين اقر يقي والذي تكمن مهمته في دعم الشركات الصينية للاستثمار في المشاريع في القارة الإفريقية.

وخلال السنوات 2000 الي 2009 قامت الصين بإلغاء 312دين 35 دول إفريقيا باجمال 2.8مليار دولار لكنها لم تلغ ديون كل من غامبيا بوركينا فاسو ساو تومي ذلك لان هذه الدول الافريقيا نقلت اعترافها من بكين إلي تايبى عاصمة الصين الوطنية.

و في سنة 2006 صرح مساعد وزير الخارجية الصينية زهاي جون بان القروض الصينية الممنوحة لإفريقيا نسبة ضعيفة من مجموع 284 دولار أمريكي تقدمها الصين كقروض علي المستوى العالمي. إما النوع الآخر الذي تشمله المساعدات المالية الصينية، هو إلغاء التعريفات الجمركية هذه الآليات الذي تشمله المساعدات والإعانات أما النوع الآخر ، هذه الآلية الجديدة تم صياغتها لأول مرة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي عقد فيها أين قامت الصين

بوضع برنامج يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية لفائدة 25 دولة أفريقية و يأتي هذا الإلغاء ليشمل 129 منتج خاصة الأجهزة الالكترونية المواد الغذائية النسيج و الآلات الميكانيكية و نتيجة لهذه السياسة المتبعة من طرف الصين في إفريقيا فإن عدد المنتجات الإفريقية التي تم تصديرها نحو الصين تضاعف ليصل الي 440 منتج سنة 2006 1.

المطلب الثاني: إستراتيجية التوسع الصيني في إطار التحالف.

تطرقنا في هذا المبحث الي إستراتيجية كبرى للصين الشعبية في القارة الافريقية في الساحة الدولية في اطار التحالف مع الغرب بحيث سنقسم المبحث الي لمطلب الاول سنطرق فيه الي قضية تايوان. لتي تعد من المسائل الشائكة التي تؤرق الصين، و تأمل أن تجد لها دعما لموقفها في أفريقيا اما المطلب الثاني سنتناول إلى المسألة الأممية، فأفريقيا تشكل ثلث تشكيلة الأمم المتحدة فهي رهان جيد لبكين بشأن قضايا حقوق الإنسان-و بحر الصين الجنوبي اما المطلب الثالث وهو تعددية الأقطاب، فبكين لها إستراتيجية كبرى في أفريقيا تمتد إلى رغبتها في إعادة ترتيب التوازنات الدولية الراهنة، و خلق نظام دولي متعدد الاقطاب .

1- قضية تايوان.

من العوامل التي تحدد الحركة العسكرية و الدبلوماسية للصين هي قضية تايوان و التي تعد من القضايا الشائكة و التي تثير القلق للصين 2. وهذا ما ادفع بالصين إلى تهميش حركة تايوان علي المستوى الدولي. معتبرة أن إفريقيا هي إحدى أهم هذه المناطق التي يمكن إن تمارس فيها هذه السياسة كانت تايوان ومازالت حاضرة في العلاقات الصينية وإستراتيجيتها تاريخيا كانت تايوان تحتل المقعد الدائم للصين في الأمم المتحدة منذ عام 1949م.

تقع تايوان المعروفة رسمياً بجمهورية الصين الوطنية في شرق آسيا، وتشكل جزيرة تايوان 99 في المائة من أراضيها، وكانت قبل عام 1949 جزءاً من دولة الصين الشعبية الكبرى وكانت تايوان (الإسم الرسمي

1 قط سميير، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا، نفس المرجع السابق، ص 111.

2 قط سميير، الإستراتيجية الاقتصادية للصين في إفريقيا، المرجع السابق، ص 55

لها جمهورية الصين الوطنية) تابعة للصين الشعبية حتى عام 1859، ثم خضعت لسيطرة اليابان وفقاً لمعاهدة "سيمونسكي"، ولكن عادت للسيطرة الصينية بعد هزيمة اليابان في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام 1945 وعندما زاد نفوذ الشيوعيين في الصين في خمسينيات القرن الماضي، انسحب جزء من الجيش الصيني بقيادة تشانغ كاي تشيك إلى تايوان، وفرضت الصين سيطرتها عليها ثانية .

- تعد تايوان عضواً مؤسساً في منظمة الأمم المتحدة
- كانت أحد الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن إلى أن تم تغيير المقعد إلى جمهورية الصين الشعبية عام 1971 بناءً على قرار الأمم المتحدة.
- كان سبب نقل عضوية مجلس الأمن إلى الصين على خلفية اعتبار جمهورية الصين الموحدة هي الكيان السياسي الذي كان يسيطر على كل منهما قبل الحرب الأهلية الصينية التي انتهت بسيطرة القوميين على جزيرة تايوان. ويعد نظام الحكم في تايوان نصف رئاسي يعتمد الانتخابات.
- معظم دول العالم تفضل التعامل مع تايوان في العلاقات الرسمية الدبلوماسية
- (تأسست جمهورية الصين الشعبية عام 1911 من قبل "الكومينتاغ" والحزب القومي الصيني عندما كانت الصين مقسمة بين معسكرين (الكومينتاغ والشيوعيون).
- عندما أسس الكومينتاغ جمهورية الصين، اتخذوا من تايوان عاصمة لها
- شهدت الصين حرباً أهلية دارت بين الشيوعيين (جمهورية الصين الشعبية) والكومينتاغ (تايوان) وانتهت بتأسيس الشيوعيين لجمهورية الصين وعاصمتها بكين عام 1949.
- بقيت ثلاث جزر كبيرة خارج سيادة جمهورية الصين الشعبية، قبل استعادتها وهي هونغ كونغ التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني حتى عام 1997، وماكاو التي كانت خاضعة للبرتغال وفورموزا المستقلة (التي اتخذت لاحقاً اسم تايوان)1.

1 لماذا تريد الصين ضم تايوان؟، 3 يناير 2019.

ومنذ ذلك الحين تسعى الصين إلى إعادة السيطرة على تايوان.

وعلى مستوى العلاقات الصينية الإفريقية، نجد أن الاعتراف الإفريقي بتايوان استمر حتى عام 1971 وهو العام الذي بدأ فيه تطبيع العلاقات الصينية - الأمريكية. فمنذ ذلك التاريخ، تغير وجه الصين العالمي ؛ إذ إن الاعتراف الدولي الإفريقي منه على وجه الخصوص، انتقل من تايوان الوطنية إلى الصين الشعبية التي أصبحت الممثل الشرعي للصين في الأمم المتحدة ، وحظيت باعتراف أغلب الدول الإفريقية. فالدول الاثنتان وا لعشرون التي كانت تعترف بتايوان قبل عام 1971 انخفض عددها في نهاية العقد الأول من القرن العشرين إلى أربعة دول فقط و هو ما مثل انتصارا سياسيا ودبلوماسيا. لمطالبة الصين الدائمة بضرورة اعتراف كل الدول بصين واحدة.¹

بحيث تسعى الصين إلى دمج تايوان عبر عدة وسائل، منها الاقتصادية، وذلك بإتباع إستراتيجية الربط. وذلك بجعل الاقتصاد التايواني، معتمدا إلى حد بعيد على الأسواق الصينية، للوصول إلى ضم يتم تحقيقه، عبر سياسة النفس الطويل، وهي ليست غريبة على تقاليد السياسة الصينية. إذ تعتقد الصين أن هذه الإستراتيجية، ستؤدي إلى تقوية القطاع الخاص مما يضعف النظام السياسي التايواني بما يجعل الوحدة تتم وفق الرؤية الصينية.

في الصراع الصين الإقليمي و الدولي حول القضية التايوانية، تعتمد الإستراتيجية الصينية أساسا على بذل كلّ المساعي التي تساهم في تهميش تايوان سياسي و دبلوماسيا في أي مكان وكل مناسبة وتعمل الصني جاهدة على استغلال الساحة الإفريقية واستثمارها لتحقيق هذا الهدف. وفي الوقت نفسه، لا تهمل جهودها في ما يتعلق بسياساتها مع تايوان نفسها، بحيث تعمل على تقديم الإغراءات والعروض والتنازلات السياسية والاقتصادية، بهدف إعادة ربطها بالبلد الأم، معتمدة في ذلك على أهم سياساتها: سياسة النفس الطويل.

لقد استطاعت الصين أن تُهمش الوجود التايواني في أفريقيا من خلال تعزيز وجودها على جميع المستويات، الأمر الذي أدى إلى تحول أغلب دول القارة الإفريقية نحو الصين الشعبية، مغلبة في ذلك مصالحها الاقتصادية الأهم والأكبر مع الصين على حساب تلك التي تربطها مع تايوان.

1 حكمات العبد الرحمن، إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا، نفس المرجع ص4.

Documents > <https://siyasatarabiya.dohainstitute.org>

نجح الصين في أفريقيا ضد إقامة العلاقات الدبلوماسية مع تايوان، وضد إعادتها إلى الأمم المتحدة أيضا. وانتقل الحشد الأفريقي من الجزيرة التايوانية إلى القارة الصينية. ونجحت إستراتيجية الصين في تهميش دبلوماسية تايوان على الساحة الأفريقية، وفي باقي المناطق في العالم . و تبنت الدول الأفريقية في النهاية السياسة الواقعية التي فرضت عليها أن تقطع علاقاتها مع تايوان وتعززها مع الصين الشعبية. وانقطعت علاقات جنوب أفريقيا مع تايوان في نهاية عام 1997 وتلاها الكثير من الدول مثل ليبيريا في 2003، والسنغال في تشرين الأول/ أكتوبر 2005 التي استجابت للضغط الصيني، وتماشت مع المعطيات الجيوسياسية الجديدة وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان .

وبعد انضمام مالايو إلى قاطرة الدول الإفريقية في بداية 2008 لم يتبق إل 53 دولة إفريقيا سوى أربعة دول فقط حافظت علي علاقاتها مع تايوان (بو ركيننا فاسو، وغامبيا، وساو تومي وبرنسيب، ومملكة سوازيلاند. وتُشري فاليري نيكي إلى أن الصين يمكن أن تقوم بالدور الذي كانت تقوم به الصين الوطنية في فترة من الفترات، وعلى نحو أكثر فاعلية بفضل ما تتمتع به من إمكانيات اقتصادية واستثمارية هائلة من خلال استخدام دبلوماسية الشيكات التي كانت حكرًا لوقت طويل السلطات التايوانية.¹

القضية التايوانية كانت حاضرة دوماً، ففي الوقت الذي أنشئت فيه جمهورية الصين الشعبية العام 1949، كانت تايوان تمثل الصين في المحافل الدولية وفي الأمم المتحدة أيضا، واستطاعت تايوان منذ العام 1949 وحتى العام 1970 أن تكسب المعركة مع جمهورية الصين الشعبية وأن تحظى باعتراف معظم الدول الأفريقية المستقلة حديثاً، بل واستطاعت أن تحافظ على علاقاتها الدبلوماسية مع 22 من أصل 40 دولة أفريقية مستقلة آنذاك مقابل 15 لجمهورية الصين الشعبية.

لكن سرعان ما تغيرت الأمور وانقلبت صالح جمهورية الصين الشعبية منذ أن اكتسبت الأخيرة المقعد الدائم في الأمم المتحدة كـممثّل شرعي للبلاد بدلاً من تايوان في العام 1971. وبات الاعتراف بتايوان ينحصر

1 Valérie Niquet, "La stratégie africaine de la Chine," Politique étrangère, 2 eme trimestre (été 2006), pp. 361-374 jiang, chung-liang « la chine, le pétrole et l'Afrique

بأربع دول أفريقية فقط في العام 2009 بدلا من 22 العام 1970، وعُدَّ ذلك انتصارا دبلوماسيا للصين في أفريقيا.

فبكين ومنذ العام 1971 وحتى ما قبل ذلك كانت تصر على مبدأ "اعتراف الآخرين بصين واحدة" وهو ما حصلت عليه في أفريقيا أيضا. ومنذ تلك الفترة، عملت بكين على إعطاء العلاقات الثنائية الصينية- الأفريقية بعدا خاصا، كما قامت بتطوير علاقات ثنائية قويّة مع بعض الدول الأفريقية ولاسيما أنغولا التي تعتبر مزوّدا رئيسيا لمصادر الطاقة، إضافة إلى مصر الدولة الأفريقية الأولى التي أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين في العام 1956، وزامبيا الدولة التي تتمتع باحتياطات كبيرة من المواد الأولية في القارة الأولىّة.

2-كسب تأييد الدبلوماسي لهيئة الأمم المتحدة.

يعد البعد الدبلوماسي، أحد أهم محددات الحركة الصينية في العالم كما أنها تؤكد بشكل كبير، على دور الأمم المتحدة في السياسة الدولية لأن بكين، مدركة أن قدراتها الحالية¹، لا تؤهلها لمواجهة القوى الكبرى خارج هذا الإطار.

فيشكل الحضور الكبير للدول الإفريقية "عددا" لدى هيئة الأمم المتحدة (الجمعية العامة)، أحد أهم الرهانات القوية، التي تعول عليها الصين، فكما صرح الجنرال الصيني (كسيونغ غانغاي- xion guangkai)، الدول الإفريقية تمثل بالنسبة للصين، أكثر من ثلث تشكيلة منظمة الأمم المتحدة. وقد تطور هذا البعد في السياسة الصينية بإفريقيا، منذ سنة 2000. وتعتمد بكين، على التصويت الإفريقي الداعم لها في منظمة الأمم المتحدة، في عدة قضايا، خاصة لدى لجنة حقوق الإنسان². وهذه الأهمية ازدادت بعد الاتهامات لصالحها، مع ترجيحنا لكسب الصين، لهذه المعركة الدبلوماسية، من منطلق النشاط الصيني الأوسع، والعلاقات التاريخية الأعمق، مع إفريقيا.

لا تزال الأمم المتحدة بعدا أساسيا في سياسة الصين تجاه إفريقيا كما لاحظ ذلك الجنرال كسيونغ غانكي الدول الإفريقية تمثل أكثر من ثلث أعضاء منظمة الأمم المتحدة. لكن هذا البعد قد تطور فعلا.

1 قط سميّر، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا، نفس المرجع ص58

ففي بداية عام 2000. مسألة الانتخاب على مستوى لجنة حقوق الإنسان شكلت عنصرا مهما ، هذه الأهمية تضاعفت منذ أن امتنعت القوى العظمى عن تقديم القرارات المناهضة للصين ، ومع ذلك ظهرت عناصر جديدة مؤكدة على أهمية التصويت الإفريقي : إصلاح منظمة الأمم المتحدة ، والدخول الممكن لليابان في مجلس الأمن.

تحاول الصين أيضا الحصول على دعم الدول الإفريقية في الأمم المتحدة في مسألة تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة التي تواجه طوكيو في بحر الصين.

وقد أكد أحد المسؤولين الأمريكيين أهمية الدور الإفريقي في دعم السياسة الصينية الأممية؛ ففي وثيقة نرشها موقع ويكيلكس عن مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية جوين كارسون أثناء لقاء جمعه الممثلين للشركات نفط في لاغوس العاصمة النيجرية قوله: "إن أحد الأسباب وراء الوجود الصيني على الساحة الإفريقية هو ضامن أصوات الدول الإفريقية في الأمم المتحدة.

وقد عملت الصين على استغلال بعض القضايا الإفريقية لتعزيز وجودها على المسرح الدولي، واستغلت الفراغ الدولي الذي بدأت تعيشه القارة الإفريقية بعد تراجع النفوذ الفرنسي.

من جهة، وانهيار القطبية الثنائية من جهة ثانية، لتطرح نفسها بديل من الغرب بوصفها قوة يمكن لها أن تمثل حامية للدول الإفريقية وهي في الوقت عينه التدخل في القضايا التي لها عاقبة بالديمقراطية. إلا أن تلك السياسة ليست من دون مقابل؛ فالصين كانت تطلب دعم الأفارقة لسياستها الخارجية، ولمطالبها في تحديد المناطق الاقتصادية البحرية في بحر الصين الجنوبي.¹

1 حكمات عبد الرحمن، إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا، المرجع نفسه، ص5.

مع بداية القرن الحالي، مثّلت قضية التصويت على قضايا حقوق الإنسان في الهيئة الدولية، بخاصة القرارات التي كانت تُقدمها القوى الغربية ضد الصين، أهم القضايا التي تشغل بال الإدارة الصينية. ولم تقتصر الفاعلية الأممية لأفريقيا على هذا الموضوع فقط، بل ظهرت حقائق جديدة أكدت أهمية التصويت الأفريقي: كقضية أصالح الأمم المتحدة، وإمكانية دخول اليابان إلى مجلس الأمن الدولي وبذلك تكون القارة الأفريقية قد شهدت معركة دبلوماسية حقيقية بين بكين وطوكيو.

فمن المعلوم انه كلما تمت تقوية مجلس الأمن زاد نفوذ الصين. وذلك لتمتعها بعضوية دائمة، وحق النقض. لذلك فان الصين تسعى لدخول الأمم المتحدة، بصورة مباشرة، في سياسات حل الخلافات و النزاعات الدولية، لزيادة نفوذها من خلال المنظمة. خصوصا أن الصين، تتمتع بنفوذ اقل نسبيا عن الولايات المتحدة الأمريكية، خارج المنظمة. بينما داخلها يتمتعان بحقوق مماثلة.

بالمقابل، تقدم بكين لشركائها الأفارقة حزمة دبلوماسية بإمكانيات لا يمكن أن تقدمها اليابان أو تايوان. وتقوم الصين بدور مزدوج بوصفها من بني الدول النامية (دول الجنوب) وقوة عظمى لها وزنها وقادرة على التأثير في التوجهات الإستراتيجية العالمية الكبرى. وتظهر قضية دارفور في عام 2004 هنا مثالا جيدا لإبراز هذه الصفة التي تتمتع بها الصين.

منذ تسعينيات القرن الماضي. قدم بعض الدول الغربية ما يسمى " وضع حقوق الإنسان في الصين " على مدى سبع سنوات متتالية للأمم المتحدة لتتدخل في شؤون الصين الداخلية بذريعة مشكلة حقوق الإنسان، ولم تتم إجازة المشروع في أي مرة ويعود الفضل في ذلك إلى دعم الدول النامية، ومنها الدول الإفريقية.

بكين تراهن على دور و الدعم الدبلوماسي لدول القارة الأفريقية حول القضايا التالية: اتهام الصين بانتهاك حقوق الإنسان و مسالة إصلاح هيئة الأمم المتحدة الأمريكية، و احتمال انضمام اليابان كعضو دائم لدى مجلس الأمن. و مسالة التعريف بالمناطق الصينية في بحر الصين الجنوبي.

أ-مسألة التعريف بالمناطق الاقتصادية الصينية في بحر الصين الجنوبي:

تعرف هذه المنطقة، خلافات كبيرة بين الصين واليابان إضافة إلى مطالب دول أخرى، كالفلبين ماليزيا وفيتنام، وقد شهدت هذه المنطقة أهمية حيوية، فقد ذكرت وزارة الجيولوجية والموارد المعدنية الصينية، أن بحر الصين الجنوبي، يضم كمية كبيرة تقدر بـ 130 مليون برميل من النفط، وهو مقدار أكبر من محزونات أوروبا وأمريكا اللاتينية مجتمعين لهذا فإن الصين، تسعى للحصول على دعم الدول الإفريقية، لدى منظمة الأمم المتحدة، بخصوص مسألة تعريف مناطقها المحصورة في بحر الصين الجنوبي.

ب-إصلاح الأمم المتحدة و احتمال انضمام اليابان كعضو دائم في مجلس الأمن:

انضمام اليابان كعضو دائم لدى مجلس الأمن، هو مصدر مالي مهم ومطالبة اليابان بمقعد دائم في مجلس الأمن، من منطق مساهمتها الكبيرة في ميزانية المنظمة. فهي تحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومساهمتها ودورها الفعال، في عمليات حفظ السلم و الأمن الدوليين ¹ والصين تعارض مسألة احتمال ضم اليابان بمقعد دائم لدى مجلس الأمن لدى يؤكد أهمية تصويت الدول الأفريقية. لذلك تضع بكين نصب أعينها هدفا رئيسيا هو منع اليابان من أن تصبح قوة منافسة. وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا مهما في هذه المعادلة. لكن في موضع آخر كانت اليابان من أوائل من رفع الحضر الذي أصاب الصين بعد أحداث "تيان آن من" و الصين أول مستفيد من برنامج التنمية المساعدات الياباني هذا ما حد من المنافسة بينهما.

ج-اتهام الصين بانتهاك حقوق الإنسان:

انتهاك الصين بانتهاك حقوق الإنسان في منغوليا الداخلية، و كيسانغ و التبت من طرف الولايات المتحدة وحسب هذه الاتهامات ان الصين استعملت قمعا بوليسيا و عسكريا مستمرا و منهجيا و مكثفا على شعوب هذه المناطق .

¹ Valérie, niquet, « la stratégie africaine de la chine » étranger 2006 niquet PDF.

فهذه القضية استعملها الولايات المتحدة كوسيلة ضغط لتحقيق مصلح و مزايا تجارية في العلاقات مع الصين فالولايات المتحدة الأمريكية أدركت حجم الصين، كسوق ضخم ينبغي أن تستثمره، قبل أن تصل إليه أوروبا و اليابان.

في الدورة السنوية لمنظمة الأمم المتحدة، حول حقوق الإنسان في افريل 1999 رافعت الصين ضد الانتقادات الأمريكية كما أن الكثير من الأعضاء، خاصة الدول الأفريقية، صوتت ضد قرار الولايات المتحدة الأمريكية، يتهم الصين باختراق حقوق الإنسان.¹

3-خلق نظام دولي متعدد الأقطاب :

أن الصين تنتهج سياسة برغماتية تغلب المصالح على قضايا السياسة و الأيديولوجية، لذلك فإن الأنظمة السياسية الأفريقية، التي لا تستطيع الحصول على دعم من البلدان الغربية ، التي توظف شعارات حقوق الإنسان و الديمقراطية، تجد هذه الأنظمة في الصين حليفا دوليا يستجيب لاحتياجاتها دون شروط سياسية متصلة بحقوق الإنسان أو الديمقراطية، ومن ثم فإن الصين عندما تكثف تعاونها وعلاقاتها مع أفريقيا، تريد تحقيق مصالح جوهرية ومكاسب حقيقية لها، ولكن في ذات الوقت تحقيق مصالح ومكاسب للطرف الآخر بتعظيم الاستفادة من إمكانيات كل طرف، فالصين تتمتع بمزايا نسبية في مجال التقنيات ورأس المال والخبرات الفنية، وفي حين تتمتع أفريقيا بتفوق في الموارد الطبيعية وإمكانات التنمية .

ووصول الصين، كقوة إقليمية و عالمية بارزة، يمثل تحديا جديا للقوى الكبرى المتواجدة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ² .مطلب جميع القوى الكبرى هو مسالة خلق نظام دولي متعدد الأقطاب التي تسعى جاهدة إلى كسر الهيمنة الأمريكية على المخرجات الإستراتيجية للنظام الدولي فالصين لا تركز على المتغير العسكري في بناء قوتها بل على العامل الاقتصادي .

ففي الإستراتيجية الصينية تسعى إلي إضعاف القوى الغربية خصوصا الولايات المتحدة فهدفها في القارة هو لخلق بيئة تعددية وأيضا تلعب الناطق باسم الدول النامية فالصين تعتمد على خطاب (جنوب-جنوب) خطاب يلقي صدى ايجابي لدى دول القارة الأفريقية.

1 François, godement. Et autres. op.cit. 26

2Pietter, bottelier. "La chine sur la scène internationales après 20ans de réformes économique."
www.fdtl. Org/ img/pdf-28.pdf

فاستغلت الصين الوضع الدولي الذي تعيشه إفريقيا بعد تراجع النفوذ الفرنسي وانحياز الاتحاد السوفياتي أي التعددية الثنائية حيث طرحت نفسها بديل عن الغرب فهي قوة لا تتدخل في القضايا الداخلية للدول فوصفت بأنها حامية الدول الإفريقية .

تمثل أحد أهم أهداف إستراتيجية الصين الأفريقية بتشكيل أغلبية مناصرة للصين في هيئة الأمم المتحدة، بهدف سد الطريق أمام القرارات المناهضة للصين التي يقدمها الغرب، وبخاصة تلك القرارات التي تخص مجال حقوق الإنسان.

إن زيادة المساعدات المقدمة إلى أفريقيا من دون شروط سياسية يساعد في حث المجتمع الدولي على زيادة دعمه دور أفريقيا على الساحة الدولية والدفاع عنه . فالحكومات والأنظمة الأفريقية تفضل نموذج المساعدات المالية والدبلوماسية الصينية لانه يعفيها من ثالث قضايا جوهرية تتمثل القضية الأولى بأن تلك المساعدات غير مشروطة سياسيا . وتكمن لقضية الثانية في أنها لا ترتبط بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية. وتتمثل القضية الثالثة بعدم مساءلة الحكومات الأفريقية عن طريقة رصف هذه المساعدات المالية أو توظيفها 1.

النظام العالمي متعدد الأقطاب الذي تقوده كل من الصين الازدهار العالمي من خلال التكامل الإقليمي السلمي. وتحاول الولايات المتحدة لهذا السبب منع هذه التعددية القطبية من أن تصبح عالمية من خلال ، واحتواء الصين بمشاريع آسيوية مشابهة لحلف الناتو. و بحيث تعتبر الصين على ساحة الدولية كقوة عالمية لها قدراتها العسكرية وتملك الاقتصاد الأسرع نمواً في العالم. لم تقتصر الريادة الصينية على الحد من لعبة الولايات المتحدة التي تهدف إلى منع الصين من أن تصبح قوة عالمية، بل أثبتت أن الصين قادرة من خلال التنمية، على إصلاح الأضرار التي سببتها الولايات المتحدة في سعيها إلى الهيمنة.

1 سمير قط ، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا، نفس المرجع ص111

المبحث الثالث: الإستراتيجية الصينية في إفريقيا تقييم و استشراف .

من هذا المبحث سنتطرق في المطلب الأول إلى ايجابيات المترتبة عن الإستراتيجية الصينية في إفريقيا إما المطلب الثاني سنتطرق إلى سلبيات المترتبة عن الإستراتيجية الصينية و في الأخير دراسة استشرافية عن الإستراتيجية الصينية في إفريقيا.

المطلب الأول: المكاسب المترتبة عن الإستراتيجية الصينية في إفريقيا.

إن الصين بعد دخولها القوي والشامل، في القارة تعتمد على وسائل عديدة لإستراتيجيتها الجديدة في القارة فعكس الدول الغربية المساعدات المالية والتنمية المقدمة لإفريقيا تكون بشروط سياسية و اقتصادية إما الصين لا تربط مساعداتها للقارة بالمشروطة السياسية و الاقتصادية . ما شكك في أهداف ونوايا من خلال استراتيجياتها مما طرح تساؤلاً عما إذا كانت هذه العلاقة بديلاً للنفوذ الغربي.

تُعَدُّ العلاقات الصينية الإفريقية من العلاقات المتميزة، ويتَّضح ذلك من أوجه التعاون المختلفة بين الصين والقارة الإفريقية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة.. إلخ و هذا ما انتج من ذلك عدت ايجابيات من مساعدات مالية و تنمية إضافة إلى الاستثمارات المختلفة و التبادلات التجارية .

يمثل نموذج المساعدات الصينية في مجال التنمية في أفريقيا ' فرصاً حقيقية للقارة. التي يمكنها الاستفادة من خبرة الصين الكبيرة في مجال التنمية' التي تعود إلى عدة عقود. فهي تستثمر في مجالات البنية التحتية التي يقوم عليها الاقتصاد الأفريقي. وذلك عكس الدول الغربية التي تركز مساعداتها و استثماراتها في مجالات الطاقة و المواد الأولية.

كما ذكرنا سابقاً فإن الدول الغربية الغنية' و كذا المؤسسات الاقتصادية و المالية الدولية' تتحكم فيها نفس الاعتبارات المصلحية الأنانية لهذه الكيانات 'بحيث تربط القروض و المساعدات الاقتصادية بالأهداف السياسية و الإستراتيجية. فالدول الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية يرى الكثير من المحللين

أنها تسعى إلى عسكرة مساعداتها لأفريقيا أي ربطها بمسألة مكافحة الإرهاب و إقامة قيادة عسكرية بالقارة و زيارات الرئيس الأمريكي "بو" تأتي في سياق هذه المساعي رغم انه يؤكد أن زيارته ستكون فرصة للرئيس لإلقاء نظرة مباشرة على التقدم المهم منذ آخر زيارة له عام 2003 .

في مساعي زيادة معدلات النمو الاقتصادي و محاربة الایدز و الملاريا و بعض الأمراض الأخرى القابلة للعلاج نتيجة البرامج الأمريكية الفاعلة في هذه المجالات و أيضا حل النزاعات في القارة بما فيها نزاع دارفور بالسودان حيث دعا بو إلى نشر قوة متينة للامم المتحدة في دارفور مؤكدا أن بلاده سوف تشارك في هذه القوة' واصفا النزاع في دارفور على انه إبادة. كما يبحث الرئيس بو لجمع الزعماء الأفارقة كيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية، أن تساعد في تشجيع الإصلاح الديمقراطي، و احترام حقوق الإنسان، و تحرير التجارة، و فتح أنظمة الاستثمار، و الفرص الاقتصادية عبر القارة الأفريقية.1

فالدول الغربية و كذا المؤسسات المالية العلمية، تتبنى برنامج المساعدات الثنائية' التي تقدمها إلى بعض الدول الأفريقية. و الذي يحدث في مثل هذه الحالة و هو أن الدول الأفريقية عموما تسعى للحصول على المعونة لأسباب اقتصادية بينما تقدم الدول الغربية هذه المعونات لأسباب سياسية. و قد كشف تقرير "بيرسون" هذه الاعتبارات السياسية و الأيديولوجية التي ترتبط ببرنامج المساعدات التي تقدمها الدول الغنية للدول الأفريقية. و خلص إلى القول: "أن اغلب استراتيجيات التنمية في دول العالم الثالث لم يحرز ما كان متوقعا أن يحرزه.2

إذن الدول الغربية تربط مساعداتها بشروط سياسية لأنها ترى أن الفساد السياسي في القارة الأفريقية' من استبداد و ضعف الشدة الديمقراطية و غياب الحكم الراشد و دولة القانون' قد يفرز ظواهر مرضية. فالتحديات الأمنية مثل الإرهاب و الهجرة.. قد تكون سببا في تهديدها و ذلك عبر تفاعلها مع حركات العولمة العابرة للحدود و الأوطان.

1 قط سمي، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية الإفريقية، المرجع نفسه، ص108

2. عبد القادر، رزيق المخادمي، وآخرون، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، ط1، دار الجماهير للنشر و التوزيع، مصراته، ص 176

فالحكومات و الأنظمة الإفريقية بعد بروز نموذج المساعدات المالية و الدبلوماسية الصينية لأفريقيا فهي تفضلها لعنصر جوهري و هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية و ايضا و عدم ربط المساعدات بشروط سياسية وعدم مساءلتها في سبل صرف أو تسيير هذه المساعدات المقدمة .

وهذه المساعدات و القروض المالية يمكن أن نستشف من خلال منتدى التعاون الأفريقي -الصيني. الذي بدا عام 2000 ثم تكرر سنة 2006 .و الذي حمل خططا اقتصادية و مالية طموحة أثارت اهتمام الدول الأفريقية المتوقعة بسبب أزمتها المزمرة التي لطالما بحثت عن من ينقذها من هذه الأزمات

والمساعدات المالية شهدت ارتفاعا كبيرا خصوصا في السنوات الاخيرة حيث كانت تقل على 100 مليون دولار والان لأكثر من 7,2 مليار دولار مع العلم أن المساعدات الصينية لأفريقيا قائمة على مبدأ المساواة و المنفعة المتبادلة . الصين لم تكن المسؤولة عن أعباء الديون التي تثقل كاهل القارة الأفريقية الديون التي تعاني منها القارة مصدرها الدول الغربية لتي تشترط نسب عالية في خدمة الديون على عكس الصين فهي لا تشترط خدمة عالية للديون .

بينما كان الحضور الصيني في أفريقيا محفزا لدينامية جديدة لاقتصاديات الدول الأفريقية' فهي فرصة حقيقية لها من اجل التنمية فقد أعلن مؤتمر التكامل"الصيني-الأفريقي" في بكين من 3 إلى 5 نوفمبر 2006 التالي:"في هذا القرن الجديد الصين و الدول الأفريقية وثقوا صداقاتهم التقليدية' ووسعوا تكاملهم المتبادل من اجل تحقيق التنمية و اقتسام ازدهارهم المشترك" يعتبر هذا النص إعلانا صريحا عن نية الصين في عقد شراكة ذات منفعة متبادلة مع أفريقيا. و أهم وسيلة في تحقيق ذلك هي التجارة و الاستثمارات في البنى التحتية للاقتصاد الإفريقي.

فالخطاب الرسمي الصيني' يؤكد أن العلاقات مع أفريقيا ليست امبريالية جديدة. فالصين تستمر في تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الأفريقية دون شروط أو مطالب سياسية مع اتخاذ جميع الإجراءات التي تكفل استعادة الدول الأفريقية من المساعدات الاقتصادية الصينية مع تخفيض حجم الديون الأفريقية وزيادة الاستثمارات الصينية في أفريقيا مناشدة الصين المجتمع الدولي خاصة الدول المتقدمة فيه الاهتمام بقضايا السلام و التنمية في أفريقيا. و تلبية مطالب الدول الأفريقية الخاصة بتقديم المساعدات و دفع

الاستثمارات و خفض ديون هذه الدول و فتح أسواقها أمام صادرات الدول الأفريقية مما يمكنها من البدء في تحقيق التنمية المستدامة بها.

إن الصين تعتمد في إدارة علاقتها مع الدول الأفريقية على استراتيجية "القوة الناعمة" التي تتم من خلال تقديم المساعدات و المعونات في المجالات الاجتماعية المختلفة .

و لعل أهم المجالات التي دعمت فيها الصين علاقاتها الأفريقية في مجال الصحة حيث اتبعت في هذا الإطار ما يمكن أن يطلق عليه "دبلوماسية الصحة" مع الشركاء الأفارقة وذلك من خلال تدشين شبكة علاقات بين الأطباء الصينيين و ملايين الأفارقة العاديين، و التي تعد احد مؤشرات القوة الناعمة الصينية في أفريقيا حيث تجري الصين تعاوناً منتظماً مع الدول الأفريقية في حقل الصحة ذلك من خلال الزيارات الصحية العديدة للزعماء الأفارقة و تسهيل التبادل المنتظم للفرق و التدريب الطبي للمحترفين الطبيين الصينيين إلى جانب ما تقوم به الصين من تزويد العديد من الدول الأفريقية بأجهزة طبية مجانية ' والبرامج المشتركة لمعالجة العديد من الأمراض مثل الملاريا و فيروس نقص المناعة الايدز.¹

خلاصة القول صفوة القول أن المساعدات الصينية في مجال التنمية ;المساعدات المالية و الدبلوماسية في أفريقيا تشكل نموذجاً جيداً لاقتصاديات القارة كما أن المشروعات التي تقدمها تتميز بجودة نسبية و لكنها بتكاليف رخيصة جداً مقارنة مع الغرب.

و هذا ما يلاءم القارة الأفريقية التي لا يمكنها تحمل نفقات تنمية عالية و رغم كل ما تقدمه من فرص للقارة الأفريقية إلا أنها تعتبر كصفقة تبرمها بكين مع قادة و أنظمة الدول الأفريقية لتسهل لها عملية التغلغل داخل القارة و هذا قد يؤدي إلى المزيد من الفساد السياسي الذي تعاني منه القارة أصلاً. إلا انه قد يمثل من جهة ثانية بديلاً عن تخاذل المجموعة الدولية في مساعدة القارة الأفريقية.

فقد أصبحت الصين منذ عام 2009 أكبر شريك تجاري لإفريقيا وأكبر مستثمر خارجي وتجاوز عدد الشركات الحكومية الصينية في إفريقيا أكثر من 700 شركة، وقفز حجم التبادل التجاري بين الجانبين من عشرة مليارات دولار عام 2000 إلى أكثر من مائتي مليار دولار حالياً. وبلغ حجم الاستثمارات الصينية

1 احمد حجاج. "الصين تعيد اكتشاف أفريقيا". السياسة الدولية' العدد 163 ،يناير ' 2006 ص141

المباشرة والمعلنة في دول القارة أكثر من 21 مليار دولار. كما أعلنت بكين عن تأسيس صندوق التنمية الصيني-الإفريقي بموازنة وصلت إلى خمسة مليارات دولار. مدعومًا بحزمة من البرامج والالتزامات الصينية تجاه الدول الإفريقية حتى عام 2015. فتعهدت بكين بتقديم عشرين مليار دولار للدول الإفريقية كقروض ميسرة في مجالات البنية الأساسية وإنتاج البترول والغاز، وبناء الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمناجم وإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، والقطاعات الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن برامج لتدريب ثلاثين ألف موظف إفريقي في مختلف المجالات، وتقديم نحو 18 ألف منحة دراسية مجانية للطلبة الأفارقة. وتعددت بكين بأنها ستضخ تريليون دولار كاستثمارات وقروض تفضيلية خلال الفترة حتى عام 2025 وستستخدم نصفها في البنية التحتية لدول إفريقيا كالسكك الحديدية والطرق والموانئ. وكذلك نقل التكنولوجيا الصناعية الصينية إلى الدول الإفريقية.

تتامي الدور الاقتصادي للصين واتساع رقعة مصالحها في القارة الإفريقية أدى إلى تنامي دورها السياسي وتعيين مبعوث صيني خاص للشؤون الإفريقية وانخراط بكين في قضايا القارة ونزاعاتها (كالتوسط في الأزمة السودانية بين الخرطوم وجوبا أو كالتوسط الحالي في أزمة جنوب السودان بين أطراف الصراع)، وكذلك انخراط الصين في قوات حفظ السلام الدولية المرابطة في مناطق النزاع والتوتر في دول القارة لتصل مساهمتها إلى نحو أربعة آلاف عنصر وتصبح الدولة الأكبر في العالم من حيث المساهمة بقوات حفظ السلام. علمًا بأن بكين كانت ترفض بل تعارض من حيث المبدأ فكرة القوات الدولية بمجملها وتعتبرها تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول.

تعتمد التجربة الصينية في إفريقيا على وضوح في الرؤية يستند على تواصل تاريخي وحضاري وتعزز مصالح استراتيجية تقوم على أساس المنفعة المتبادلة. وتمتلك الصين ميزة تنافسية في العلاقة مع إفريقيا، وهي أن الصين لديها قاعدة إنتاجية متنوعة، فهي تصدر للدول الإفريقية العدد والآلات، والمنتجات الصناعية النهائية، فضلاً عن أعمال التنقيب والتكرير في مجال الصناعات الاستخراجية. ولعل من أهم خصائص الاستثمارات الصينية في إفريقيا تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية الشاملة في إفريقيا، كما أن الصين تمتلك فوائض مالية ضخمة؛ فاحتياطات النقد الأجنبي في الصين تصل إلى نحو أربعة تريليونات دولار، وبالتالي فهي تمتلك المقومات الصناعية والعلمية والمعرفية والمالية، ولذلك استطاعت الصين أن تجد لنفسها موطئ قدم داخل إفريقيا وأيضًا منافسة أميركا وأوروبا في مناطق نفوذهم التقليدية.

¹ أحمد حجاج، نفس المرجع، ص 142

إنها إذاً علاقة أخذ وعطاء ومنفعة مشتركة، وتلك هي الأسس المنطقية التي تُبنى أو يجب أن تُبنى عليها العلاقات بين الدول وفق رأي بكين؛ وهو نموذج جديد من العلاقات بين الدول النامية والقوى الكبرى وصفه بيان بكين الصادر عن القمة الصينية-الإفريقية عام 2006 بأنه "نموذج يقوم على أساس التكافؤ، والمنفعة المشتركة، واحترام التنوع الثقافي بين الدول بغض النظر عن حجمها، ويسعى إلى تنسيق المواقف في المحافل الدولية لإصلاح الأمم المتحدة والتأسيس لعالم أكثر عدلاً وبعيداً عن هيمنة القطب الواحد".

المطلب الثاني: المخاطر المترتبة على الإستراتيجية الصينية في أفريقيا.

يترتب على الحضور الصيني المتكاثف في القارة الأفريقية تهديدات و تحديات في جميع أبعاد الإستراتيجية الصينية في أفريقيا وأهم ما اتهم فيه الصين أن استثماراتها ومعوناتها في القارة الإفريقية تفقر إلى الشفافية خاصة أنها أصبحت المستثمر الرئيسي في دول مثل: أنغولا وزيمبابوي والسودان؛ وهي دول يتهمها الغرب بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان لكن الصين تعتبر تلك الحجج ذرائع لتشويه صورتها، وتحاجج بأن شعوب القارة تحتاج إلى التنمية أكثر من احتياجها لحقوق الإنسان، وتقول: "إن الوجود الغربي في إفريقيا والذي استمر لأكثر من أربعة قرون لم يجلب أي تطور أو تنمية لشعوب القارة بل زادها فقرًا وتجزئة وتخلفًا". بينما حمل الوجود الصيني رغم حداثة عهده الكثير من المنافع والفوائد لدول وشعوب القارة بأسرها. وتضيف أن علاقتها مع إفريقيا هي خيار إفريقي أيضًا وأن إفريقيا هي التي جاءت إلى الصين؛ فقد شارك في القمة الصينية-الإفريقية عام 2006 في بكين نحو 48 رئيس دولة وحكومة في أكبر حدث دبلوماسي شهدته البلاد في تاريخها المعاصر؛ وهذا دليل -وفق رأي بكين- على أن إفريقيا هي التي اختارت "الرقص مع التنين الصيني" بعد أن ملّت "الرقص مع ذئاب" أتت على القطيع كله ولم تُخرج القارة من أزمتها وهمومها الكثيرة بل زادت من حداثتها.

وبرز تحديات جديدة أمام بكين لم تعتد عليها من قبل؛ فمع اتساع رقعة مصالح الصين ونفوذها في القارة الإفريقية وجدت بكين نفسها مضطرة للانغماس في القارة ونزاعاتها المسلحة؛ فقد تكررت عمليات اختطاف الرعايا والمواطنين الصينيين أو مهاجمة المصالح والمواقع والمنشآت الصينية في بعض بؤر التوتر كان

أخطرها في إقليم أوغادين عام 2002 عندما سقط 9 صينيين قتلى واختطاف مجموعة أخرى تم إطلاق سراحهم لاحقاً، وحادثة أخرى مماثلة في كردفان عام 2007، وحادثة ثالثة في أكتوبر/تشرين الأول 2007 اختُطف فيها 9 صينيين سقط 4 منهم قتلى. كل ذلك فرض على الصين اتخاذ إجراءات عملية للتعامل مع مثل هذه التحديات الناشئة كتشكيل إدارات وفرق خاصة في وزارة الخارجية الصينية. وتعزيز مشاركتها في قوات حفظ السلام الدولية حيث بلغت نسبة قواتها المرابطة في إفريقيا حوالي 80% من مجمل قواتها في مختلف مناطق العالم. كما زادت من نسبة مشاركتها العسكرية في مكافحة عمليات القرصنة في خليج عدن حيث يمر نحو 1300 سفينة بضائع صينية تعرض نحو 20% منها لعمليات قرصنة خلال عام 2008 وحده، واضطرت لأول مرة إلى إرسال سفن وقطع عسكرية خارج أراضيها لإجلاء أكثر من ستة آلاف عامل من ليبيا خلال ثورة فبراير/شباط.

تتهم به بكين في هذا المجال هو مساندة بعض النظم الأفريقية التي توصف بالاستبداد و ذلك لأهداف شاملة تتعلق بالدعم الدبلوماسي و الاقتصادي و كذا المنافسة الاقتصادية و التجارية التي تعاني منها اقتصاد القارة الأفريقية بشكل عام. و التبادل التجاري الغير منصف بين الطرفين و الذي أعاد إلى أذهان البعض نمط العلاقات الاستعمارية الغربية. و هذا ما يشكل تحدٍ للدول الغربية الكبرى التي تتنافس على النفوذ في أفريقيا خاصة فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية.

من المبادئ التي تنتهجها الصين في علاقتها مع الدول الأفريقية منذ مؤتمر باندونغ إلى يومنا هذا فإن هناك من يرى أن الصين تستخدم هذه المبادئ كمرجعية في علاقاتها الخارجية لتحقيق وضع سياسي ملائم لها خاصة مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية". فبالإضافة إلى الادعاءات التي تفيد بأن الصين تعامل أفريقيا بأسلوب كولونيا لي جديد¹ يتهم الصين أيضا بدعم الحكام المستبدين تماما مثلما فعلت البلدان الغربية. و بعدم إبداء حس المسؤولية تجاه البيئة و المجتمع في استثماراتها في أفريقيا. علاوة على ذلك تتهم الصين أيضا بالتخلف عن تشجيع الحكم الراشد² و الإدارة الجيدة في أفريقيا لأنها تعتمد على عدم رهن مساعداتها و استثماراتها بشروط في مؤشر إلى التضامن (جنوب-جنوب) عدم التدخل في شؤون الدول.

1 قط سميير، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا، نفس المرجع ص 121

يشكل دعم بكين لبعض النظم التسلطية في أفريقيا خاصة دبلوماسيا' و لدى هيئة الأمم المتحدة تحديدا رهانا حقيقيا. فقد طرح هذا الدعم انتقادات و تشكيكات كبيرة حول الأهداف الحقيقية للصين وراء هذا الدعم. فهناك من يعتبر انه يهدف إلى تثبيت هذه النظم في السلطة' و التي بدورها تتيح للصين فرصة الاستثمار و التجارة مع البلدان الأفريقية. لكن إذا كان هذا صحيحا فهو يشكل تهديد للقارة الأفريقية فهو يعني تكريس التسلط و الاستبداد و الفساد السياسي

فالموقف الصيني بشأن قضية دارفور يعبر عن مصالحها الاقتصادية الحقيقية في السودان التي ترفض رفضا قاطعا التخلي عنها. خاصة في مجال النفط ففي حالة إدانة بكين للنظام السوداني فان هذا يعني بأنها ستضر بمصالحها ضررا كبيرا. كما أن الكثير من النخب الحاكمة في القارة الأفريقية تعتبر المقاربة الصينية كأفضل المبادرات ففي سياق ثغرة ضعف الحكم الراشد زاد الكثير من المشاكل في القارة من فساد و تبذير الأموال. ففي حالة انغولا على سبيل المثال منح لها بنك (التصدير الصيني -) eximbank عام 2004 قرضا بقيمة 2 مليار دولار لإعادة بناء البنية التحتية المدمرة جراء الحرب الأهلية مدة السداد 17 عام.

ومسألة مهمة أخرى وهي مسألة مبيعات الأسلحة الصينية لأفريقيا يشكل تحد للقارة. ففي خضم الحرب بين أثيوبيا و ارتريا أواخر القرن العشرين حصلت الصين على حوالي أكثر من مليار فالصين تعتبر أول ممول للمجموعات المسلحة 2 دولار كعقود بيع الأسلحة. بالأسلحة الخفيفة التي مزقت القارة السمراء. و هناك أنواع من الأسلحة تصنع على أراضي القارة. فقد فتحت بكين ثلاث مصانع لتصنيع الأسلحة الخفيفة في السودان و مصنع آخر للذخيرة و الأسلحة الخفيفة في زمبابوي و مالي. هذا و قد وقعت جمهورية الصين الشعبية كذلك اتفاقات منح و تزويد بالعتاد العسكري كلا من: ناميبيا-انغولا-بتسوانا-السودان-ارتريا-زامبيا-سيراليون. كما تضافرت العلاقات بشكل معتبر مع كل من الكونغو و جزر القمر سنة 2005. أين قام قائد الأركان بزيارة بكين في 2005 لإمضاء اتفاقيات تكامل عسكرية 1.

سياسيا الصين تقوم بدعم بعض الأنظمة الأفريقية دون الأخرى وذلك من اجل تثبيتها و ذلك مقابل أن هذه النظم تضمن تسهيلات للصين في مجالات اقتصادية عديدة في القارة السمراء. و كذا ضمان دعمها

1Mbay, cisse. op.cit

الدبلوماسية في المحافل الدولية. و المنافسة لقوية التي تجدها الصين في إفريقيا خاصة من القوى الكبرى سواء حديثة العهد بالاهتمام بإفريقيا أو تلك التي لها باع طويل وتاريخ استعماري ممتد في القارة السوداء مثل فرنسا.

فرغم الشعور بالاطمئنان السائد لدى شعوب و حكومات الدول الأفريقية بشأن زحف الصين إلى قارتهم¹ فإن هناك من اعتبر هذا التقارب الصيني-الأفريقي توطئة لاستعمار اقتصادي صيني يهدف إلى نهب و استغلال ثروات القارة و زيادة همومها و تعزيز قبضة حكامها على شعوبهم و مواصلة انتهاك حقوق الإنسان.. فالصين حسب هذا المنظور إنما تمارس نوعا جديدا من السياسة الاستعمارية مغطاة بالمنفعة المتبادلة. لكنها في واقع الأمر يرى خصومها أنها تعمل على استغلال علاقتها بإفريقيا تحت مسمى الشراكة للحصول على احتياجاتها الهائلة من المواد الخام و الطاقة اللتين تحتاج إليهما بشدة لإدارة اقتصادها الضخم المتعاظم النمو.1

فالصين تتصرف كأى قوة صاعدة فهي تؤمن مصالحها جيدا و تركز هدفها في التكامل مع القارة الأفريقية على الدول التي لها قدرات كبيرة و تملك احتياطي من المواد الأولية و لها قدرة شرائية و تأثير دبلوماسي. فالدول الأفريقية تصدر مواد أولية نحو الصين خاصة من النفط و تستورد مواد صينية ضئيلة التكاليف و بأسعار زهيدة و تنافس الصناعات المحلية .

فالصين بدأت تمارس بعض من السياسات التي تشبه السياسات الاستعمارية الغربية في أفريقيا لكن بشكل جديد. وهو ما يسميه البعض الاستعمار الاقتصادي أو (الاستعمار الجديد). وهذا ما اتضح من نتائج سياسية و اقتصادية، بدأت تبرز تداعياتها على أفريقيا خاصة تعاملها مع بعض النظم الاستبدادية، تحت غطاء المساعدات المالية و الدبلوماسية. وهي تميز في سياستها هذه من دولة لأخرى، حسب أهميتها وما توفره لها من إمدادات نفطية و السماح لها بالاستثمار على أراضيها.

1 خلد سعد، الصين تستعد لالتهام القارة السمراء. مرجع سابق.

المطلب الثالث : مستقبل الإستراتيجية الصينية في إفريقيا.

يزداد التنافس الدولي على إفريقيا ويكتسب أبعادًا إستراتيجية جديدة؛ فهي تخترن حوالي 12% من احتياطي النفط العالمي، ونحو 10% من إجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي العالمي. ناهيك عن الموارد الطبيعية التي يزر بها باطن القارة. ولم تعد القوى المتنافسة محصورة بالقوى التقليدية بل دخلت قوى صاعدة جديدة إلى المنطقة كالصين والهند واليابان. وباعتبار الصين قوة صاعدة جديدة كان من الطبيعي أن تصبح الساحة الإفريقية تجسيدًا للمشروع الاستراتيجي الصيني، أو جزءًا مما بات يُسمى "الحلم الصيني"، وتدرك بكين جيدًا أن العالم سيحكم عليها من خلال علاقاتها الدولية وبالتحديد منها علاقاتها مع إفريقيا، ولذلك تسعى جاهدة لإنجاح هذه التجربة وتقديمها كنموذج يقوم وفق رؤية الصين على أساس الاحترام والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.¹

هناك نقاش داخل الصين حول ما إذا كانت السياسة أو المصالح الاقتصادية يجب أن تمثل لعامة إفريقيا ، لقد أكد المسؤولون الصينيون باستمرار أنه بالنسبة أولوية قصوى للصين في إستراتيجيتها ا لغالبية العقود الستة الماضية هدف الصين في إفريقيا لم يكن أبدا المصالح الاقتصادية. عندما 2011 في عام ، صرح رئيس مجلس الدولة الصيني وان جيا باو بفخر " أن الصين ساعدت بتقان فقرا ، لم نستغل أبدا قطرة واحدة من النفط ، ولم نستخرج طنا واحدا من المعادن كانت إفريقيا .

ما من شك بأن الصين نجحت إلى حد كبير في تغيير قواعد "لعبة التنمية والنفوذ" في إفريقيا بعد عقود من هيمنة القوى التقليدية الغربية. وستواصل بكين بلا شك محاولاتها لتحسين قدرة الدول الإفريقية على التنمية المستقلة والشاملة ومساعدتهم على إنشاء نظم متكاملة في صناعات النفط الحديثة كما حدث في السودان. وإنشاء مناطق التعاون الاقتصادي والتجاري كما حدث في زامبيا، موريشيوس، نيجيريا، مصر، إثيوبيا وبلدان أخرى، وعلى تنمية البنية التحتية من خلال مشاريعها المشتركة كبناء المستشفيات والمساكن والصالات الرياضية ومد الطرق والجسور والسكك الحديدية وبناء السدود ومحطات الطاقة التي تساهم بوضوح في تحسين مستويات المعيشة للسكان المحليين.

¹ _ زرقة جهيدة ، زوبلية خيرة كريمة، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، نفس المرجع ص77

وكذلك التركيز على الصناعات كثيفة العمالة لخلق فرص عمل والحد من البطالة؛ فعلى سبيل المثال ووفقاً لإحصاءات رسمية استطاعت الاستثمارات الصينية في زامبيا على سبيل المثال عام 2010 توفير 15000 وظيفة عمل محلية في البلاد، كما أصبحت الصين أكبر مستثمر في أوغندا حيث وفرت أكثر من 5500 فرصة عمل في 32 مشروعاً. وبخلاف الشركات الغربية فقد نجحت الشركات الصينية بالصمود أمام تأثيرات الأزمة المالية العالمية ولم تسرح عمالها المحليين، بل زادت من وتيرة استثماراتها مما أشاع أجواء من الارتياح منحها المزيد من الثقة والمصداقية أمام الرأي العام المحلي، وباتت تفرض على شركاتها ما تسميه بقانون المسؤولية الاجتماعية للسكان المحليين كإهتمام بتقديم خدمات الصحة والتعليم إلى جانب زيادة نسبة العمالة المحلية. كما ألزمت بكين شركاتها بتقديم ضمانات بيئية على أسس علمية وذلك بعد الانتقادات البيئية الشديدة التي اتُهمت بها شركات التنقيب عن النحاس الصينية في زامبيا.¹

إجمالاً، من الصعب التنبؤ بمستقبل العلاقات الصينية الإفريقية. فما زال هناك شيآن ظاهران؛ الأول: هو أن العلاقات -وخاصة المكونات الاقتصادية- ما زال أمامها متسع للتطور. وبالمثل فمن المتوقع أن تتطور العلاقات في المدى القصير والمتوسط. الثاني: هو أن العلاقات الصينية الإفريقية لغز يجمع بين الربح والخسارة ، كما يمزج بين توفير الفرص والاستغلال، والنمو والاعتماد على الآخر. وتستمر البلدان الإفريقية في الاستفادة من الحضور الصيني؛ لأنه يؤدي إلى نمو مستدام وتحسين في البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وتدفع استثمارات جديدة، ومزيد من العلاقات التجارية الاقتصادية (مقابل توجهات أقل تسييساً). على أن التوصل إلى سيناريو حقيقي يكون بموجبه "الجميع فائزاً" خاصة بالنسبة لإفريقيا.

¹ زرقعة جهيدة، زوبلية خيرة كريمة، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، نفس المرجع ص 78

استنتاجات الفصل:

- يمكن فهم اهتمامات الصين الحقيقية ودوافع نشاطها في إفريقيا في مختلف المعايير والجوانب السياسية الأمنية وخصوصا الجانب الاقتصادي، من حيث امتلاك إفريقيا للموارد والثروات الطبيعية ما جعل الدول الكبرى تتنافس عليها، كما أن التجربة التنموية الصينية ساعدتها على امتلاك القدرات الاقتصادية.

-تعاون الصين مع الدول الإفريقية يقوم على تبادل المصالح و ذلك من خلال تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي بهدف دعم تضافر التنمية وتعزيز التعاون المربح للجميع وبناء علاقات شراكة أوثق مع الصين على أساس المساواة والاحترام المشترك، وأيضا وتعزيز التبادل التجاري وتوسيع الاستثمارات وزيادة نسبة المساعدات المالية، وتقوية التعاون العسكري و الأمني خاصة في منطقة شرق إفريقيا.

-تحالف الصين مع الدول الإفريقية تقوم كسب دعم الدول الإفريقية في مسالة تايوان. وكسب التأييد الدبلوماسي في الأمم المتحدة وتسعى الصين الي خلق نظام دولي متعدد الأقطاب ذلك من خلال توسيع نفوذها الاستراتيجي في القارة الإفريقية.

-تعتبر المساعدات المالية الصينية في إفريقيا إضافة للمشاريع التنموية التي تقوم بها الصين في إفريقيا للنهوض بها عاملا ايجابيا، إلا أنها تواجه تحديات في تحقيق ذلك متمثلة في دعم النظم التسلطية ومنافسات الشركات الصينية لاقتصاديات القارة الإفريقية.

خاتمة

تطرقنا من خلال هذا الموضوع الي أهم الجوانب المتعلقة بالإستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا في فترة ما بع الحرب الباردة إلي 2018 وذلك من خلال فحص ابرز الدوافع المتحركة في التوجهات الصينية في القارة إفريقيا في سعيها لتعزيز مكانتها في النسق الدولي في إطار تحالفها أو تعاونها مع الدول الإفريقية.

من السمات الرئيسية المميزة لفترة ما بعد الحرب الباردة ،أصبحت المكانة المتنامية للصين على الساحة الدولية، فالصين بمعدلات نموها في العالم ،ووزنها الاقتصادي و الاستراتيجي على المستوى الإقليمي و الدولي ،و كثافتها السكانية العالية ،وارثها الحضاري و التاريخي و الثقافي الكبير ،أصبحت قوة دولية كبيرة تثير النقاش حول هذه المكانة التي أدركتها في وقت ليس بالطويل

تمتلك إفريقيا مقومات تتمثل في الموارد والثروات الطبيعية جعلتها تحتل مكانة كبيرة بالنسبة للسياسات العالمية، فأصبحت إفريقيا تشكل حلبة منافسة دولية على ما تمتلكه من مقومات، حيث تستطيع إفريقيا الاستفادة من مشاريع الصين العالمية في تحقيق تنميتها الاقتصادية من خلال الانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي أنشأته الصين في أكتوبر 2014 والذي سيمنح الصين مستقبلا مكانة كبيرة في مجالي التنمية والإدارة المالية على المستوى العالمي، ويفتح الطريق أمامها لإعادة تشكيل النظام المالي العالمي، وسيتمكن هذا الانضمام إفريقيا من الاستفادة من برامجه في تطوير اقتصادياتها المحلية وفتح مجال أوسع أمامها.

تتبنى الصين في سياساتها ، و في صعودها نظرية "القوة الناعمة"، والتي تتحكم في مؤسسات الجذب الثقافي والايديولوجي والقدرة على التأثير و الإقناع و الجذب و نلمس هذه السياسة بشكل واضح، في سياستها الأفريقية، لتقوية صعودها العالمي و الإفريقي بشكل خاص .وتشكل مقاربة الاعتماد المتبادل، احد الأطر النظرية شديدة الأهمية التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير العديد من أشكال التفاعلات العالمية، خاصة التعاونية منها. بما تتضمنه و تسلم به من افتراضات، تلاءم إلى حد بعيد واقع ما بعد الحرب الباردة. و بإسقاط مسلمات هذه المقاربة، على العلاقات الصينية الأفريقية، يساعدنا الأمر في تحليل و تفسير العديد من جوانب الإستراتيجية الصينية في أفريقيا.

يمثل الإعلان عن تأسيس منتدى التعاون الصيني - الإفريقي انطلاقة جديدة ومتميزة للعلاقات الصينية في إفريقيا التي تحولت إلى علاقات مؤسساتية تحكمها المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة؛ فالتعاون بين

الجانبيين تبلور بصورة أكثر وضوحا واتخذ منحىً جديدا بعد إنشاء منتدى التعاون الصيني الأفريقي منذ عام 2000.

مما لا شك فيه أنَّ جمهورية الصين الشعبية تهدف من خلال وجودها في أفريقيا إلى تحقيق عدة أهداف؛ تزامنا مع صعودها كقوة عالمية وعلى الرغم من طرح شعارات المنفعة المتبادلة والتبادل المشترك وتعزيز التعاون و التحالف بين الدول الأفريقي، فإن الصين رغم استعمالها لكثير من أدوات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية إلا أنَّ أدوات القوة الاقتصادية هي التي تلعب الدور الأساس في العلاقات الصينية الإفريقية؛ حيث إنها تتبَّع مبادئ ساهمت في تحقيق التوسع الصيني بالقارة الإفريقية، وتنشيط التجارة بين الصين والدول الإفريقية، بل والتوسع في الاستثمار الصيني بالقارة، ومساهمة الصين في دفع التنمية للبنية التحتية بدول القارة الإفريقية.

كلما تركز تعاون الصين مع الدول الإفريقية يؤدي إلى تحالف فيما بينها بحيث العلاقات الصينية – الإفريقية تقوم علي تعاون و تحالف في نفس الوقت ، في مختلف الجوانب خاصتا الاقتصادية لمواجهة القوى الغربية ولتعزيز مكانتها على الساحة الدولية نظرا لإستراتيجيتها البراغماتية السلمية و عدم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول ،لسعيها لان تكون قطبا فاعلا في النظام الدولي .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- عادل حسن أحمد محمد، تحديات الأمن القومي السوداني بعد نهاية الباردة، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2013 .
- 2- أنور عبد الغني العقاد، الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، ط، دار المريخ، الرياض، 1983.
- 3- عبد القادر مصطفى المحشي، وعبد العباس الفضيح الغيري وآخرون، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، ط1، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، 2000م.
- 4- عبد النور، بن عنتر، (حسين، بوقاره و آخرون) ، "الإستراتيجية الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر في الانعكاسات الدولية و الإقليمية لأحداث 11 سبتمبر 2001، شرآة بانتيت، باتنة، 2002.
- 5- علي حسين باكير، التنافس الجيو - استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد، الانعكاسات (بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2010).
- 6- شامة خير الدين، العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21 (الجزائر: دار قرطبة، 2009).
- 7- ولبد عبد الحي، "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، 1978-2010"، مرآز الإمارات للدراسات و البحوث ابو ضبي 2000.
- 8- مارتين جاك، حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، ترجمة فاطمة نصر (القاهرة: سطور الجديدة)، 2010.
- 9- بول هولتوم [وآخرون] «التطورات التي شهدتها نقل الأسلحة في عام 2012»، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2013.
- 10- لأخرس، إبراهيم. الصين الخلفية الإيديولوجية والنفعية و البرغمانية، دار الأحمدي، للنشر القاهرة 2006 .
- 11- أبو عامر، علاء. العلاقات الدولية الظاهرة العلم .دبلوماسية استراتيجية. دارالشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2004.

12- د. طارق ليسلوي ،تحليل بنية العلاقات الصينية - الافريقية ،4سبتمبر 2018.

الرسائل الجامعية:

- 1- نائلة ترفاس، البعد الاقتصادي السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، 2016-2017.
- 2- زرقة جهيدة، زروابلية خيرة كريمة ،محددات السياسة الخارجية اتجاه افريقيا ،مذكرة ماستر،جامعة زيان عاشور،الجلفة،كلية العلوم السياسية،2017-2018.

- 3- أسماء حني، مبادرة النياد وأثارها على القارة الإفريقية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قط شتمة، تخصص تاريخ معاصر، 2016- 2017
- 4- توفيق حكيمي، الحوار النيوواقعي النيوليبرالي مضامين الصعود الصيني - دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي- مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، و إستراتيجية، 2007-2008.

- 5- سعيد الهوسي، «الأبعاد الأمنية الأمريكية الجديدة بأفريقيا بعد أحداث الحادي عشر من شتبر 2001»، (أطروحة غير منشورة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، 2015 - 2016

المجلات و المقالات:

- 1-دكتور حميد الجميلي ، الصين والعهد الاقتصادي الجديد ، مجلة شؤون دولية ، العدد 4 للعام 1995.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا 2002.
- 3- طارق عادل الشيخ، «الصين وأفريقيا والتطلع إلى القرن ال 21»، السياسة الدولية، العدد 138 (تشرين الأول/أكتوبر 1999).
- 4- طارق عادل الشيخ، «الصين وتجديد سياساتها الأفريقية»، السياسة الدولية، العدد 156 (نيسان/أبريل 2004)،

- 5- أولي إسماعيل، "العلاقات الصينية الأفريقية... شراكة أم استغلال وجهة نظر أفريقية"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 19 نيسان/أبريل 2014)،
- 6- عبد الصمد سعدون عبد الله، «الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين»، «المجلة العربية للعلوم السياسية»، العدد 15 (صيف 2007)،
- 7- السيد سليم، «واقع ومستقبل التحالفات في آسيا»، السياسة الدولية، العدد 183 (كانون الثاني/يناير 2011
- 8- محمد السيد سليم، «الصعود الصيني والهندي في النظام العالمي»، في: تقرير سبأ الاستراتيجي 2010
- 9- كمال الدين شيخ محمد العرب ، ابعاد الاهتمام الصيني بشرق اسيا :الفرص و العقبات،مقالة مختارة ،23جانفي 2017،

المحاضرات:

- 1- عادل زقاغ، المنظمات الدولية والإقليمية ومنظورات العلاقات الدولية، محاضرات مقياس المنظمات الدولية والإقليمية، السنة الثالثة، علاقات دولية، جامعة باتنة، 2008

الصحف:

- 1- الوهاب عثمان شيخ موسى، إفريقيا وتحديات الألفية الثالثة، مصحف إفريقيا، الخرطوم، 2004
- 2- "الصين تكسب مصادر ولاءات أفريقيا"، جريدة الفاينانشيال تايمز، 28 ، فبراير، 2006

الدوريات:

- 1- حمدي عبد الرحمان ، " السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الإفريقي " ، السياسة الدولية، العدد 147، يناير 2001
- 2- محمد مطاع، «استراتيجية الأمن القومي الأميركي (2015) المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغير»، سياسات عربية، العدد 15 (تموز/يوليو 2015
- 3- سعد حقي توفيق، «التنافس الدولي وضمان أمن الطاقة»، مجلة العلوم السياسية (بغداد)، العدد 43 (2011)
- 5- احمد حجاج. "الصين تعيد آتشاف أفريقيا". السياسة الدولية' العدد 163 'يناير' 2006

مواقع الانترنت :

- 1- محمد الصادق الأمين، إفريقيا والأمن الاستراتيجي الخليجي ... من الإهمال إلى عاصفة الحزم،
2015/11/9. <http://www.alkhaleejonline.com>
- 2_ بكين متاهة لاستضافة منتدى التعاون الصيني - الإفريقي المقبل، 2018/09/03.
<http://www.arabe.news.cn>
- 3- سعيد الهوسي، «الأبعاد الأمنية الأمريكية الجديدة بأفريقيا بعد أحداث الحادي عشر من شتتير 2001» (أطروحة غير منشورة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، 2015 - 2016)، ص 282
- 4- كمال الدين شيخ محمد العرب، "لماذا تبني الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي؟"، 26 سبتمبر/أيلول 2016. (تاريخ الدخول: 23 من ديسمبر/كانون الأول 2016).
<http://www.studies.aljazeera.net>
- 5- عبد الصمد سعدون عبد الله، «الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين»،
6- لماذا تريد الصين ضم تايوان؟، 3 يناير 2019
<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-46737114>
- 7- <http://www.ahram.org-eg/NewsQ/669041.aspx>
- 8- حسن مصدق، وثائق ويكيليكس وأسرار ربيع الثورات العربية (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012)
- 9- Sudaneseonline.com
- 10- <http://www.cmes-maroc.com>
- 11- طريق الحرير الجديد، "الحزام و الطريق" مشروع المارد الصيني العملاق، عربية، 28 أبريل 2019.
<https://www.skynewsarabia.com/business>

12- ترجمة محمد بابا ولد الشيخ "فريقيا الوسطى في مهب العاصفة.. تجاذبات الداخل وتنافس الخارج"، برنارد باتانا، (تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 21 نيسان/أبريل 2013).

13- وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 3 1 نيسان/أبريل 2012).

14- مصطفى شفيق علام، "لماذا تبني الصين قاعدة بحرية في جيبوتي؟"، مركز المستقبل عسكرية الشراكة»: (للأبحاث والدراسات المتقدمة)، 7 شباط/فبراير 2016 (شاهد بتاريخ 9 شباط/فبراير 2016

15- علي حسن باكير، التنافس الدولي على قارة إفريقيا، الجزيرة نت، 1430/8/10 هـ - الموافق 2009/8/2..

16- أمير محمد عبد الحكيم ، ، «ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية الأفريقية؟ السياسة الدولية، (شاهد بتاريخ 13 شباط/فبراير 2015)

17-China-Africa Economic and Trade Cooperation (2013), (accessed on 4 March 2015

18- حكمت عبد الرحمن، استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا، العدد 22، سبتمبر 2006.

<https://siyasatarabiya.dohainstitute.org › Documents>

—

الموسوعات:

1- جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تر: محمد توفيق البحيري، العبيكان للنشر، السعودية، 2017

محاضرات:

2- عادل المساوي، «أفريقيا في ظل الجيوسياسية الدولية الراهنة: قراءة في أنماط التجاذب الاستراتيجي للقوى الدولية صوب أفريقيا، مداخلة قدمت في إطار الدورة 43 لأكاديمية المملكة المغربية المنظمة حول «أفريقيا كأفق للتفكير»، خلال الفترة ما بين 8 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2015، بمقر الأكاديمية بالرباط، شاهد بتاريخ 9 شباط/فبراير 2016

المراجع باللغة الاجنبية:

- 1–David Hoile, The Darfur Crisis and Sino – African Relations, (Beijing, CASS, 2006.
- 2–Audrey smdley.davidson nicol.rebert gardiner and others(21–9 2015)
“Africa_people”Britannica.retrived 26–2–2017 edited .
- 3–Africa weather « world atlas.retrived " 26–2–2.07. edited 1.
- 4–John nash « famous africa landmaks ».usa today.retrived 26–2–
2017.edited
- 5– Ousmane Sall ,“Chinese Soft Power In Africa: Case Of Senegal “ , Open Journal Of Social Sciences (China : School Of Journalism, Information and Communication, Huazhong University Of Science And Technology, 2016)
- 6–R.S. Zaharna , Jennifer Hubbert , And Falk Hartig , “Confucius Institutes And The Globalization Of China’s Soft Power ”, Center On Public Diplomacy At Annenberg School (Los Angeles : Figueroa Press, 2014
- 7–Jeremy Youde ,” China’s Health Diplomacy In Africa”, International Journal (Department of International Relations , Australian National University , 2010.
- 8– J j, roche. théories des relations internationales. Montchrestien, pari, 2004
- 9–Joseph S. Ney, ” Soft power, Hard power and leadership, Harvard, U.S, oct2006
- 10–Michael Auslin, «Japan’s New Realism: Abe Gets Tough,» Foreign Affairs, vol. 95, no (March–April 2016)
- 11– Mary–Françoise Renard, «China’s and FDI in Africa,» African Development Bank Group, Working Paper, no. 126 (May 2011)

- 12–Larry Hanauer and Lyle J. Morris, Chinese Engagement in Africa Drivers, Reactions, and Implications for U.S. Policy (Santa Monica, CA: RAND Corporation 2014), p. 84 (accessed at 2 May 2017)
- 13– Mordechai Chaziza, «The Arab Spring: Implications for Chinese Policy,» Middle East Review of International Affairs, vol. 17, no. 2 (Summer 2013), p. 75, (accessed on 2 May 2017 Chaziza, Ibid)
- 14–Adama Gaye, «La Chine en Afrique inquiète l’occident,» New African, no. 3 (2008)
- 15–Daniel Sabbagh, «Les Relations sino–américains depuis la fin de guerre froide,» Questions Internationales, no. 6 (2004).
- 16– Mary–Françoise Renard, «China’s and FDI in Africa,» African Development Bank Group, Working Paper, no. 126 (May 2011)
- 17– Rapport au ministre de l’économie et des finances (République Française), Un partenariat pour l’avenir: 15 propositions pour une nouvelle dynamique économique entre l’Afrique et la France (décembre 2013)
- 18–Groupe collectif, «L’Afrique et les grands émergents,»
- 19– Rapport au ministre de l’économie et des finances (République Française), Un partenariat pour l’avenir: 15 propositions pour une nouvelle dynamique économique entre l’Afrique et la France (décembre 2013)
- 20– Renard, Ibid., pp. 15–17, et Gegout, «Le Retrait de l’Europe et la montée en puissance de la Chine en Afrique une évaluation des approches réalistes, libérales et constructivistes».

21–Catherine Gegout, «Le Retrait de l'Europe et la montée en puissance de la Chine en Afrique une évaluation des approches réalistes, libérales et constructivistes» en l'Union européenne et le nouvel équilibre des puissances, Politique Européenne, no.

22–Michal Meidan, "La Chine à la conquête des marchés énergétiques mondiaux," Hérodote, no. 125 (2^{eme} trimestre 2007

23–Anthony Yaw Baah & Herbert Jauch, "Investissements chinois en Afrique: conditions de travail et relations professionnelles," Alternatives sud, vol. 18 (2011

24–Valérie Niquet, "La stratégie africaine de la Chine," Politique étrangère, 2^{eme} trimestre (été 2006), pp. 361–374 jiang, chung-liang « la chine, le pétrole et l'Afrique

25– Valérie, niquet, « la stratégie africaine de la chine »

[http://www.ifri.org/fils/politique étranger 2006 niquet PDF](http://www.ifri.org/fils/politique%20étranger%202006%20niquet.pdf)

26– Pietter, bottelier. "La chine sur la scène internationales après 20ans de réformes économique." [www.fdtl. Org/ img/pdf-28.pdf](http://www.fdtl.org/img/pdf-28.pdf)

الفهرس

فهرس الموضوعات

اهداء:

شكران:

ملخص:

الخطه :

المقدمة.....2

الفصل الأول: اطار مفاهيمي- نظري

المبحث الأول: مسار تاريخي للعلاقات الصينية- الإفريقية.....10

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الصينية- الإفريقية في الستينيات إلي السبعينات (بعد الحرب الباردة).10

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الصينية – لافريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة.....15

المبحث الثاني: الأهمية الجيوبوليتكية و الجيواقتصادية.....18

المطلب الأول : الأهمية الجيوبوليتكية.....18

المطلب الثاني: الأهمية الجيواقتصادية.....24

المبحث الثالث: المقاربات النظرية لتفسير العلاقات الصينية في إفريقيا.....27

المطلب الأول : مقارنة القوة الناعمة.....27

المطلب الثاني: مقارنة الاعتماد المتبادل.....33

الفصل الثاني: الإستراتيجية الصينية في إفريقيا

المبحث الأول :دوافع التوجه الصيني في إفريقيا.....39

المطلب الاول: الدوافع السياسية.....39

المطلب الثاني : الدوافع الاقتصادية.....42

ا-فتح الأسواق الإفريقية.....43

ب-البحث عن الثروات الطبيعية.....44

المطلب الثالث: الدوافع الأمنية و العسكرية.....	47
المبحث الثاني: إستراتيجية التوسع الصيني في إفريقيا تعاون أم تحالف.....	52
المطلب الأول: إستراتيجية التوسع الصيني في أقطار التعاون.....	52
1-التبادلات التجارية و الاستثمارات.....	52
2-منتدى التعاون الصيني -الإفريقي(فوكاكا).....	59
ا-مبادرة الحزام و الطريق.....	63
3-التعاون العسكري و الأمني	66
ا-السودان.....	67
ب-حبيوتي.....	69
4-المساعدات المالية الصينية لإفريقيا.....	72
المطلب الثاني: إستراتيجية التوسع الصيني في أقطار التحالف.....	74
1-قضية تايوان.....	74
2-كسب التأييد الدبلوماسي لهيئة الأمم المتحدة.....	78
ا- مسألة التعريف بالمناطق الاقتصادية الصينية في بحر الصين الجنوبي.....	81
ب- إصلاح الأمم المتحدة و احتمال انضمام اليابان كعضو دائم في مجلس الأمن.....	81
ج- اتهام الصين بانتهاك حقوق الإنسان.....	81
3-خلق نظام دولي متعدد الأقطاب.....	82
المبحث الثالث: الإستراتيجية الصينية في إفريقيا تقييم و استشراف.....	84
المطلب الأول: المكاسب المترتبة عن الإستراتيجية الصينية في إفريقيا.....	84
المطلب الثاني: المخاطر المترتبة عن الإستراتيجية الصينية في إفريقيا.....	89
المطلب الثالث: مستقبل الإستراتيجية الصينية في إفريقيا.....	93
خاتمة	96
قائمة المراجع.....	99
الفهرس.....	107